الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تحت عنوان

دور إستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية

نوقشت علنا بتاريخ:17 أكتوبر 2012

من إعداد الطالب
أبوسفيان زايدي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
مبارك بوعشة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. صالح صالحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. مبارك بوعشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مشرفا ومقررا
د. محمد سحنون	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مناقشا
د. موسى زواوي	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تحت عنوان

دور إستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية

نوقشت علنا بتاريخ:17 أكتوبر 2012

من إعداد الطالب
أبوسفيان زايدي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
مبارك بوعشة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. صالح صالحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. مبارك بوعشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مشرفا ومقررا
د. محمد سحنون	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مناقشا
د. موسى زواوي	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

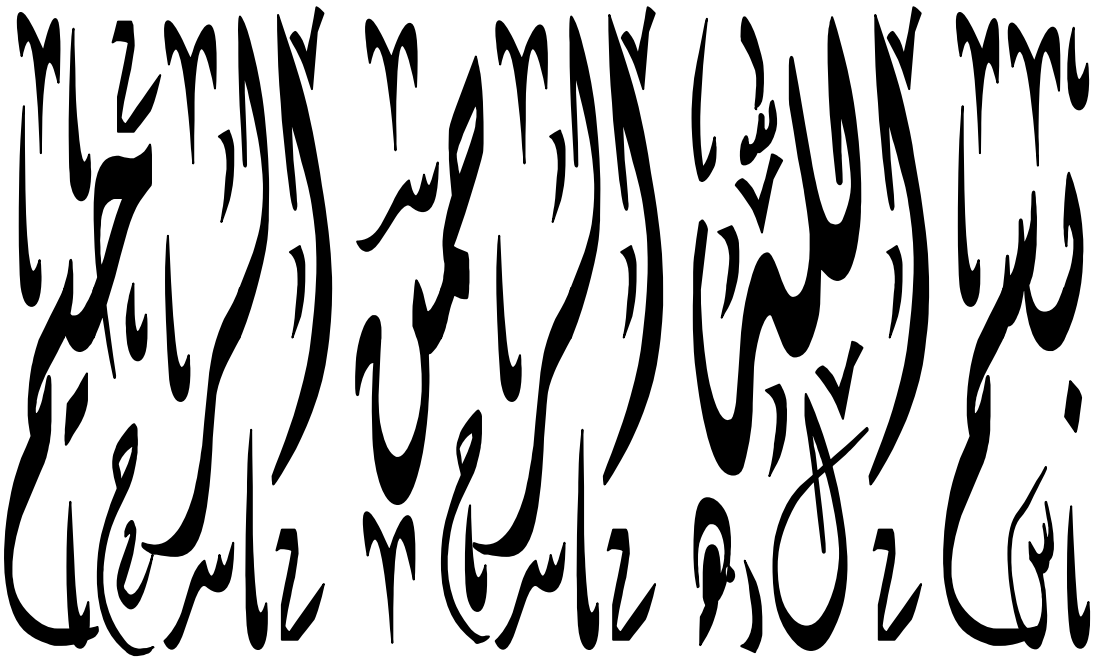

بعد حمد الله سبحانه وتعالى حق حمده، الذي وفقني وقدرني على انجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل شكري وخالص امتناني لأستاذي القدير **الأستاذ الدكتور بوعشة مبارك** على قبوله الإشراف على هذا البحث رغم انشغالاته الكثيرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة إن على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي.

كما أسجل شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لي وقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله

إلى زوجتي الكريمة

إلى الإخوة والأخوات الأعزاء

إلى كل الأحباب والأصدقاء

أهدي هذا العمل.

مقدمة

أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى العالمي، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال. وتعتبر التنمية المستدامة تغييرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة، وعملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والتكنولوجية. وفي هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية، وتجنب استنزاف الموارد الطبيعية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة كي تكون عملية التنمية تسير باتجاه يخدم أفراد المجتمع بشكل أفضل.

وتمثل تنمية الرأسمال البشري عنصراً أساسيا وفعالاً في تحقيق التنمية المستدامة، إذ تعتبر الاتجاهات الجديدة أن الاستثمار في الرأسمال البشري وتعميم المعرفة يمثلان القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي، ويزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال التوسّع في الإنفاق على التعليم والتدريب والتطوير المستمر لمستويات الأداء في القطاعين الحكومي والخاص، دون إغفال الجانب الصحي. فالاستثمار في تنمية العنصر البشري أصبح يشكل في حد ذاته أحد عوامل الإنتاج، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لدوره الأساسي في تحسين الإنتاجية وزيادة مستويات التشغيل، فضلاً عن كونه العامل الأساسي وراء الارتقاء بكفاءة بقية عوامل الإنتاج.

ومما لا شك فيه أن التطوّر والتقدّم المذهل للعلوم، المعرفة والتقنية يشكل تحدياً قوياً أمام الاقتصاديات النامية التي مازالت في موقع المتلقي والمستخدم السلبي لإنجازات الثورة العلمية بكافة مراحلها، الأمر الذي يؤكد أهمية الإسراع بتنمية الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للتوجّه نحو بناء الاقتصاد المعرفي الذي يمثل السبيل الوحيد لنجاح المجتمعات النامية في مواجهة تحديات العصر الحديث ومستجداته المتلاحقة، وتأهيلها لكي تتبوأ موقعاً ملائماً على الخريطة الاقتصادية العالمية، بيد أن تحقيق قفزة في النمو والتنمية لا يرتبط فقط بتحقيق تراكم جيد للرأسمال البشري، بل ومدى نجاح المجتمع في استخدامه من اجل الحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها.

وفي سياق الموضوع تناولت الأدبيات الاقتصادية تجربة دول جنوب شرق أسيا في مجال الاستثمار في الرأسمال البشري التي استطاعت من خلالها الانتقال من اقتصاد أولي إلى اقتصاد معرفي حققت من خلاله قفزة نوعية في مجال التنمية الشاملة المستدامة. وتعتبر التجربة الماليزية من أحدث التجارب الإنمائية والتي كثرت الإشارة إليها مؤخّراً كنموذج قابل للتطبيق في الاقتصاديات النامية ذات الظروف المشابهة. فالتجربة تعبّر عن دولة ظل اقتصادها يعتمد لفترة طويلة من الزمن على القطاعات الأولية الممثلة في الثروات الطبيعية من مطاط وقصدير وغيرها، ثم عقدت إرادتها على الانطلاق في رحاب النمو والتخطيط الإستراتيجي لتنمية رأسمالها البشري بما يخدم

أهداف ومبادئ التنمية المستدامة في ظل مستجدات العولمة مع الحفاظ في الوقت نفسه على القيم الدينية والثقافات الاجتماعية المتوارثة.

والجزائر كغيرها من دول العالم أصبح لزاما عليها التكيف مع التحولات والتطورات الاقتصادية العالمية من خلال العمل التدريجي للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على مورد دائم ألا وهو الرأسمال البشري، والذي أثبتت التجارب الدولية والدراسات المختلفة مدى أهمية الاستثمار فيه كونه أضحى ركيزة أساسية لتحقيق معدلات نمو عالية، ومنطلقا لإرساء مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم إستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم في تحقيق التنمية المستدامة؟

إن هذه الإشكالية العامة هي حوصلة لجملة من التساؤلات التي تمس كافة جوانب البحث، ولعل أهم هذه التساؤلات مايلي:

- ما هي أهم انعكاسات الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
- كيف يساهم الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟
- ما هي أهم آثار الاستثمار التعليمي على البيئة؟
- ما هي أهم العوامل التي ساهمت في نجاح إستراتيجية الاستثمار التعليمي في ماليزيا على تحقيق التنمية المستدامة؟
- هل تساهم إستراتيجية الاستثمار التعليمي في الجزائر بشكلها الحالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث

على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يساهم الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري في تسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة.
- يساهم الاستثمار البشري في زيادة معدلات التنمية البشرية ما ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- يساهم الاستثمار التعليمي في نشر الثقافة البيئية بين مختلف فئات المجتمع ما يساعد على حماية البيئة.
- تكامل إستراتيجية الاستثمار التعليمي مع متطلبات التنمية ساهم في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا.

- إستراتيجية التعليم في الجزائر غير ملائمة بشكلها الحالي لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في الجانب الاقتصادي.

حدود البحث

تناول البحث إستراتيجية التعليم في ماليزيا والجزائر في الفترة الممتدة من بداية الألفية الثالثة إلى سنة 2010 كسنة أساس.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الأساسية الآتية:

- إبراز أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم وما يمكن أن يحققه من عوائد معتبرة خاصة على المدى البعيد.
- تسليط الضوء على التجربة الماليزية باعتبارها من بين التجارب الرائدة في مجال التعليم في منطقة جنوب شرق أسيا، استطاعت من خلاله تنمية مواردها البشرية تكوين رأسمال بشري مؤهل عملت على توظيفه حسب متطلباتها التنموية ما ساعدها على أن تتبوأ مكانة متقدمة بين مصاف الدول المتطورة وفي ظرف قصير.
- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الماليزية وتكييفها مع الواقع والخصوصيات الثقافية والقيم المجتمعية السائدة بالجزائر.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات السابقة التي ركزت على أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري، ومن أهمها نذكر مايلي:

- **الدراسة الأولى:** بعنوان " **الاستثمار في الرأسمال البشري و اقتصاد المعرفة"** دراسة لمنتدى الرياض الاقتصادي في دورته الرابعة، الرياض، ديسمبر 2009.

حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى تحليل وتقويم واقع الاستثمار في الرأسمال البشري في المملكة العربية السعودية من حيث فاعلية الإنفاق عليه وكفاءته، وكذا تحليل أسباب قصور فاعلية الاستثمار فيه، وإلى طرح رؤية مستقبلية لتفعيل دوره في بناء الركائز الأساسية التي من شأنها تسريع انتقال المملكة العربية السعودية إلى الاقتصاد المعرفي في مدى زمني مناسب.

- **الدراسة الثانية:** بعنوان "**إدارة الجودة الشاملة لمنظومة اكتساب المعرفة مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة – دراسة حالة المنظومة بالجزائر–** "، مذكرة ماجيستير، من إعداد الباحث محمد مرايمي، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة البليدة، 2007.

تطرق الباحث في الفصل الأول إلى مفاهيم ونظريات أساسية حول المعرفة والتنمية الاقتصادية، أما الفصل الثاني فتناول علاقة اكتساب المعرفة بتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، فيما تناول الفصل الثالث إدارة الجودة الشاملة لمنظومة اكتساب المعرفة كرؤيا إستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة وتحقيق التنمية الاقتصاد في جزائر الألفية الثالثة.

- **الدراسة الثالثة:** بعنوان "**آليات تنمية الرأسمال البشري لتقليص الفجوة الرقمية " مع الإشارة لبعض الدول العربية"**، مذكرة ماجيستير، من إعداد الباحثة بوراس نادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010.

تطرقت الباحثة في الفصل الأول إلى اقتصاد المعرفة من حيث مفهومه ومتطلباته والآثار الناتجة عنه بالإضافة إلى مفهوم وأبعاد الفجوة الرقمية وأسبابها ومؤشرات قياسها، فيما تطرقت في الفصل الثاني إلى آليات للإطار النظري للرأسمال البشري إضافة إلى التعليم والتدريب كآليتين أساسيتين لتنميته، أما في الفصل فتناولت فيه واقع الفجوة الرقمية وتنمية الرأسمال البشري في الدول العربية من خلال التعرض إلى مؤشرات كل من الفجوة الرقمية وتنمية الرأسمال البشري، بالإضافة إلى استعراض جهود كل من الإمارات، قطر وتونس في تنمية رأسمالها البشري من اجل تقليص الفجوة الرقمية.

ويعتبر هذا البحث مساهمة بسيطة ومكملة للدراسات السابقة والتي ركزت على أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري باعتباره المحرك الأساسي لعجلة التنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية. لذا سيتم في هذا البحث تناول دور إستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاولة التعرض لآثار إستراتيجية الاستثمار التعليمي على أبعاد التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية تبني الدول إستراتيجية للاستثمار في الرأسمال البشري خاصة في مجال التعليم، بهدف الرفع من كفاءة العنصر البشري وزيادة قدراته الإبداعية والابتكارية وتنمية ثقافته البيئية بما يخدم التنمية المستدامة.

دوافع ومبررات اختيار الموضوع

تتلخص دواعي اختيار هذا الموضوع في مبررات موضوعية و أخرى ذاتية. تتمثل فيما يلي:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي تم دراسته في ما بعد التدرج (الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة).

- الرغبة في البحث في اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا – خاصة ماليزيا على اعتبارها دولة إسلامية- ومحاولة معرفة تجربة هذه الدولة في مجال تنمية رأسمالها البشري فيها، وكيفية الاستفادة منها لتوظيفها في الجزائر.
- قلة الدراسات –خاصة باللغة العربية- التي تناولت أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على أبعاد التنمية المستدامة خاصة ما تعلق بالجوانب البيئية.
- الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا.

منهج البحث

من أجل دراسة المشكلة موضوع البحث وتحليل أبعادها واختبار صحة الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده. أما في الجانب التطبيقي للدراسة، فسيعتمد على منهج دراسة حالة، من خلال دراسة كل من حالة ماليزيا والجزائر، كما سيتم الاعتماد على المنهج المقارن من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف في كل دولة.

هيكل البحث

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

سيتناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للاستثمار في الرأسمال البشري والتنمية المستدامة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الأسس النظرية للاستثمار في الرأسمال البشري، أما المبحث الثاني فسيتناول مداخل الاستثمار في الرأسمال البشري، فيما يتناول المبحث مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة.

أما **الفصل الثاني** سيتناول إستراتيجية الاستثمار التعليمي وفعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول مدخل نظري للإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، أما المبحث الثاني فيتناول التعليم وتكوين الرأسمال البشري، فيما يتناول المبحث الثالث آثار الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على أبعاد التنمية المستدامة.

بينما يكون الجانب التطبيقي للدراسة في **الفصل الثالث** الذي سيتعرض لإستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر، ومنه تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول التجربة التنموية في كل من ماليزيا والجزائر، فيما يتناول المبحث الثاني إستراتيجية التعليم في

كل من ماليزيا والجزائر، أما المبحث الثالث فتناول أثار إستراتيجية الاستثمار التعليمي على أبعاد التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر، وتستعرض الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار في الرأسمال البشري والتنمية المستدامة

تمهيد

يشكل موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماما دوليا متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري فيه ليس فقط لبضع سنوات أو ضمن حدود معينة، ذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة.

فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية كلها عوامل أدت إلى تغير النظرة العامة والاعتراف بأن المشاكل البيئة لا تنفصل عن مشاكل الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، حيث أن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم.

وعلى هذا فإن التنمية المستدامة هي حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع الزيادة السكانية وان يستند إلى منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وذلك في توازي تام مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الآخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة.

وعلى اعتبار أن الموارد البشرية تمثل ركنا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فالثروة الحقيقة للدولة والمجتمع تكمن في قدرات مواطنيها ومدى إدراكهم وقدراتهم العلمية والتكنولوجية، ومن هنا فان الاستثمار الأمثل سيكون استثمار العنصر البشري لأن الغلبة في عصرنا الحالي للإنسان القوي نشأة وتعليما وتأهيلا وتدريبا.

ويمكن أن تؤدي سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية إلى تناقص أو تآكل في الرأسمال البشري لهذا كان لزاما الاستثمار في مجال الصحة والتغذية من اجل الحفاظ عليه وتثمينه.

لتسليط الضوء على هذه المفاهيم، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث تتضمن:

- الأسس النظرية لمفهوم الرأسمال البشري؛
- مداخل الاستثمار في الرأسمال البشري؛
- مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الأسس النظرية لمفهوم الرأسمال البشري

يعتبر الرأسمال البشري أفضل أنواع رأس المال قيمة، فهو مفتاح تقدم الأمم والشعوب، والاقتصاد في حد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل دفع عجلة التقدم، ولن يتأتى تفعيل دوره في توليد القوى المنتجة إلا من خلال تنمية الموارد البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات إبداعية وتقنية ذات إسهامات فاعلة ومتنوعة في تحقيق التقدم والتطور المنشود.

وعليه يتناول هذا المبحث:

- مفهوم الرأسمال البشري والسياق التاريخي لتطوره؛
- نظرية الرأسمال البشري؛
- نظرية الاستثمار في الرأسمال البشري؛
- أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري.

المطلب الأول: مفهوم الرأسمال البشري

أشار الكثير من الاقتصاديين منذ القرن السابع عشر إلى غاية يومنا هذا للأهمية التنموية للعنصر البشري، ومع التطور الاقتصادي ظهر مفهوم الرأسمال البشري في العديد من الكتابات.

1- تعريف الرأسمال البشري

تعددت التعاريف التي أعطيت للرأسمال البشري من بينها:

- يعرف الرأسمال البشري بأنه "جميع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية والفنية، والتي لديها القدرات الإبداعية والابتكارية والتفوقية، وتشتمل هذه على معارف العاملين المتطورة، وخبراتهم المتراكمة على التجارب الحياتية والعلمية، ومهاراتهم التقانية والفنية، فضلا عن رضاهم ومعنوياتهم وتماسكهم كفريق عمل متكامل"[1].

- ويعرف كذلك الرأسمال البشري بأنه "مجموع المعارف والكفاءات التي يستطيع الفرد التحكم فيها والتي تتجمع طوال مراحل التعليم ومختلف التكوينات التي يتلقاها والخبرات التي يكتسبها"[2].

[1] - سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2009، ص: 231.

[2] - صولح سماح ومحبوب مراد، **الريادية: الرأسمال البشري وصناعة الكفاءات الريادية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر: الريادية في مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-29 أفريل 2010، ص:5.

– كما تعرفه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي *(OECD) على أنه " مجموع المعارف، المؤهلات، الكفاءات والخصائص الفردية التي تسهل خلق الرفاهية الشخصية، الاجتماعية والاقتصادية"[1].

– أما منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، فتعرفه على انه "المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء، المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملا رئيسيا في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الرأسمال البشري بأنه "مجموع المعارف والخبرات والمهارات والقدرات الإبداعية والابتكارية التي يكتسبها الأفراد على مدار حياتهم من خلال التعليم والتدريب والممارسة، ما يمكنهم من تحسين مستوى الرفاهية الشخصية، أو الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل". ويعد الرأسمال البشري محددا رئيسيا في عملية التنمية، حيث يؤدي التراكم المعرفي له إلى إمكانية تعويض بعض الموارد الناضبة مما يجعله عاملا أساسيا في استدامة التنمية.

وفي السياق نفسه تجدر الإشارة إلى أن الرأسمال البشري يمثل جزءا من المفهوم الواسع لرأس المال المعرفي (الفكري)، والذي يتضمن منظومة متكاملة من المهارات، القدرات البشرية والفنية التي تسهل عملية التواصل بين الأفراد وعمليات صنع القرار داخل كل مجتمع، وبهذا المعنى تعد قدرات البشر بمثابة رأس مال ذي طابع معرفي[3].

2– السياق التاريخي لتطور مفهوم الرأسمال البشري

يعود تاريخ الاهتمام بالمورد البشري إلى الاقتصادي وليام بيتي (***William Petty***) في القرن السابع عشر الذي أكد فكرة اختلاف نوعية العمالة، وطرح موضوع قيمة العاملين في حساب الثروة بطريقة إحصائية، وشكل هذا الجهد مبادئ ما عرف لاحقا بالرأسمال البشري (***Human Capital***)[4].

واستمرت جهود الاقتصاديين بهذا الاتجاه، حيث في عام 1776 أشار آدم سميث (***Adam Smith***) في كتابه "ثروة الأمم"(***Wealth of Nations***) إلى تأثير مهارات العاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، وطالب بأن تحدد الأجور وفق ما يبذله من وقت وجهد وكلفة لكسب المهارات المطلوبة في أدائهم لمهامهم، واعتبر هذه المهارات جزءا من ثروة الفرد والمجتمع[5].

*OECD: Organisation for Economic Cooperation and Development.

[1] – Alain Chamak et Céline Fromage, Le capital humain comment le développer et l'évaluer, Édition Laisions, France, 2006, p: 17.

[2] – أشرف العربي، **رأس المال البشري في مصر المفهوم– القياس–الوضع النسبي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، ، القاهرة،2007، ص: 55.

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص:56.

[4] – سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **مرجع سابق**، ص ص: 157– 158.

[5] – **نفس المرجع السابق**، ص :158 .

وفي عام 1890 أكد الاقتصادي المعروف الفريد مارشال(***Alfred Marshall***) في كتابه مبادئ علم الاقتصاد (***Principles of Economics***) على الاستثمار في البشر بقوله " أن أثمن ضروب رأس المال، هو ما يستثمر في البشر"، وذلك لان الرأسمال البشري يتميز بسمة لا تتوافر في غيره من رؤوس الأموال، هي أن منحنى إنتاجيته تتصاعد بنفس اتجاه منحنى خبراته ومهاراته، وان عمره المعنوي يتحدد مع تغيرات العصر، ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني، ومعنى ذلك انه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة[1]. ثم جاءت بعد ذلك مساهمة ارفينج فيشر(***Irving Fisher***) الذي أدخل الرأسمال البشري ضمن مفهوم رأس المال العام على أساس النظر إلى رأس المال كأي شيء يدر تياراً من الدخل عبر فترة من الزمن، وكان ذلك عام 1906[2].

وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي جاء تيودور وليام شولتز (***T.W.Schultz***) أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو بملاحظاته وأبحاثه المتعددة وأعاد اكتشاف وبلورة مفهوم الرأسمال البشري من خلال اعتباره أن السكان هم الثروة القومية مقاسه بما يسهم به العمل بالإنتاج، وان القدرة الإنتاجية للكائنات البشرية الآن هي اكبر من كل الأشكال الأخرى للثروة مأخوذة معا، وان الاستثمار في العنصر البشري يمكن أن يفسر ظاهرة نمو الإنتاج بدرجة تفوق الزيادة في العمل، والأرض ورأس المال[3].

وهكذا ظهر مفهوم الرأسمال البشري الذي ركز عليه شولتز أعماله واعتبر أن الاستثمار البشري المكون للرأسمال البشري هذا يتضمن العديد من النشاطات التي تحسن القدرات البشرية منها: التعليم النظامي بكافة مستوياته، التدريب أثناء العمل، التسهيلات الصحية ...[4] .

واستمر بعد ذلك تأكيد الاقتصاديين على الاهتمام بنوعية الموارد البشرية والدور الهام الذي تؤديه في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي إحداث التنمية، ومن بين هؤلاء الاقتصادي جاري بيكر (***Gary Becker***) وذلك في مرحلة الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حيث تناول في أبحاثه الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي، من خلال زيادة الموارد في الرأسمال البشري، كما اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري، من تعليم وتدريب... الخ، وركز بصفة خاصة على التدريب كأحد أهم جوانب الاستثمار البشري فعالية[5]. كما انه لا يمكن إغفال الدور الرئيسي الذي لعبته الكتابات الهامة للاقتصادي الهندي أمارتيا

---

[1] – عادل حرشوش المفرجي واحمد علي صالح، **رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه**، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 9.

[2] – سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **مرجع سابق**، ص: 158.

[3] – خلف فليح حسن، **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص: 77.

[4] – **نفس الرجع السابق**، ص: 78.

[5] – يحضيه سملالي، أثر **التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – مدخل الجودة و المعرفة–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 114.

سن[*] (***Amartya Sen***) في الترويج لمفهوم الرأسمال البشري، حيث تعني التنمية عند أمارتيا سن ببساطة تحسين القدرات البشرية من خلال منظومة متكاملة من التكنولوجيات الحديثة والمؤسسات الداعمة والقيم الاجتماعية الرصينة التي تشجع جميعها على إذكاء روح الإبداع و التميز داخل الإنسان[1].

ولقد ساهمت الأبحاث والدراسات السالفة الذكر وغيرها في ظهور نظرية النمو الاقتصادي الجديدة أواخر القرن العشرين، المعتمدة على كتابات كل من بول رومر (***Paul Romer***) وروبرت لوكاس (***Robert Lucas***) وعرفت بنظرية النمو الداخلي (***Endogenous Growth Theory***)، والتي تعتبر الرأسمال البشري هو العنصر الحاسم والمهم في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات المختلفة[2].

ومما سبق وبالنظر للاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون للعنصر البشري، فقد أصبح هذا الاهتمام يطلق عليه ثورة الاستثمار البشري في الفكر الاقتصادي المعاصر.

المطلب الثاني: نظرية الرأسمال البشري

ظل التحليل الاقتصادي حتى أربع عقود سابقة يعتمد على مفهوم نظرية رأس المال المادي التقليدي التي تغفل أهمية الرأسمال البشري كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي، إلى أن اكتشف شولتز من خلال أعماله وأبحاثه في منتصف القرن الماضي دور الخبرة والمهارات المكتسبة بوصفها عاملا مستقلا في نمو إنتاجية العمل، والتي استطاع من خلالها تقديم مفهوم جديد لرأس المال يتضمن نوعين هما: الرأسمال البشري والرأسمال غير البشري (المادي)، ويوضح شولتز مفهومه لرأسمال البشري بقوله " إنه بشري لأنه جزء من الإنسان، وهو رأس مال لأنه مصدر لسعادة أو دخل في المستقبل أو كلاهما معا"[3]. وقد ركز شولتز اهتمامه على التعليم والمعرفة كاستثمار ضروري لتنمية العنصر البشري، إذ يعد احد أشكال رأس المال طالما انه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، وعليه أصبح ينظر إلى القرارات المتعلقة بالتعليم والتدريب لتنمية المهارات والقدرات على أنها قرارات استثمارية[4].

كما يعد بيكر أيضا من أهم الاقتصاديين الذي ساهموا بأبحاثهم في تطوير نظرية الرأسمال البشري والذي ركز أبحاثه بصفة خاصة على التدريب، حيث فرق بيكر في هذا الصدد بين نوعين أساسين من التدريب هما: التدريب العام والتدريب المتخصص، ففي حين يستفيد الفرد (العامل) بدرجة كبيرة من النوع الأول من التدريب،

[*] عالم اقتصاد هندي ولد في 3 نوفمبر 1933، حاصل على جائزة نوبل سنة 1998، بروفسور في كلية كنغز في جامعة كامبردج، وله نظريات وكتب ومساهمات رقته إلى مصاف الدرجة الأولى من اقتصادي ومنظري العلوم الاجتماعية في عالم اليوم. وكان قد اشتهر بنظريته "التنمية كحرية" (Development as Freedom)، وفيها يتناول التنمية في دول العالم الثالث وكيفية النظر إليها باعتبارها إطاراً عاماً للانفلات من التخلف ليس فقط الاقتصادي بل السياسي والثقافي.

[1] – أشرف العربي، **مرجع سابق**، ص: 54.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 52.

[3] – فاروق عبده فلية، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص: 11.

[4] – يحضيه سملالي، **مرجع سابق**، ص: 113.

فان المنظمة (صاحب العمل) هي المستفيد الأكبر من النوع الثاني من التدريب، ومن ثم يكون من المنطقي أن يتحمل الفرد (العامل) الجانب الأكبر من تكلفة التدريب العام، بينما تتحمل المنظمة كل (أو معظم) التكفلة في حالة التدريب المتخصص[1].

وعرفت مرحلة الستينات إلى نهاية السبعينات من القرن العشرين تبلور وتطور سريع في نظرية الرأسمال البشري أدت بشكل واضح إلى فهم السلوك الإنساني على المستويين الكلي والجزئي. وأصبحت لهذه النظرية تطبيقات واسعة في العلوم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2].

تقوم نظرية الرأسمال البشري على أن إنتاجية الفرد ترتبط بما يتعلمه خلال سنوات دراسته وليس بعددها، كما تعتبر أن للتعليم قيمة اجتماعية عالية حيث يفيد في تنمية الرأسمال البشري. وبالنظر إلى زيادة أهمية تنمية الأفراد باعتبارها استثمار في البشر وفقا لنظرية الرأسمال البشري فقد ظلت تلك النظرية تحتل مكانة كبيرة في التحليل الاقتصادي، باعتبار أن التعليم أهم مكون لتراكم الرأسمال البشري[3].

وتتناسق نظرية النمو الداخلي مع نظرية الرأسمال البشري حيث أن نقطة التقائهما هي في التأثير الايجابي لعملية الاستثمار في الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي، حيث يشدد أتباع نظرية النمو الداخلي على أهمية الدور الذي تلعبه الحكومة والقطاع الخاص في تنمية الرأسمال البشري سواء كان ذلك من خلال الإنفاق المباشر على تنمية الرأسمال البشري أو عن طريق خلق الحوافز لتحفيز الإبداع والمبدعين، باعتبار أن استخدام عنصر العمل بكفاءة أعلى يؤدي إلى تحسين إنتاجية المنظمات والاقتصاد على حد سواء، حيث يعتبر رفع كفاءة أي من عناصر الإنتاج عاملا أساسيا في رفع الإنتاجية الكلية، ومن ثم الاقتصاد ككل[4].

المطلب الثالث: نظرية الاستثمار في الرأسمال البشري

أكد الكثير من الاقتصاديين على أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع، أمثال ادم سميث ***(Adam Smith)*** الذي أشار في مؤلفه الشهير ثروة الأمم إلى دور الإنفاق على التعليم باعتباره عاملا مهما من عوامل الثروة لدى الأمم، بيد أن معالجته لهذا المفهوم جاءت تقريرا عاما لا تدعمه إلا الخبرة والشواهد التاريخية[5]، كما أشار الفريد مارشال (***Alfred Marshall***) إلى أهمية الاقتصادية للتعليم عندما أكد على أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي مايستثمر في البشر. إلا أن الاهتمام الأكبر للكتابات الاقتصادية حول التعليم كان عقب

[1] – اشرف العربي، **مرجع سابق**، ص: 54.

[2] – اسعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **مرجع سابق**، ص: 196.

[3] – يحضيه سملالي، **مرجع سابق**، ص: 116.

[4] – مركز جوائا الاستشاري للمعلوماتية، **التقرير الأول :إستراتيجية التوظيف السعودية**، وكالة التخطيط والتطوير بوزارة العمل، الرياض، دون سنة نشر، ص: 27، نقلا عن الموقع: http://www.imamu.edu.sa، تاريخ الاطلاع: 2011/11/15.

[5] – محمود عباس عابدين،**علم اقتصاديات التعليم الحديث**،الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000 ، ص: 20.

الحرب العالمية الثانية أين تكاثفت الدراسات وبالتحديد في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين على يد كل من روبرت سولو (*Robert Solow*) عام 1957، وادوارد دينيسون(*Edward Denison*) عام 1962، وتيودر شولتز (*T. W. Schultz*) عام 1963، وجاري بيكر (*Gary Becker*) عام 1964 وغيرهم.[1]

حيث أكد كل من شولتز ودينيسون في بداية السيتينات من القرن الماضي كل بمفرده على أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي لا ترجع إلى الزيادة في الرأسمال المادي فحسب ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة ومن بين هذه العوامل التعليم، ذلك لان التعليم يعمل على رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة[2]، وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة ومن ثم اثبت أن التعليم يعد استثمارا وليس استهلاكا وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في الرأسمال البشري[3].

وتعد الدراسات التي قام بها كل تيودر شولتز(*T. W. Schultz*) وجاري بيكر (Gary Becker) وجاكوب مينسر (***Jacob Mincer***) من بين أهم الإسهامات في نظرية الاستثمار في الرأسمال البشري والتي سوف يتم تناول كل واحدة منها على حدى.

1- إسهامات تيودر شولتز (*T. W. Schultz*)

ترجع العديد من الدراسات بروز نظرية الاستثمار في الرأسمال البشري والتي تعرف كذلك بنظرية الاستثمار البشري إلى أبحاث شولتز*(***T.W.Schultz***) [4]. فقد اتجه شولتز في أبحاثه إلى فكرة الاستثمار في البشر مباشرة وبكل وضوح حيث تناول في كتابه القيمة الاقتصادية للتعليم كل تفاصيل هذه الدراسة لقد ذكر شولتز أن الاهتمام بهذا الموضوع قد بدأ خلال عام 1956-1957 حين استرعى نظره عجز الوسائل المستخدمة عن تغير زيادة الإنتاج بمرور الوقت فقد ركز شولتز في أبحاثه على قياس الزيادة في الإنتاج وظاهرة التحسن التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة، والتي أرجعها شولتز إلى زيادة استثمار الأمريكيين لأموالهم في أنفسهم واعتبر شولتز أن هذا الاستثمار هو الذي يفسر ما تتميز به ظاهرة النمو الاقتصادي في تلك البلاد وان مفتاح الاستثمار البشري يكمن في التعليم[5].

---

[1] – علي اسعد وطفة، **الأسس النقدية للاستثمار التربوي**، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة جمهورية سوريا العربية، العدد 568، جانفي 2011، ص: 25.

[2] – فاروق عبده فلية، **مرجع سابق**، ص: 36.

[3] – منصور فرغل، **الاستثمار في الرأسمال لبشري والعائد من التعليم**، المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية، نقلا عن الموقع :http://hrdiscussion.com/hr4751.html، تاريخ الاطلاع: 2011/05/30.

[*] – حصل بموجبها وليام شولتز (***T.W.Schultz***) على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1979 وتركز أعماله حول المدلولات الاقتصادية للتعليم.

[4] – سملالي يحضيه، **مرجع سابق**، ص: 114.

[5] – فاروق عبده فلية، **مرجع سابق**، ص: 15.

وقد ركز شولتز في هذا المجال على نوعية الأيدي العاملة الماهرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، وبنى فرضية قوامها أن الرأسمال البشري يلعب دورا كبيرا في عملية التنمية عندما يكون المجتمع نفسه في وضعية تبدل وتغير، وعندما يكون التعليم أيضا في طور التجديد من حيث قدرته على بث أفكار جديدة ومهارات متطورة، ولاسيما في مجال إعداد اليد العاملة في القطاع الزراعي تحديدا، ففي رأيه بالرغم من أن خصوبة الأرض الزراعية وتوافر مياه الري والتمتع بالحرية السياسية و توافر الأساليب الفنية الزراعية، تساعد جميعها على تحقيق الزيادة في الإنتاجية الزراعية، إلا أن الاستثمار في الأفراد من خلال منح دراسية للمزارعين هي التي حققت الطفرة في الإنتاجية الزراعية.وقد بين شولتز من خلال بحوثه العلمية التي أجراها أن زيادة الإنتاج القومي تعود إلى التعليم بصورة كبيرة، وافترض في هذا الخصوص انه كلما تم الارتقاء بالقوى العاملة في سوق العمل تعليميا كلما زاد الإنتاج القومي العام، ومن ثم زاد دخل الفرد، وتحقق الرفاه الاجتماعي[1].

حاول شولتز البحث عن تغيرات أكثر فعالية للزيادة في الدخل، وهذا بعد أن لاحظ إهمال الباحثين للثروة البشرية واهتمامهم بالمكونات المادية لرأس المال إلى غير المادية وهي الرأسمال البشري، وقد سجل شولتز "أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم بها التعامل مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء الرأسمال البشري، والذي يعتبر المصدر الأساسي للثروة من خلال ما يختزنه من طاقات جسمية وذهنية، حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأسمال الذي يمكن الاستثمار فيه"[2].

ركزت نظرية الرأسمال البشري على عملية التعليم باعتبارها استثمارا لازما لتنمية الموارد البشرية، حيث أطلق على التعليم اسم الرأسمال البشري طالما أن مجموعة المعارف المتراكمة والتي يحصل عليها الفرد تحقق القيمة المضافة، وتعد محددا أساسيا لما تحققه المنظمة من أرباح، ويؤدي الاستثمار في التعليم إلى تحقيق منافع عدة، حيث يساهم في زيادة القدرات الإبداعية إلى جانب تحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات، وكذا يحسن اتجاهات العاملين مع بيئتهم[3]. وقد بنى شولتز مفهومه لرأسمال البشري على الفروض الآتية: [4]

– النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأسمال البشري.

– يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلافات في مقدار الرأسمال البشري المستثمر في الأفراد.

– يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة الرأسمال البشري إلى الرأسمال التقليدي (الرأسمال المادي).

[1] – علي اسعد وطفة، **مرجع سابق**،ص: 27.

[2] – راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، القاهرة ،2002، ص: 65.

[3] – يحضيه سملالي، **مرجع سابق**، ص: 113.

[4] – راوية حسن، **مرجع سابق**، ص: 66.

خلص شولتز إلى أن لعملية التعليم نوعين من الآثار، فإلى جانب أنها تحسن من طاقات وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم وإدارة شؤونهم وبالتالي يترتب على ذلك الزيادة في دخل المنظمة ومن ثمة زيادة في الدخل الوطني، فهناك أثر ثقافي من شأنه أن ينمي الفرد لكي يصبح مواطنا صالحا ومسؤولا، وعليه يمكن اعتبار كل من الآثار الثقافية والاقتصادية نواتج مشتركة لعملية التعليم[1].

وبالرغم من تركيز دراسات شولتز في مجال الاستثمار البشري على التعليم إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري وخاصة في مجال التدريب.

2- إسهامات بيكر (*Gary Becker*)

في عام 1964 عمل جاري بيكر**(***Gary Becker***) على تأكيد نظرية ادم سميث من حيث المساواة بين الاستثمار في الرأسمال البشري وبين الاستثمار في مجال الرأسمال الفيزيائي.

وقد أسس بيكر نظريته من خلال الإجابة على سؤال جد بسيط والمتمثل في هل يمكن اعتبار الفرد رأسمال في حد ذاته؟ ومكنه ثراء أعماله من الإجابة بطريقة ايجابية على هذا السؤال حيث وصل إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في مايلي: يملك الفرد رأس مال حقيقي متمثل أساسا في المعارف، المهارات، الخبرات، والذكاء الخلاق والمبدع... الخ، وعندما تتاح له فرصة في مجال العمل أو في مجال التكوين فان بإمكانه أن يثمن الاستثمار الذي قام في نفسه وان يعظم من دخله[2]. وهو في هذا السياق يعرف الرأسمال البشري بوصفه مجموع المواهب والخبرات والكفاءات والمهارات التي يمتلكها الفرد والتي اكتسبها من خلال التعليم سواء أكان ذلك في المدرسة أو عن طريق الخبرة في ميدان العمل[3].

ويفترض بيكر من جهته، أن الاستثمار في الرأسمال البشري يؤدي إلى تنمية الإنتاجية الفردية في صورة رواتب ومداخيل وظيفة مادية، وبالتالي وعن طريق التراكم فان هذا الاستثمار يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتأسيسا على هذا التصور عمل على بناء عدد من النماذج المنهجية لقياس سلوك الأفراد الاقتصادي فيما يتعلق بتراكم الرأسمال البشري، وقياس تأثير مختلف الضغوط والمتغيرات المؤثرة في قرارات الأفراد مثل:الاستعدادات العقلية، والزمن المتاح، والعمر[4].

---

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 66.

** -حصل بموجبها جاري بيكر(**Gary Becker**) على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1992 حيث ركز ابحاثه حول الاستثمار في التدريب.

[2]- Alain Chamak et Céline Fromage, **Op**.**Cit**, p: 15.

[3] - راوية حسن، **مرجع سابق**، ص: 66.

[4] - علي اسعد وطفة، **مرجع سابق**، ص: 27.

لقد ركز بيكر من خلال أبحاثه في الرأسمال البشري على عملية الاستثمار في التدريب (التكوين) بعدما بدأ الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري، من تعليم ورعاية صحية، إذ يعتبر التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية وفي توضيح تأثير الرأسمال البشري على الإيرادات، وقد اهتم بيكر بمعدل العائد على الاستثمار واعتبره المرجع الأساسي في تحديد المقدار الواجب إنفاقه على الرأسمال البشري[1].

وفي محاولته لتوضيح الجانب الاقتصادي للعملية التدريبية (التكوينية) فرق بيكر بين التدريب العام والتدريب المتخصص، وتناول دراسة العلاقة بين معدل دوران العمل وتكلفة كل من نوعي التدريب السابقين، فالتدريب العام هو ذلك النوع من التدريب الذي يحصل من خلاله الفرد على مهارات عامة يفيد بها منظمته، كما أنه يمكن أن ينقلها إلى منظمة أخرى، وعليه فإن الفرد هو من يتحمل تكلفة هذا التدريب، وبالتالي فمعدل دوران العمل لا يرتبط ارتباطا قويا بتكاليف التدريب العام. أما التدريب المتخصص، فتتحمل المنظمة كل التكاليف: "ويرجع هذا إلى أن التدريب المتخصص قد لا يتناسب مع طبيعة ومتطلبات العمل في أية منظمة أخرى"[2].

3- إسهامات مينسر (*Jacob Mincer*)

دفع الاهتمام بمفاهيم الاستثمار البشري الاقتصادي جاكوب مينسر (***Jacob Mincer***) إلى محاولة قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية المترتبة على الاستثمار في التدريب وحدد مجموعة من الأهداف ينبغي تحقيقها من خلال أبحاثه في مجال الاستثمار البشري أهمها:[3]

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.
- تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب.
- تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك الأفراد.

ولقد اتسع تعريف مينسر للتدريب كل من التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال العمل وأيضا التعليم بالخبرة، واعتقد أن كل منهما يزيد ويحسن من مهارات وإنتاجية الأفراد، كما برر إدخال التعليم بالخبرة في إطار

[1] - راويه حسن، **مرجع سابق**، ص: 73.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 73 .

[3] - سملالي يحضيه، **مرجع سابق**، ص: 115.

التعريف بان الفرد قد يقبل بعمل ما والذي يقدم له أجرا منخفضا لتوقعه تحقيق منفعة مستقبلية نتيجة الخبرة المكتسبة من هذا العمل، وبناءا على هذا فان التعليم بالخبرة يتضمن تكلفة استثمار يجب أخذها بالحسبان[1].

واستخدم المبادئ النظرية لتحليل تكلفة التعليم ليطبقها على تحليل تكلفة التدريب، وقسم تكلفة التدريب إلى نوعين هما: التكلفة المباشرة والتكلفة غير المباشرة، تمثل التكلفة المباشرة تكلفة الآلات والمواد المستخدمة في التدريب وأجور المتدربين، أما التكلفة غير المباشرة في التكلفة غير الملموسة وتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة فنسبتها قد تفوق مثيلتها في مجال التعليم[2].

وقد أشار مينسر إلى الصعوبة النسبية في قياس التكلفة والعائد على التدريب، ارجع أهم أسباب هذا إلى:[3]

- نقص البيانات الخاصة بالتكلفة.
- صعوبة حساب الخسارة في الإنتاج والناتجة عن ضياع وقت العامل القديم في تدريب عامل جديد.
- صعوبة حساب إيرادات الفرد قبل وبعد التدريب نتيجة صعوبة تقسيم الأفراد إلى مجموعات تجريبية.

وقد توصل مينسر إلى عدد من الاستنتاجات فيما يتعلق بدراسة اثر الاستثمار في التدريب على دخل وسلوك الأفراد العاملين أهمها:[4]

- كلما زاد معدل دوران العامل كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب.
- كلما زاد استثمار في التدريب المتخصص كلما زاد احتمال بقاء واستقرار العمال في المنظمة.
- انه كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التدريب في العمل.

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، ويمكن التدليل على دور العنصر البشري في القيام بالنشاطات الاقتصادية عموما، والنشاطات الإنتاجية خصوصا، وبالذات عندما تتطور نوعيته خاصة بتوفير المعلومات والمعارف والمهارات اللازمة له عن طريق الاستثمار فيه تعليميا وتدريبيا من خلال مايلي:[5]

---

[1] – رياض بن صوشة، نظرية **الاستثمار في الرأسمال لبشري** ، المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية، نقلا عن الموقع :http://hrdiscussion.com/hr4751.html، تاريخ الاطلاع: 2011/05/30.

[2] – **نفس المرجع السابق**.

[3] – **نفس المرجع السابق**.

[4] – سملالي يحضيه، **مرجع سابق**، ص: 115.

[5] – خلف فليح حسن، **مرجع سابق**، ص ص: 81-83.

– أن تجربة الدول المتقدمة في مسار تطورها التاريخي أثبتت أن التطور النوعي لمواردها البشرية من خلال تطورها تعليميا وثقافيا واجتماعيا كان أساسا وسابقا لتطور أنشطتها الاقتصادية عموما والإنتاجية خصوصا، حيث أن جودة التعليم فيها أسهم بشكل أساسي في تحقيق هذا التطور في كافة المجالات.

– أن تجربة الدول التي تعرضت منشآتها الاقتصادية والاجتماعية للدمار في الحرب العالمية الثانية، وكذا رأسمالها المادي، أثبتت أهمية الموارد البشرية في إعادة تعمير ما دمرته الحرب، اعتمادا على التطور النوعي لمواردها البشرية، وخلال فترة وجيزة، وحالة ألمانيا تؤكد ذلك وتبين أن الأساس في تطور الاقتصاد هو نوعية وكفاءة الموارد البشرية.

– كذلك أن تجربة الدول التي استطاعت تحقيق التطور والتقدم فيها دون أن يتوفر لديها القدر الكافي من الموارد الطبيعية أثبتت هي الأخرى وتؤكد أهمية الموارد البشرية، ودروها الحاسم في التقدم والرقي وبالذات ما يتعلق بتطورها النوعي والذي أدى إلى إمكانية إيجاد بدائل صناعية محل الطبيعية والى إحلال المتوفر منها بما هو نادر، وتقليل استخدام هذه الموارد اعتمادا على ارتفاع الكفاءة الإنتاجية والاستخدامية لها، والمثال الواضح والبارز الذي يؤكد ذلك هو تجربة اليابان، الذي حقق تقدمه وازدهاره اعتمادا على استثماره الجيد في موارده البشرية.

– أن تجربة بعض الدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة، يجعلها غنية بمواردها والتي يأتي في مقدمتها النفط، لكنها لم تستطع تحقيق التقدم والتطور المنشود بسبب ضعف درجة تطور مواردها البشرية، وبالذات ما يتصل منه بالجانب النوعي لهذا التطور، وضعف ارتباطه بالعمليات الإنتاجية، وهو الأمر الذي جعلها بلدان مستهلكة لإنتاج الدول الأخرى، وبذلك أصبحت دول مستوردة لمعظم احتياجاتها تقريبا، هذا بدل أن تكون منتجة ومصدرة لها على اعتبار الميزة التي تمتلكها.

ومن خلال ما سبق تبرز الحاجة الماسة لتطوير نوعية الموارد البشرية ومهاراتها وقدراتها الابتكارية والإبداعية في الدول المتخلفة، بالشكل الذي يتطابق مع التقنيات المتقدمة والتطور المتسارع الذي يشهده العالم في شتى المجالات، الشيء الذي يستدعي تطوير التعليم، والتدريب، وتوفير مستلزمات التعلم الذاتي والمستمر بالشكل الذي يتيح توفير قدرات معرفية علمية وعملية قادرة على الإسهام في توليد هذه التقنيات المتقدمة، واستخدامها بشكل كفء يشمل كافة النشاطات بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي الذي يعتبر عامل أساسي لتحقيق التقدم والتطور المنشود.

المبحث الثاني: مداخل الاستثمار في الرأسمال البشري

يقوم الاستثمار في الرأسمال البشري بالدرجة الأولى على التعليم، بالإضافة إلى كل من التدريب والتغذية والصحة من اجل زيادة كفاءته والحفاظ عليه من التآكل، وعليه يتم التعرض في هذا المبحث إلى التغذية والصحة وكذا التدريب كمداخل للاستثمار في العنصر البشري، أما بالنسبة للتعليم فسيتم التوسع فيه من خلال الفصل الثاني وذلك تماشيا مع متطلبات دراسة الموضوع، وعليه يتضمن هذا المبحث:

- التغذية والصحة؛
- التدريب.

المطلب الأول: التغذية والصحة

1- التغذية

إن تآكلا في الرأسمال البشري يمكن أن يحصل بسبب التغذية غير الكافية للأطفال عموما وهذا يعيق قابليتهم على التعليم ويقلل العوائد على الاستثمارات في التعليم والصحة وبالنتيجة تقييد إنتاجية العمل في المستقبل وتقليل القدرة على التعليم وبالتالي استدامة الفقر.

إن التغذية الجيدة مهمة على نحو خاص بالنسبة إلى الأطفال الرضع والأطفال الأكبر، إذ أن النقص في كمية البروتين يكون لها تأثير معاكس على التطور الإدراكي، ففي حالة التغذية غير الصحيحة جدا في مقتبل العمر ربما تسبب ضررا في النظام العصبي المركزي لجسم الإنسان، إن الأطفال ناقصي التغذية هم عرضة للأمراض ويعانون من صعوبة التعافي من الأمراض، ومن الأمثلة أن نقص مادة الحديد يقلل الإنتاجية المادية ويقلل قدرة الأطفال على التعليم ومن تخفيضه للشهية للأكل فإنه ربما يؤدي إلى تقليل كمية الغذاء الذي يتناوله الأطفال ويخفض نموهم، كما أن نقص اليود يسبب تخلفا عقليا ونقص الفيتامين A يسبب درجات من فقدان الرؤية[1].

تشير التغذية إلى استعمال الغذاء للنمو لما قبل البلوغ للمحافظة على الجسم والدماغ للقيام بالوظائف الأساسية، إن التغذية الكافية هي حاجة بشرية أساسية وإهمالها يمكن أن يخفض الإنتاجية على نحو خطير وكذلك يخفض نوعية الحياة، ثمة وضع يشار إليه بأنه نقص التغذية وهو وجود نقص في المواد الغذائية الأساسية، أما مصطلح التغذية غير الصحيحة فيشير إلى عدم الكفاءة في تخصيص المواد الغذائية[2].

[1] - محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 385.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص:385.

2- الصحة

تعد الصحة من المعايير المهمة للتنمية المستدامة، والتحسينات في مجال الصحة والتغذية كما هو الحال في التعليم ربما يكونان السبب والنتيجة المباشرة للنمو البشري والمستدام بنفس الوقت، كما أن تحسين الصحة يزيد من فاعلية قوة العمل أيضا وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وخفض معدلات وفيات الأطفال، وهذه تساعد على توسيع قاعدة الموارد البشرية، إضافة إلى ذلك فقد أصبح ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان ومن ثم فإنها تشبع حاجة من حاجات الإنسان الأساسية. كما أن الطلب على الرعاية الصحية بشكل عام هو طلب مشتق من خلال رغبة الأفراد والمجتمع في العيش ضمن وسط صحي سليم، يؤمن الفرد والمجتمع من إصابته بالأمراض[1].

ولمفهوم الصحة درجات ابتداء ممتد من مجرد الحياة والبقاء، أي الخلو من الأمراض، إلى المناعة ضد العدوى والإصابة بالمرض إلى قوة الاحتمال والنشاط الجسمي الحيوي، إلى سلامة الجسم والعقل والروح، إلى التوافق والتكييف مع المجتمع والقدرة المبدعة على العمل والمشاركة في مختلف جوانب الحياة. وحق الإنسان في الصحة كأحد حقوق الإنسان من وجهة النظر القانونية، وكذلك أهمية تمتع الإنسان بالصحة كحاجة الإنسانية من وجهة النظر الاجتماعية الإنمائية.و من الناحية القانونية هدف نهائي، ومن ناحية التنمية البشرية هدف نهائي ووسيلة في الوقت ذاته[2].

وذهبت منظمة الصحة العالمية إلى الأخذ بمفهوم الشامل للصحة باعتبارها حالة من السلامة الجسمية والعقلية والاجتماعية، وليس مجرد الخلو من الأمراض. ومع الإدراك لهذا المفهوم الشامل لمعنى الصحة، كذلك اهتمام القطاع الصحي من حيث الوقاية والعلاج والتأهيل للفرد خلال حياته، وما يتطلبه ذلك من مستلزمات بشرية، فنية، تكنولوجية، بيئية، تعليمية وثقافية. وواقع النشاط الصحي في الوطن العربي يركز على الجوانب العلاجية فقط. وقامت منظمة الصحة العالمية بتطوير توجه ما بين صحة المجتمعات والنمو المستدام، أطلق عليه برنامج الحاجات الإنمائية الأساسية، وهو آلية تهدف لتحقيق حياة ذات نوعية أفضل، يكون المكون الأساسي فيها الصحة للجميع. كما ويشرك البرنامج أفرادا من المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظا لتحديد قدراتهم وتنظيم مهاراتهم[3].

[1] – المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، **التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية**، دار الخليج، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص: 114.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 114.

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص: 115.

إن معدلات الوفيات ومعدلات الإصابة بالأمراض العالية ترتبط على نحو مباشر بالفقر تنتشر فيها الأمراض والشروط الصحية غير كافية والمساعدات الطبية غير كافية، كما أن الحشرات الحاملة للأمراض تنتشر فيها مثل البعوض والذباب، كما أن الرطوبة العالية الموجودة في دول نامية عدة، ومن ناحية أخرى محدودية وفرة المياه الآمنة وغيرها من الظروف الصحية غير الملائمة تجعل المناطق الفقيرة مركزا للأمراض، فالفقراء الذين لايمكلون مستوى من التعليم ولا يحصلون على سكن ملائم ولا على غذاء كاف يكونوا أكثر عرضة للأمراض، طالما أنهم لا يتخذون الإجراءات الاحترازية الأساسية. وعدد كبير منهم عندما يعرضون للمرض لا يجدون الدواء الضروري حتى ولو كان متوفرا فهم غير قادرين على دفع ثمنه، أن تحمل هذه الأوضاع تجعل أبناء البلدان النامية أكثر عرضة للأمراض من أبناء الدول المتقدمة[1].

إن واحدا من المقاييس التي تقاس بها مدخلات العناية الصحية هو عدد الأطباء لكل ألف من السكان أما المؤشر الثاني ضمن هذه المقاييس فهو حصة المصروفات الكلية عن الصحة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والمقياس الثالث هو معدل التطعيمات للأطفال الرضع، ويبقى السؤال الأتي: هل يمكن أن يعد الإنفاق على الصحة شكلا من أشكال الاستثمار في الرأسمال البشري؟

من المهم جدا أن نعترف أن شرعية أو منطقية الخدمات الصحية بوصفها نشاطا تنمويا لاتعتمد على إثبات أن الإنفاق الصحي يزيد الإنتاج القومي وإنما الصحة بحد ذاتها هي هدف مهم للإنسان والمجتمع. فالصحة تزيد من مؤهلات البشر أي أنها تجعلهم يفجرون الطاقات الإنتاجية والإبداعات وكل المؤهلات الممكنة من البشر وهي تعد حاجة بشرية أساسية، أن كل إنسان في المجتمع يمكنه أن يستفيد من الصحة الأفضل في الوقت الحاضر، كما أن الصحة المحسنة للشباب سوف تقود إلى سكان أو مجتمع سكاني أكثر صحة في المستقبل.

إن المصروفات على الصحة تزيد نوعية وكمية الموارد في المستقبل من خلال تمديد أو تطويل حياة العمل، ولكن العوائد على الاستثمارات في الصحة صعبة التقييم والإثبات التجريبي كما هو الحال في الاستثمارات الأخرى، ومن ناحية أخرى فان التأثيرات النوعية للإنفاق على الصحة(زيادة إنتاجية العامل وإيراداته) هي أيضا صعبة القياس وذلك لان الزيادات في الإنتاجية أو الإيرادات التي تعزى إلى التحسن في الصحة ربما يكون من الصعوبة التعرف عليها فان البحث لقياس تأثيرات الصحة الأفضل على إنتاجية العمل قد أعطت نتائج مختلفة.

[1] – محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص: 386.

إلى جانب زيادة كمية ونوعية الموارد البشرية، فان الإنفاق الصحي يمكنه أيضا أن يزيد توافر وإنتاجية الموارد غير البشرية وأصبح مثال على ذلك الأراضي الواسعة التي كانت غير مستغلة بسبب الأمراض المعدية، فبعد أن تمت عملية التخلص من تلك الأمراض عادت تلك الأراضي إلى أن تعمر[1].

كما هو الشأن بالنسبة للحق في التربية، فإن الحق في الصحة وفي التغذية هو أساسي لتنمية قدرات أي فرد. والصحة تحظى اليوم بالاهتمام ليس فقط لقيمتها الذاتية ولكن أيضا لوقعها الإيجابي المباشر أو غير المباشر على الرأسمال البشري والإنتاجية وقدراتهم على المشاركة الاجتماعية.

المطلب الثاني: التدريب

نظرا للتطورات العملية والتكنولوجية والاقتصادية العالمية الجارية واشتداد حدة المنافسة زادت الحاجة لتنمية الرأسمال البشري، إلا أن التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته لا يستطيع وحده مواجهة هذه التطورات، ولهذا يأخذ التدريب أهمية كآلية لتنمية الرأسمال البشري.

1- تعريف التدريب ومبادئه الأساسية

1-1- تعريف التدريب

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم التدريب ومن بين أهمها نذكر:

تعرفه الجمعية الأمريكية للتدريب على انه " تخصص فرعي من تخصصات حقل القوى البشرية في المنظمات، يهتم بتحديد وتطوير الغايات الرئيسية للقوى البشرية من خلال التعلم المخطط، مما يساعد الأفراد على تأدية وظائفهم الحالية والمستقبلية"[2].

كما يمكن تعريف التدريب بأنه:"عملية تزويد الأفراد أو الجماعات بالمعلومات والخبرات والمهارات وطرق الأداء والسلوك بحيث يكون هؤلاء الأفراد أو الجماعات قادرين على القيام بوظائفهم بفاعلية وكفاءة"[3]. ويقصد بالكفاءة:" تنفيذ العمل بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد وتكلفة وبأعلى كيفية"، بينما يقصد بالفاعلية: "معرفة الأشياء الصائبة المطلوبة تحقيقها"[4].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التدريب بكل بساطة انه: " العملية التي من خلالها يتم تزويد العاملين بالمعرفة والمهارات لأداء وتنفيذ عمل معين".

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص: 387.

[2] - امال شوتري، **دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008، ص:9.

[3] – رداح الخطيب واحمد الخطيب، **التدريب الفعال**، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص: 300.

[4] – حسن احمد الطعاني، **التدريب الإداري المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص: 16.

1-2- مبادئ التدريب الأساسية

تخضع عملية التدريب لمبادئ هامة من الضروري توفرها في مختلف مراحله وتتلخص في الأتي:[1]

ا- تحديد الهدف: يجب أن يكون الهدف من التدريب محددا وواضحا طبقا لاحتياجات المتدربين، مع مراعاة أن يكون الهدف موضوعيا وواقعيا وقابل للتطبيق.

ب- الشمول: يوجه التدريب إلى كافة المستويات الوظيفية بالمؤسسة ويشمل جميع الفئات في الهرم الوظيفي.

ج- التدرج: يبدأ التدريب بمعالجة الموضوعات البسيطة ثم يتدرج إلى معالجة الأكثر صعوبة وهكذا حتى يصل إلى أكثر المشكلات صعوبة وتعقيدا.

د- مواكبة التطور: لابد أن يتماشى التدريب مع تطور الأنشطة الاقتصادية و التكنولوجية وغيرها من المجالات التي من شأنها أن تؤثر على أداء العاملين.

هـ- الواقعية: من الضروري أن يلبي التدريب احتياجات المتدربين أو أن يتناسب مع مسؤولياتهم.

و- الاستمرارية: يبدأ التدريب ببداية الحياة الوظيفية للفرد ويستمر معه خطوة حتى يساعد العاملين على التكييف مع التطورات الحالية و المستقبلية.

2- أساليب التدريب

يستخدم في التدريب أساليب مختلفة تهدف جميعها إلى توفير المعارف والمهارات التي يحتاجها المتدربون والمؤسسات والاقتصاد بصفة عامة، ومن بين هذه الأساليب: التدريب أثناء العمل، التدريب خارج العمل والتدريب الالكتروني.

2-1- التدريب أثناء العمل

يقوم هذا الأسلوب من التدريب على مفهوم التلمذة المهنية حيث يقوم الرؤساء مباشرة بتزويد العاملين بالمعارف و المهارات اللازمة لأداء العمل وبخاصة في المرحلة الأولى من العمل، ويكون هذا في موقع العمل[2]، وللتدريب أثناء العمل أشكال متعددة أهمها:

أ- فترة تحت التمرين: يقضي العامل فترة زمنية تحت إشراف رئيسه أو زميل قديم قبل أن يصبح مسولا تماما عن العمل[3].

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص ص : 22-23.

[2] - سليمان الفارس واخرون، **ادارة الموارد البشرية: منشورات جامعة دمشق**، الطبعة السادسة، سوريا، ص: 188.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 189.

ب- **النشريات:** تتضمن تعليمات توزع على العاملين حول أفضل أساليب الأداء والواجبات والمسؤوليات وسياسات وأنظمة المؤسسة[1].

ج-**زيادة المهام الوظيفية:** وهو تكليف الموظف بمهام أخرى إضافة لمهامه التي يقوم بها حاليا، وهذا بهدف زيادة مهاراته ومعارفه[2].

د- **التعليمات الوظيفية:** وهو أن يقوم الرئيس بإعطاء التعليمات للمرؤوس بأداء عمل معين بطريقة معنية[3].

هـ- **الدوران بين الوظائف:** يعمل المتدرب في وظائف متعددة لفترة قصيرة، وفي هذه الحالة تزداد معارفه ومهاراته بازدياد عدد الوظائف التي يعمل بها.

2-2- التدريب خارج العمل

يتم عادة التدريب خارج العمل في مراكز تدريب داخل المؤسسة حيث تقوم الكثير من المؤسسات ذات المراكز المالية القوية بإنشاء مراكز تدريبية داخلية تكون مهمتها تدريب موظفي المؤسسة، كما يتم هذا الأسلوب من التدريب في مؤسسات متخصصة في التدريب أو في الجامعات، ويكون التدريب خارج العمل على عدة أشكال منها:[4]

ا- **المحاضرات:** وهي طريقة تقليدية في التدريب يكون فيها للمحاضر دورا هاما في إعداد وتقديم المعلومات وتحليلها.

ب- **المؤتمرات و الندوات وحلقات البحث:** يمكن اعتبار كل من اجتماع منظم له هدف محدد وجدول أعمال وأسلوب محدد لتبادل الحوار، وهو يسمح بتبادل الآراء والمناقشة بين المشتركين.

ج- **دراسة الحالات:** يتضمن طرح مشكلة معينة واقعية أو افتراضية على المتدربين، تجري مناقشتها بإشراف المدرب من اجل تدريبهم على تحديد المشكلات وأسبابها واقتراح الحلول الممكنة، وكذلك تطوير مهاراتهم في المناقشة و العمل الجماعي وتمكينهم من استخدام المعلومات والمعارف النظرية في حل المشكلات الواقعية وكيفية اتخاذ القرار.

د- **تدريب الحساسية:** يعتمد هذا الأسلوب على مواجهة المتدربين لمواقف التفاعل ضمن الجماعات الصغيرة لتنمية علاقتهم ومساعدتهم على معرفة وتفهم سلوكهم وكيفية إدراك الآخرين لهم وكيفية تقبل انتقاد الآخرين، ويكون دور المدرب هنا فقط التدخل أحيانا أثناء المناقشات للفت نظر المتدربين لجانب سلوكي مهم أو سلوك

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص:189.

[2] - محمد فالح صالح، **ادارة الموارد البشرية: عرض وتحليل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص: 105.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 105.

[4] - - سليمان الفارس واخرون، **مرجع سابق**، ص: 188.

غير مرغوب فيه، ويترك للمتدربين حرية اختيار موضوع النقاش والتعبير عن أرائهم في سلوك أفراد الجماعة وتحليل هذا السلوك.

2-3- التدريب الالكتروني

لقد أدركت مختلف المؤسسات خاصة الشركات المتعددة الجنسيات مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير أنشطتها بما فيها التدريب، ولهذا زاد توجهها نحو الاعتماد على التدريب الالكتروني[1].

يعتبر التدريب الالكتروني من الأساليب الحديثة في التدريب ارتبط بظهور الانترنت والتوسع في استخدامها، وفيه يقوم المدرب على إدارة برنامج تدريبي معين على الانترنت لتمكين الراغبين في تنمية مهاراتهم ومعارفهم من خلال المشاركة في هذا البرنامج والذي يتضمن مجموعة من الأنشطة التدريبية يتفاعل معها المشاركون عبر الانترنت، وبالتالي يشمل التدريب الالكتروني جميع الأنشطة التي تتم من خلال الانترنت[2].

3- أهمية التدريب

تظهر أهمية التدريب على ثلاث مستويات: على مستوى الفرد، على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى المجتمع.

3-1- أهمية التكوين بالنسبة للفرد

يكسب التدريب الفرد المعارف، الخبرات، المهارات، السلوكيات، الاتجاهات والقيم كما يوضحها الجدول الموالي:

[1] - Philippe Gil, **E-formation: ntic et reengineering de la formation professionnelle**, DUNOD,2eme edition, 2003, p: 1.

[2] - ibid, p: 222.

الجدول رقم (01): أهمية التكوين بالنسبة للفرد

اكتساب المعارف	اكتساب الخبرات
– المعارف الأساسية في ميدان العمل. – المعارف الاختصاصية في ميدان العمل. – منهجيات واليات العمل. –أساليب ممارسة العمل. – المعارف المتعلقة بالعلوم الإدارية والثقافية للمؤسسة. –الثقافة العامة واللغات الأجنبية. –معرفة مكامن القوة/الضعف في المؤسسة والبيئة.	– الخبرات الاختصاصية في مجال العمل. –خبرات التميز عن الآخرين. الخبرات المتوافرة في البيئة الخارجية. – تجنب المشكلات ومعالجتها بشكل منهجي. – استثمار التقانات الجديدة.
اكتساب المهارات	**اكتساب السلوكيات والاتجاهات والقيم**
– المهارات المتعلقة بالشخصية. –المهارات الفكرية والذهنية اللازمة للعمل. – المهارات الفنية المطلوبة للعمل. –المهارات الإنسانية للتعامل مع الآخرين.	قيم التعلم المستمر. –قيم الايجابية والتعاون في العمل – قيم المواضبة والمثابرة والمبادرة. – اتجاهات التميز وقبول التعدد والتنوع. –اتجاهات المرونة في التعامل والانخراط بعمل الفريق.

المصدر : أمال شوتري، **مرجع سابق**، ص: 6.

3-2- أهمية التكوين بالنسبة للمؤسسة

يساعد التدريب المؤسسة على:[1]

– تحقيق الأداء الأفضل للعمال.

–مسايرة التطور التكنولوجي وزيادة المهارات الفنية.

– توطيد العلاقات الإنسانية وربط العامل بالمؤسسة من خلال زيادة الشعور بالولاء والانتماء.

– زيادة فرص إشباع رغبات المستهلك من خلال زيادة جودة السلع والخدمات المقدمة له.

– زيادة الإنتاجية، فتطوير معارف ومهارات العاملين يساعد على تحسين الإنتاج كما ونوعا وتخفيض تكاليفه[2]

3-3- أهمية التدريب بالنسبة للمجتمع

يساعد على تنمية مجتمع المعرفة إذ أن التدريب يشمل تنمية معلومات ومهارات الأفراد والجماعات على الاتصال و التعاون.بما يرفع من كفاءة الاستخدام للموارد البشرية عن طريق حسن الاستثمار فيها، مما يزيد من

[1] – أمال شوتري، **مرجع سابق**، ص: 6

[2] – سليمان الفارس واخرون، **مرجع سابق**، ص: 181.

معدلات النمو ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف التنمية والعمل على استدامتها، وذلك انطلاقا من كون التدريب وسيلة مهمة لتنمية وتحسين الكفاءة الإنتاجية وهو بذلك يعد من بين أفضل مجالات الاستثمار في البشر.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر أن الارتقاء بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والروحية، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات والاستراتيجيات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه يتضمن هذا المبحث:

- مفهوم التنمية المستدامة والسياق التاريخي لظهورها؛
- أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة؛
- مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعرضت العديد من المنظمات الدولية، وكذا الكتاب والباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والبيئية، إلى مفهوم التنمية المستدامة لكونه مفهوم حديث النشأة، وذلك من أجل إعطاء تعريف شامل لها.

1- تعريف التنمية المستدامة

من بين أهم هذه التعاريف نذكر:

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها مستقبلنا المشترك سنة 1987 التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[1].

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ***(FAO)*** * التنمية المستدامة على أنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال

[1] – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، الكويت،1989، ص: 69.

* FAO: Food and Agriculture Organization

الحالية والمستقبلية بصورة مستمرة[1].

وعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تحقق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[2].

وقد حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب 20 تعريفا لها. وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كمايلي: [3]

– **تعريفات ذات طابع اقتصادي**: حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء تقليص مستدام لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي والتخفيض من حدة الفقر.

– **تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني**: التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني، وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

– **تعريفات متعلقة بالبيئة**: التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض، الماء).

– **تعريفات متعلقة بالجانب التكنولوجي**: التنمية المستدامة هي التنمية التي تعتمد في الصناعة على التكنولوجيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة ، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث للغازات الملوثة والضارة بطبقة الأوزون.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة أنها: " التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد ،وتعزيز موضع ومشاركة مختلف فئات المجتمع في الجهود الإنمائية لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة".

2– السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية هو

[1]– محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص: 157.

[2] – عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07- 08 افريل 2008، ص: 39.

[3] – مبارك بوعشة، **التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 07-08 افريل، 2008، ص: 53.

الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة. وقد عرفت السياسة الاقتصادية على أنها السعي الواعي من اجل تحقيق النمو مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد نوقشت السياسة الاقتصادية كمسالة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الاقتصادية. والانفصال بين ما هو اقتصادي وما هو بيئي كان واضحا في المناقشات المتعلقة بالبيئة[1].

وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات من القرن الماضي طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما. وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل اثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية[2].

إن توقعات البيئة العالمية بينت بأنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرتها الاستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية[3].

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[4].

وفي سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، ونشر أيضا توقعات حتى سنة 2100. ومن أهم نتائجه أنه سيحدث خلل في القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث وتعرية التربة. وتم نشر دراسة "جاي فورستور" بعنوان "حدود النمو" ***The Limits To Growth***، والتي تتضمن نموذج رياضي لدراسة خمسة اتجاهات عالمية بارزة هي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، وتدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على كوكب الأرض لمدة 30 سنة[5].

[1] - عمار عماري، **مرجع سابق**، ص: 36.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 36.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 36.

[4] - محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 ص: 294.

[5] - **نفس المرجع السابق**، ص:294.

وفي نفس السنة عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية (مؤتمر ستوكهولم) بالسويد في الفترة الممتدة من 5 إلى 16 جويلية 1972، وكان هذا الاجتماع جزء من محاولة حد أو وقف تدهور البيئة الإنسانية من جهة، وبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة من خلال دفع المزيد من الاهتمام لمشاكل البيئة الإنسانية من جهة أخرى[1].

ويشكل هذا المؤتمر أول خطوة تهدف إلى وضع سياسة عالمية للبيئة الإنسانية آخذة بعين الاعتبار عامل التنمية كمسبب للمشكلات البيئية حيث ركزت مناقشاته على النقاط التالية: [2]

– يعيش سكان العالم في بيئة يسودها الفقر والأمية وسوء التغذية مما يستدعي الاستعجال في إيجاد الحلول لهذه المشكلات من خلال تضييق الفجوة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير واعتماد نظام اقتصادي جديد.

– شكوى الدول النامية من الاستغلال المفرط لمواردها من طرف الدول المتقدمة، إذ تسعى إلى تحقيق التنمية على حساب البيئة مما استدعى اعتماد مبدأ الإنماء البيئي من خلال إدراج الاعتبارات البيئية ضمن اهتمامات العمل الإنمائي.

– ضرورة الاهتمام بالمشكلات السكانية والإشارة إلى أن كافة الاستراتيجيات الإنمائية سوف تواجه صعوبات بالغة إذ لم ينجح العالم في خفض معدلات النمو السكاني، وبهذا يكون هذا المؤتمر قد أدرج موضوع التنمية ضمن اهتماماته الأساسية لتحقيق حماية للبيئة الإنسانية.

وتواصلت بعد ذلك المؤتمرات حيث عقد مؤتمر التصحر للأمم المتحدة نيروبي بكينيا في الفترة الممتدة من 29 أوت إلى 9 سبتمبر 1977 بمشاركة 94 دولة. ناقش ممثلوها خلال جلسات المؤتمر التي امتدت على مدى 12 يوما خطط عمل لمعالجة ظاهرة التصحر وإيقاف انتشارها ووضع حد لزحف الصحراء حتى سنة 2000، وبحث المؤتمر موضوع التفاعل الدائم والمتبادل بين العوامل الطبيعية والعوامل البشرية في ظاهرة التصحر التي اتخذت بالاتساع جغرافيا بمرور الزمن بسبب هذا التفاعل، من دون الأخذ بعين الاعتبار المعالجة الجذرية للمساوئ التي تنجم عن ذلك، وقد تعزز هذا المفهوم في نتائج البحوث التي طرحت خلال المؤتمر.

---

[1]-A. Kiss, Jean Didier Sicault, **la conférence des nations unies sur l'environnement**, Stockholm,5-16 juin 1972,revue Persée, volume 18, p: 607, disponible sur site: http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi_0066-3085_1972_num_18_1_1717 (consultée le 15/06/2011).

[2]– ليندة فريحة، هدى ضواوية، **إشكالية البيئة والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر،17-18 ماي 2010، ص ص: 4- 5.

كما أكد هذا المؤتمر أن الجفاف والتصحر من أعظم المشاكل التي تهدد المحيط كله وتقدم بثمان وعشرين توصية، واتخذ ثمانية قرارات مهمة تسعى إلى إسهام المجتمع الدولي في حل المشكلات الناجمة عن الجفاف والتصحر. وقد ساعدت وثيقة هذا المؤتمر على اعتبار قضية التصحر من الأولويات الواجب طرحها في قمة ريودي جانيرو في جوان 1992[1].

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (***UNEP***)* تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه كان مبنيا على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم. وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين، و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة[2].

في 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[3].

وفي 27 أفريل 1987 قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية* التابعة للأمم المتحدة تقرير بعنوان مستقبلنا المشترك أو تقرير برونتلاند**. وقد تم بلورة تعريف دقيق للتنمية المستدامة كما خصص فصل كامل لها. وأكد التقرير على أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية بهذا الشكل إلا من خلال قيام النمو الاقتصادي على أسس تدعم الموارد الطبيعية والبيئية، واتخاذ القرارات اللازمة لتأمين الموارد للإبقاء على الأجيال القادمة؛ وذلك عن طريق العمل والتعاون المشترك كون أن مستقبلنا واحد. وهدف هذا التقرير هو المضي قدما عن طريق التفاهم المشترك وروح المسؤولية المشتركة، وذلك من خلال:[4]

- اقتراح استراتيجيات للبيئة بعيدة المدى للوصول إلى تنمية مستدامة في عام 2000 وما بعده.

---

[1] كريم عبد كاظم، **دور التنظيم الدولي في مكافحة التصحر**، مجلة البيئة والحياة، نقلا عن الموقع: http://www.moen.gov.iq/magazine.htm، تاريخ الاطلاع: 2011/06/15

* UNEP: United Nations Environment Programme

[2] – عمار عماري، **مرجع سابق**، ص: 37.

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص: 37.

* تشكلت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بقرار من الجمعية العامة رقم 161/38 الصادرة عن الدورة الثامنة وثلاثين للأمم المتحدة في 1983، برئاسة غرو هارلم برونتلاند و عضوية 21 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، لدراسة تأثير السياسات الاقتصادية لدول العالم سواء المتقدمة أو النامية على مستقبل الموارد الطبيعية على الكرة الأرضية، بقصد تمكين هذه الدول من تحقيق تنمية مستمرة متوازنة تكفل التقدم والرخاء للأجيال الحالية وكذا المستقبلية.

** سمي برونتلاند نسبة لرئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية غرو هارلم برونتلاند وهي رئيسة وزراء النرويج سابقا.

[4] – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مرجع سابق**، ص: 13.

- اقتراح طرائق تتعلق بالبيئة يمكن ترجمتها إلى تعاون أكبر بين البلدان النامية و بلدان في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتؤدي إلى بلوغ أهداف مشتركة تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والبيئة والتنمية.
- إقرار طرائق ووسائل تمكن المجتمع الدولي من التعامل مع المشاكل البيئية بطريقة أكثر فاعلية.
- المساعدة على تحديد تصورات مشتركة بعيدة المدى لقضايا البيئة، وإقرار الجهود المناسبة والمطلوبة للمعالجة الناجحة لمشاكل حماية البيئة وتعزيزها، ووضع برنامج بعيد المدى للعمل خلال العقود القادمة.

ثم انعقد بعد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو بالبرازيل في جوان 1992 والمعروف باسم "قمة الأرض"، وقد حضره ممثلون عن 179 دولة، وكان أحد أهم الاتفاقات التي تم توقيعها خلال هذا المؤتمر هو جدول أعمال القرن 21، هذه الوثيقة تضم 900 صفحة تصف الخطوات الأولى التي تستهدف توجيه المجتمع الدولي نحو تحقيق التنمية المستدامة محليا، وطنيا، ودوليا خلال القرن الحادي والعشرين[1].

واعتمد هذا المؤتمر بيان رسمي غير ملزم قانونيا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ المتعلقة بالغابات). بالإضافة إلى ذلك جرى في المؤتمر التوقيع على اتفاقيتين: اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ[2].

وتعهد الموقعون على اتخاذ إجراءات في أربعة مجالات هي: [3]

- البعد الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك مكافحة الفقر وتعزيز التخطيط الحضري المستدام.
- حفظ وإدارة الموارد، بما في ذلك الحفاظ على مناطق الصيد في المحيطات ومكافحة إزالة الغابات.
- تعزيز دور المجموعات الرئيسية مثل النساء والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية.
- أدوات التنفيذ مثل نقل التكنولوجيا البيئية.

وفي 11 ديسمبر 1997 تم إقرار بروتوكول كيوتو، والذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة بالنسبة للدول الصناعية، بما في ذلك غاز ثاني أكسيد الكربون، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة. هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لسياقها التنموي، وموقعها الجغرافي، وأيضا للإرادة السياسية للحكومات. وكان الهدف العالمي هو خفض

[1]- Tracey Strange, Anne Bayley,**Le développement durable à la croisée de l'économie de la société et de l'environnement**, les essentiels de l'OCDE,2008, p:31.

[2] لجنة التنمية المستدامة، **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ**، الدورة الخامسة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة، 7-25 أفريل 1997، ص: 03.

[3] - Tracey Strange, Anne Bayley,Op. cit, p:31.

الانبعاثات بنسبة 5.2% في سنة 2010 (متوسط السنوات من 2008 إلى 2012) مقارنة بالسنة المرجعية 1990. وتلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي للحد من انبعاثاتها بنسبة 8%[1].

أما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي انعقد في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، خلال الفترة الممتدة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002، وفقا لقراري الجمعية العامة 199/55 و 226/56[2]، وذلك بغية تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة –التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، وحماية البيئة–، وكذا استئصال الفقر، تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية الموارد العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد جاء هذا المؤتمر تطبيقا لما تضمنته وثيقة أعمال القرن 21 حول ضرورة إدماج مختلف الفئات الاجتماعية في حماية البيئة بما في ذلك النساء، الشباب، الأطفال، والمجموعات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أكد تقرير مؤتمر جوهانسبرغ على الالتزام بعدة جوانب أهمها: [3]

- الالتزام بإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع؛
- وضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية.
- القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة.
- تعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة المترابطة والمتداعمة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة على الصعيد المحلي، الوطني، الإقليمي والعالمي.

وفي الفترة الممتدة من 7 ديسمبر إلى 18 ديسمبر 2009 انعقد مؤتمر كوبنهاغن للتغيرات المناخية التابع للأمم المتحدة في كوبنهاغن بالدنمارك. شارك في المؤتمر ممثلون عن 192 دولة وهي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويأتي هذا المؤتمر كتكملة لإتفاقية كيوتو التي انعقدت في 1997. وتناقش القمة التأثيرات المدمرة المحتملة للاحتباس الحراري مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان جبال الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر في المستقبل القريب[4].

---

[1] - Réseau des Agences Régionale de l'Energie de l'Environnement (RARE) ,**Objectif développement durable comprendre agir sur son territoire**, **retours d'expériences et recommandations pour l'agenda 21 local**, Lavoisier éditions, France,2004, p: 23.

[2]– الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** جوهانسبرغ بجنوب افريقيا،نيويورك، 26 أوت–4 سبتمبر 2002، ص: 97.

[3]– **نفس الرجع السابق**، ص: 97.

[4]– كمال رضوي، **قمة كوبنهاغن لتغير المناخ تعد بتقليل الانبعاثات وإنقاذ الأرض**، نقلا عن الموقع:
http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=80822 ، تاريخ الاطلاع: 2011/05/20.

وقد خرج هذا المؤتمر باتفاقية غير ملزمة قانونيا وهي معاهدة كوبنهاغن. ونظمت المعاهدة التي تدعم مبدأ "مسؤوليات مشتركة لكن مختلفة" الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو، إجراءات خفض الانبعاثات بشكل إجباري بالنسبة للدول المتقدمة والعمل التطوعي من جانب الدول النامية، وتضمنت توافقا كبيرا بشأن القضايا الرئيسية لأهداف خفض الانبعاثات العالمية طويلة الأجل والتمويل والدعم التكنولوجي والشفافية.

وذكرت المعاهدة أن الارتفاع في درجة حرارة الأرض يجب أن يكون أقل بدرجتين مئويتين، وأن الدول المتقدمة يجب أن تلتزم بهدف تخصيص 100 مليار دولار أمريكي بشكل مشترك كل عام حتى سنة 2020 من أجل تلبية احتياجات الدول النامية[1].

ولازالت المؤتمرات والقمم العالمية التي تعنى بشؤون التنمية المستدامة مبرمجة في أجندة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ما يبرز الأهمية البالغة التي أصبحت تحظى بها التنمية المستدامة في ظل التحديات المناخية والاقتصادية والتغيرات الجغرافية والسياسية.

ففي عام 2012 وبعد مرور عشرين عاما على مؤتمر قمة الأرض التاريخي سيجتمع قادة العالم مرة أخرى في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة الممتدة بين 20-22 جوان، لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة، وكذا تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات، بالإضافة إلى وضع الآليات اللازمة للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة[2]. وسوف يركز مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، أو قمة الأرض في ريو +20، على موضوعين هما:[3]

- الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وبما أن أحد شعاري هذا المؤتمر سيكون"الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة"، سيوفر ذلك فرصة قيمة للتفكير بصورة إبداعية في الطريقة التي تكفل أن تكون ركائز التنمية المستدامة الثلاث على درجة متساوية من المتانة، وفي اتخاذ إجراء خارج إطار المؤسسات المقيد الذي يعمل المجتمع الدولي داخله عادة[4].

[1]- **مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي يصدر اتفاقية كوبنهاجن**، نقلا عن الموقع: http://www.swissinfo.ch/ara/index، تاريخ الاطلاع: 2011/05/20.

[2] - United Nations, **United Nations Conference on Sustainable Development**, available on website: http://www.uncsd2012.org, date of consultaion: 05/02/2012.

[3]- idem

[4] - idem.

3- خصائص التنمية المستدامة

يمكن اعتبار التنمية المستدامة، قضية أخلاقية إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، والذي أكد ذلك أن التنمية في مختلف دول العالم لا تحقق شروط الاستدامة بوضعها الحالي لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة، فالبعض يتعامل مع قضية التنمية المستدامة كقضية أخلاقية، والبعض الآخر يرى بأنها نموذج تنموي بديل يختلف عن النماذج السابقة أو هو أسلوب لإصلاح أخطائها وتعثراتها بعلاقتها مع البيئة، ويرى البعض الآخر أنها تذكير في مستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، وان عنصر الوقت هو أهم ما يميزها. ويمكن الوقوف على ابرز السمات الأساسية للتنمية المستدامة في مايلي: [1]

- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
- التنمية المستدامة ذات توجه نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على خصائص المجتمع.
- التنمية المستدامة ذات بعد بيئي يبحث عن تكنولوجيا أنظف بيئيا وأكفأ اقتصاديا.
- التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول لتحقيقها.

وبالتالي فان من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع مع ضرورة وجود تكنولوجيا متطورة نظيفة تساعدها وإطار سياسي واعي يحتضنها، بحيث لايمكن النظر إلى هذه المكونات بشكل منفصل، فلا بد أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية المستدامة بمعناها الواسع تمثل عدة أبعاد مترابطة وهي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية والمؤسسية، فلكي تستديم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل وترابط متناغم بين هذه الأبعاد، فإذا لم يتوفر بعد واحد سيخل هذا بشرط الاستدامة.

1- أبعاد التنمية المستدامة

الملاحظ من التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة وخصائصها أنها تتضمن أربعة أبعاد أساسية وكل بعد يتضمن عناصر فرعية تتداخل فيما بينها مشكلة ركائزها التي تقوم عليها، وتتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي والسياسي.

[1] - سحر قدوري رفاعي، التنمية **المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة-التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، تونس، 2007، ص: 25.

1-1- البعد الاقتصادي

تتمثل الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في: [1]

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة، يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية، فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في الدول النامية مجتمعة.

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ج- مسؤولية الدول الصناعية عن التلوث وعن معالجته

تقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات -وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة.

يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تحتل الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية، وتحقيق نوع من المساواة فيما يخص الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. بالإضافة إلى توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في الدول الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

د- تقليص تبعية الدول النامية

إن جانب أو بعض جوانب العلاقات الدولية بين الدول الغنية والفقيرة تحتاج إلى دراسة دقيقة نتيجة تأثيراتها على التنمية المستدامة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية، يتباطؤ نمو صادرات هذه المنتجات من الدول النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة كبيرة، مما يحرم

[1] - مبارك بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص: 58-60.

الدول النامية من إيرادات هي بأمس الحاجة إليها. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية، وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين الدول النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

هـ- المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من الدول الغنية والفقيرة. وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

و- الحد من التفاوت في المداخيل

فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الحال في اغلب الدول النامية؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في بعض الدول الآسيوية مثل: الصين، كوريا الجنوبية، وتايوان.

ز- تقليص الإنفاق العسكري

كما تعني التنمية المستدامة في جميع الدول تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية، الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

وعليه فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يرمي إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية من خلال تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي

مصالح أجيال المستقبل، وكذا الحد من التفاوت في توزيع المداخيل للحد من ظاهرة الفقر وكذا التقليل من الإنفاق العسكري وتوجيهه نحو احتياجات التنمية.

1-2- البعد البشري

يتمثل البعد البشري للتنمية المستدامة في:[1]

أ- تثبيت النمو الديمغرافي

إن الزيادة السكانية تبلغ 80 مليون نسمة كل سنة، وهذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، إضافة إلى ذلك فإن 85% من هذه الزيادة هي في دول العالم المتخلف. وتعني التنمية المستدامة من خلال هذا البعد العمل على تثبيت نمو السكان (تخفيض معدلات نمو الولادات)، فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدرتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان، كذلك فإن النمو السريع للسكان في بعض الدول يعتبر إحدى إعاقات التنمية.

ب- أهمية توزيع الحجم النهائي للسكان

إن قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، فالحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية له أهميته. فالنظرة الاستشرافية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة تتنبأ بأن عدد سكان العالم سيصل حوالي 8.5 مليار نسمة 2025 ومن الممكن أن يستقر عند 11.6 مليار نسمة سنة 2200، وهذا أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. هذا النمو السكاني يشكل ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية والتوزيع العادل لها. ويلعب عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة، لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومنه فإن التنمية الريفية ضرورية لنجاح التنمية المستدامة من خلال انتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة للحد من الآثار البيئية للتحضر.

ج- الاستخدام الكامل للموارد البشرية

تعني التنمية المستدامة إعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، بمعنى تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

[1]- عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل،01 نوفمبر 2002، نقلا عن الموقع: www.annahjaddimocrati.org/index.htm تاريخ الاطلاع: 2011/08/26.

د- الصحة والتعليم

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة؛ فالحصول على مياه شرب نقية وغذاء صحي ورعاية صحية تعتبر من ضمن أهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت أعمال القرن 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة، وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية والأمراض المعدية وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن) وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

كما أن التعليم يعتبر من أهم المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. فقد تم التركيز على التعليم في فصول وثيقة أعمال القرن 21، حيث أن التعليم أهم المواد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك علاقة حسابية مباشرة ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.
و في وثيقة أعمال القرن 21 يتمحور التعليم حول ثلاثة أهداف هي: إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب، وزيادة النوعية العامة.

وعليه فالبعد البشري للتنمية المستدامة يركز على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتثبيت النمو الديمغرافي الذي أصبح يشكل ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، والتوزيع العادل لهذه الموارد، وتقديم الخدمات من صحة وتعليم إلى كل من المحتاجين إليها.

1-3- البعد البيئي والتكنولوجي

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، ولا يتم ذلك إلا من خلال استعمال تكنولوجيا نظيفة، وبالتالي فالتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني:

أ- حماية المناخ من الاحتباس الحراري

حيث تعني التنمية المستدامة عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية –بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط الغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية- يكون من شأنها تغيير الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض، ولقد اهتمت وثيقة أعمال القرن 21 بمشاكل الغلاف الجوي الدولية والإقليمية

لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري والغازات الدفيئة ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون لتحسين نوعية الحياة[1].

ب- حماية الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني حماية الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج —ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابل للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهنا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات وتهديد الحياة البرية[2].

ج- الحفاظ على التربة

يؤدي تعرية التربة وفقدان خصوبتها إلى التقليص من إنتاجها وهذين العاملين يخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وتعد هذه القضية معقدة وهامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة، وبالتالي فان طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها وتنص وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل للإدارة الأنظمة البيئية والأراضي ، يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد الطبيعية وعدم استنزافها[3].

د- صيانة المياه

التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف. ومسألة تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية تزداد تعقيدا وصعوبة، وستبقى من أخطر معوقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة[4].

[1] - عبد السلام أديب، **مرجع سابق**.

[2] - **نفس المرجع السابق**.

[3] - مبارك بوعشة، **مرجع سابق**، ص: 61.

[4] - **نفس المرجع السابق**، ص: 62.

و- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

ترمي التنمية المستدامة إلى الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. فاتفاقية كيوتو جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك[1].

هـ- الحد من انبعاث الغازات

في هذا المجال ترمي التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة الغازات الدفيئة، وذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية. ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة بكفاءة أكثر[2].

ز- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي الدول المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة. أما في الدول النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد[3].

ي- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية

تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في الدول المتقدمة. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيا المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والصحة، ولاسيما في الدول الأشد

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 63.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 63.

[3] - عبد السلام أديب، **مرجع سابق**.

فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة[1].

وعليه فالبعد البيئي للتنمية المستدامة يتمثل في تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية سواء كانت الأجيال الحالية أو المستقبلية من الموارد الطبيعية. لذا ترمي التنمية المستدامة من خلال هذا البعد إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والتقليل من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي وصيانة المياه وحماية المناخ من التلوث والاحتباس الحراري و كذا استعمال تكنولوجيات أنظف للحد من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

1-4- البعد السياسي

يعتبر العامل السياسي عاملا قويًا في عملية التنمية لأن عدم توافره كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقًا أمام عملية التنمية. فالدول النامية تعاني من المشاكل التنموية ومزيدًا من المديونية، ومزيدًا من الاستنزاف للثروات الطبيعية والتدمير البيئي، ومزيدًا من الفقر والبطالة والتضخم، ومزيدًا من ارتفاع عدد سكانها مما يجعلها أكثر دول العالم عرضة للتوتر الإقليمي ، واتجاه التنمية اتجاهًا سلبيًا فيها، مما يقود هذه الدول نحو كارثة يصعب على العالم تجاهلها. كما يشكل الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكبر تهديد لتنمية هذه الدول في المستقبل، ويعتبر سببًا في هدر المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليه[2].

ويعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفعت إلى مستوى السياسة لتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات الحكم الراشد[3].

والتنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، لذلك فان اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.

والشكل الموالي يوضح تداخل أبعاد التنمية المستدامة فيما بينها

[1] - **نفس المرجع سابق**.

[2] عمار عماري، **مرجع سابق**، ص: 44.

[3] - مبارك بوعشة، **الحكم الراشد كآلية لمحاربة الفساد**، الملتقى الوطني الثالث حول تطبيق الحكم الرشيد بالمؤسسة الاقتصادية الوطنية، جامعة 20اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2007، ص: 21.

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

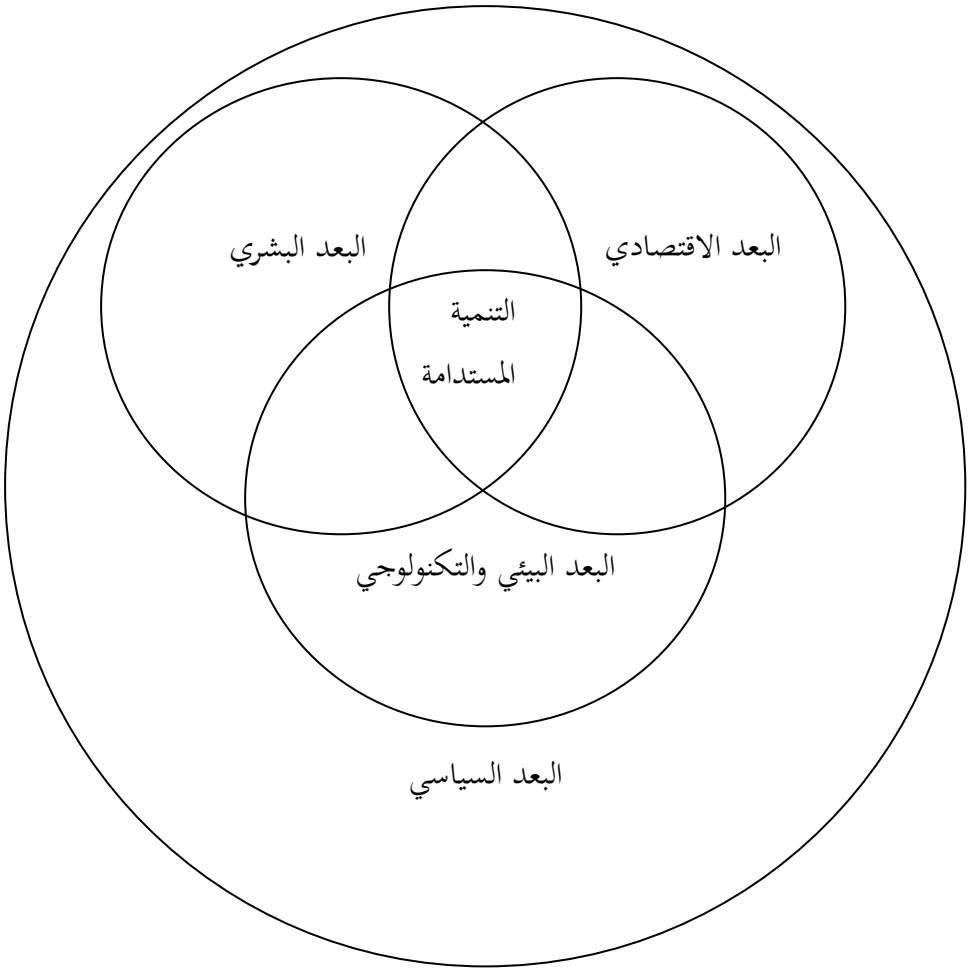

المصدر: صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 افريل 2008، ص: 872.

2- مؤشرات التنمية المستدامة

إن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة أصبحت ضرورية من أجل أن تشكل هذه المؤشرات قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة. إن هذه البلورة تسهم في تحويل المعلومات المتاحة إلى صيغ أكثر قابلية للاستخدام بهدف اتخاذ القرار وموجهة نحو جماعات المستفيدين، أي تحويل التقييمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية إلى معلومات قابلة للاستخدام في التخطيط والإعلام.

فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة استطاع بعض الايكولوجيين إيجاد وسائل قياس كمية ملائمة للاستدامة، ومن المؤشرات الأحادية مثلا: انجراف التربة، فقدان الغطاء من الغابات وتلوث الماء والهواء، وهذه المؤشرات لابد أن تأخذ مجتمعة إذا أريد التوصل إلى المستوى الذي وصلت إليه التنمية المستدامة، والاقتصاديون طلب إليهم أن يعطوا مزيد من الاهتمام للاندثار في رأس الصناعي والبشري، فلا بد من طرح قيمة الاندثار من

إجمالي الناتج القومي لغرض الوصول إلى صافي الدخل القومي، فمثلا سوء التغذية خاصة لدى الحوامل من النساء والأطفال تقلل من الرأسمال البشري في الدول النامية وهو ما يؤثر بالتالي على حساب الدخل القومي[1].

ولقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، وكان ابرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، كما اعتمدت اللجنة إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية أسمتها مؤشرات الضغط والحالة والاستجابة. حيث أن مؤشرات الحالة هي التي نوفر أو تعطي صورة للحالة الراهنة ومؤشرات الاستجابة هي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة بصدد التنمية[2]، والجدول الموالي يوضح ذلك: [3]

الجدول رقم (02): مؤشرات التنمية المستدامة حسب كل بعد من أبعادها

نوع المؤشر	اسم المؤشر
المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعشون دون خط الفقر
	تفاوت الدخول
	معدل البطالة
	نسبة متوسط اجر المرأة بالنسبة للرجل
	النسبة المئوية للأطفال دون سن الـ 15 الذين خارج بيوتهم
	الحالة الغذائية للأطفال
	حالات وفيات
	معدل الوفيات الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
	نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري
	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الصالحة للشرب
	النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية
	التلقيح ضد الأمراض المعدية
	معدل انتشار وسائل منع الحمل

[1] - بربرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان، سورية، 2010، ص: 32.

[2] – سحر قدوري الرفاعي، **مرجع سابق**، ص: 26.

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص ص: 27-28.

	نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية
	معدل الإلمام للقراءة و الكتابة بين البالغين
	نصيب الفرد من مساحة البيت
	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة
	معدل النمو السكاني
	عدد سكان المناطق الحضرية المنظمة وغير المنظمة
المؤشرات البيئية	انبعاثات الغازات الدفيئة
	استهلاك الموارد المستنفذة لطبقة الأوزون
	تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية
	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة
	استخدام الأسمدة
	استخدام المبيدات الحشرية
	مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي
	كثافة قطع الأشجار
	الأراضي المصابة بالتصحر
	مساحة المناطق الحضرية
	تركز الطحالب في المياه الساحلية
	مجموع السكان في المناطق الساحلية
	المحصول النوعي من السمك
	مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة
	الطلب البيولوجي والكيميائي على الأكسجين في الكيل المائية
	تركز البكتيريا في المياه العذبة
	المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
	انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسة
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
	حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي
	ميزان التجارة للسلع والخدمات
	الدين/الناتج القومي الإجمالي

	مجموع المساعدات الإنمائية
	كثافة استخدام المواد
	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
	كثافة استخدام الطاقة
	توليد النفايات الصناعية و الحضرية الصلبة
	توليد النفايات الخطرة
	توليد النفايات المشعة
	إعادة تدوير واستخدام النفايات
	المسافة التي يقطعها كل فرد حسب وسيلة النقل يوميا

المصدر: سحر قدوري الرفاعي، **مرجع سابق**، ص ص: 27-28.

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة حرصا على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، وناجعة، وملائمة، ومتاحة في اللحظة المناسبة.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ وتعمل على تحقيق مجموع من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1- مبادئ التنمية المستدامة

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية لإرسائها وتأمين فعاليتها كمايلي:[1]

– استعمال أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ماهي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل وان أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض العامة.

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص ص: 30-33.

ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ترتبط إحداها بالأخرى؛ فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة واجتثاث الغابات وهكذا.

– المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها. فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل –تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني– تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين.

– الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.

– التوظيف الأمثل والديناميكي للموارد الاقتصادية.

– التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.

– المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا.

2– أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

– تحقيق نوعية حياة أفضل

تهدف التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للتنمية وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول.

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص ص : 29– 30.

– الحفاظ على البيئة الطبيعية

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان.إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والمجتمع، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

– زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تهدف التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية الاستخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار تؤثر سلبا على البيئة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

– إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع

وذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية، ووضع الحلول المناسبة لها.

خلاصة الفصل

لقد أدى التركيز على التنمية الاقتصادية دون التفكير في العواقب المترتبة عنها والتي تؤثر على الجانب الاجتماعي والبيئي، إلى العديد من الأزمات البيئية والاجتماعية، فتغير المفهوم من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية فالتنمية المستدامة التي تركز على ضرورة تكامل العناصر الثلاث: الاقتصاد، المجتمع، والبيئة، لضمان تنمية قابلة للاستمرار، تكون متاحة للأجيال الحالية وكذا المستقبلية. بحيث تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار من الجانب الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للسكان وضمان الصحة والتعليم من الجانب الاجتماعي، والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وحماية البيئة من الجانب البيئي.

ولكي تكون المجتمعات قادرة على انجاز المهام التنموية التي تطمح إليها من خلال مجموعة السياسات والبرامج التي تضعها وتنفذها وتتابعها، فانه لابد من توفر رأسمال بشري كفء ومؤهل لأنه هو الركيزة الأساسية في انجاز المهام التنموية والمستفيد منها في أن واحد، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا من خلال التعليم لأنه حجر الأساس في إعداد الرأسمال البشري وتكوينه وحشد قدراته، لتلبية الاحتياجات التنموية الوطنية، وهذا لايكون إلا من خلال وضع إستراتيجية توافق بين حاجيات الاستثمار في الرأسمال البشري ومتطلبات التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: إستراتيجية الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري وفعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

يلعب التعليم دورا رئيسيا في إعداد الرأسمال البشري لأنه ينمي قدرات الأفراد ويسلحهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة، ويفسح المجال للكشف عن قدراتهم المبدعة، ويساعد على حسن استثمارها، ويحسن مستوى إنتاجيتهم، ويزيد دخلهم، ويرفع مستواهم الصحي، ويقلل الفروق الفئوية بينهم. كما يزيد من فرص مشاركتهم السياسية، ويمكِّنهم من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم. ولهذا أصبح تطوير إستراتيجية في مجال التعليم يعتبر في كثير من الدول أولوية وطنية، وتتسابق المجتمعات للاستثمار فيه، وأصبح تقدم الدول يقاس بمستوى تعليم أبنائها ومدى قدرتهم بوجه خاص على استعمال الرياضيات والعلوم والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، من اجل الوصول في نهاية المطاف لتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتضمن:

- مدخل نظري للإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي؛
- التعليم وتكوين الرأسمال البشري؛
- آثار الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل نظري للإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي

أصبحت وضع الاستراتيجيات والتخطيط الاستراتيجي في صلب اهتمامات المجتمعات المعاصرة من اجل صنع نهضتها في المجالات العلمية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وعليه سيتناول هذا المبحث:

- مفهوم الإستراتيجية؛
- مفاهيم أساسية للتخطيط الاستراتيجي.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

سيتم تناول تعريف وأهمية ومراحل صياغة الإستراتيجية.

1- تعريف الإستراتيجية

يعود أصل كلمة إستراتيجية إلى اللغة اليونانية القديمة وتعني فن قيادة القوات (stratos agein)، وقد جعلها هذا الاستخدام شائعة في أدبيات الحروب والعمليات العسكرية، إذ يعرفها العسكريون على أنها فن توظيف مكامن القوة للسيطرة على الخصم. وقد اتسع استخدام مفهوم الإستراتيجية ليشمل أدبيات أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر إدارة الأعمال، وإجمالا لا يختلف المعنى الأساسي للإستراتيجية ومنهجها عند التطبيق من مجال لأخر، فهي خطة بعيدة المدى ترمي إلى المبادرة لتحقيق هدف أو مواجهة تهديد[1].

وتعرف الإستراتيجية على أنها خطة عمل لتصميم وبناء واقع يتيح تحقيق أهداف مستقبلية[2].

كما عرفها بعض المختصون على أنها مسار بعيد المدى للعمل يهدف إلى تحقيق الغايات والأهداف الجوهرية من خلال توظيف الموارد والطاقات الداخلية للعمل مع المعطيات الخارجية للبيئة التي يتم التحرك فيها[3].

وتعرفها وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية على أنها مجموعة من الأهداف العامة المترابطة والمتسقة المستهدف تطبيقها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشكل في مجموعها أهداف التنمية و/أو أساليب استخدام الموارد المتاحة لضمان تحقيق مجموعة من أهداف محددة بما في ذلك سياسات التنفيذ[4].

ومن خلال ماسبق، فالإستراتيجية هي خطة عمل شاملة تعنى بتحقيق أهداف طويلة الأجل انطلاقا مما هو متاح من موارد، مع الأخذ في الاعتبار مميزات وتحديات البيئة المحيطة.

---

[1] – فلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص: 10.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 12.

[3] – إسماعيل محمد السيد، **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ،1993، ص: 25.

[4] – وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، **دليل إعداد الخطة الثامنة**، ، نقلا عن الموقع: www.meap.gov.sa/8th_plan_guid.html تاريخ الاطلاع: 2011/03/25.

أما الإستراتيجية التنموية، فالمقصود منها النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه السلطات، من أجل تحريك عجلة التنمية سواء كانت اقتصادية واجتماعية، في مدة زمنية بعيدة المدى، بحيث هذه المدة الزمنية الطويلة، مقسمة عبر مراحل جزئية، قد تكون ممتدة إلى ست سنوات على الأكثر، وبعبارة أخرى هي الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية للانتقال بالاقتصاد القومي إلى ما تهدف إليه الدولة .

2- مراحل بناء الإستراتيجية

بشكل عام يتم بناء الإستراتيجية على ثلاث مراحل: [1]

– مرحلة الصياغة: وفيها يحدد الإطار العام للإستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار تحديد الأهداف الرئيسة للإستراتيجية، تكون هذه الأهداف في الغالب طويلة الأجل، وقد تكون منبثقة من رسالة ورؤية الجهة واضعة الإستراتيجية.

– مرحلة التطبيق: وهي تمثل مرحلة اتخاذ القرارات مع الأخذ في الاعتبار الأهداف التي خلصت لها مرحلة الصياغة، كما تهتم بمرحلة تحديد الكيفية التي يتم بها تطبيق الإستراتيجية، وهذا يشتمل على كل ما يتعلق بالتطبيق كالتنظيم الإداري وتوزيع مسؤوليات التنفيذ، وتحديد معايير التقييم.

– **مرحلة التقويم والمتابعة:** وفيها يتم متابعة ما حققته الإستراتيجية وتقوم مدى كفاءة السياسات والآليات المتخذة في مرحلة التطبيق.

3- العناصر الأساسية للإستراتيجية

تشتمل الإستراتيجية على عناصر أساسية هي: [2]

– وصف الواقع: يجب أن تنطلق الإستراتيجية من وصف للوضع الحالي للمنشاة، القطاع أو الاقتصاد محل الاهتمام بحيث يتضمن هذا الوصف تحديد الاختلالات التي تستدعي المعالجة، وتحديد مكامن القوة ونقاط الضعف.

– قراءة المستقبل: يتضمن وصف للأهداف التي يراد الوصول إليها. وعادة ما يكون هناك أهداف قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل. وعادة ما يستهدف التخطيط الاستراتيجي أهدافا طويلة المدى.

[1] – كامل السيد غراب، **الإدارة الإستراتيجية: أصول عملية وحالات عملية**، جامعة الملك سعود، نقلا عن الموقع: www.ksu.edu.sa ، تاريخ الاطلاع: 2011/04/01.

[2] - مركز جواثا الاستشاري للمعلوماتية، **مرجع سابق** ،ص ص: 8-9.

– **تحديد منهجية الانتقال من الواقع إلى المستقبل:** يتطلب هذا العنصر وضع آلية تشتمل على السياسات الواجب إتباعها للانتقال من مرحلة لأخرى مع الأخذ في الاعتبار العوامل الرئيسة الثلاث التي تؤثر على عملية التنفيذ وهي: البيئة المحيطة، الموارد المتاحة، ومدى أهمية تحقيق الأهداف المحددة.

– **تحديد حاجات ومتطلبات التنفيذ:** هذه المتطلبات تشمل المتطلبات التنظيمية والمالية، وهي تمثل شروط نجاح الإستراتيجية، وعدم توافر هذه المتطلبات يعني فشل الإستراتيجية جزئيا أو كليا في الوصول للأهداف المرجوة.

– **تحديد المدى الزمني لتحقيق الهدف:** وتحديد المدى الزمني يقنن مهمة تقويم الإستراتيجية من خلال ما تحققه من نتائج في الفترات الزمنية المحددة.

4- أهمية الإستراتيجية

يوضح مفهوم الإستراتيجية أنها، في الغالب، إما حل للخروج من أزمة، أو لمنع حدوث الأزمة، أو لاقتناص فرصة. وعليه، فالحاجة لاستراتيجيات لا ترتبط بحالة معينة، بل تتزايد الحاجة حدة مع تفاقم الخلل أو تعاظم احتمال فوات مكاسب مهمة على مستوى المنشاة أو الاقتصاد، أو عندما يكون هناك هدف طويل الأجل لا بديل عن تحقيقه، ومن منظور أخر، فالإستراتيجية هي وسيلة لتوحيد الجهود وترشيد اتخاذ القرار والرفع من كفاءته، لهذا فالحاجة للإستراتيجية تنبع من الحاجة لتحسين اتخاذ القرارات[1].

ونظرا لتزايد التحديات التي تواجهها المنشات والاقتصاديات، مما ساهم في ارتفاع حدة المنافسة على كافة المستويات، فقد تزايد الاهتمام بعملية بناء الاستراتيجيات، كوسيلة ناجعة للتفوق على المنافسين. وتجدر الإشارة إلى انه ليس هناك ثمة اختلاف جوهري من حيث أهمية التخطيط الاستراتيجي للمنشاة أو للاقتصاد ككل، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي هناك أهداف بعيدة المدى يسعى واضعو السياسات إلى تحقيقها كمحاولة خفض معدل بطالة مثلا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الأهداف يتأثر دوما بالتغيرات والأحداث التي تطرأ على الاقتصاد، لهذا فهناك ضرورة إلى بناء إستراتيجية شاملة تتكيف مع مجريات الأحداث والتحولات الداخلية وفي البيئة المحيطة[2].

المطلب الثاني:مفاهيم أساسية للتخطيط الاستراتيجي

سيتم تناول تعريف التخطيط الاستراتيجي واهم عناصره وكذا ابرز مزاياه.

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 9.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 9.

1- تعريف التخطيط الاستراتيجي

التخطيط بشكل عام هو التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة في المنشأة والاقتصاد، لتحديد ما يجب عمله للتكييف مع التغيرات. ومن منظور الاقتصاد الجزئي، فيمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي بأنه عملية الربط بين أهداف المنشأة طويلة الأمد وبين الموارد والقدرات المتاحة لها، مع الأخذ بالاعتبار ظروف البيئة المحيطة، ويمكن القول أن التخطيط الاستراتيجي يحدد كميا متطلبات تحقيق أهداف الإستراتيجية، ولعل الفرق بين التخطيط والتخطيط الاستراتيجي يكمن في أن الأول يسعى لتحقيق أهداف مستقبلية من خلال الماضي. في المقابل، فالتخطيط الاستراتيجي يسعى لتحقيق أهداف مستقبلية محددة بإتباع إستراتيجية مقننة الخطوات والمنهجية لتحديد وضع المنشأة في السوق أو أداء الاقتصاد أو قطاع منه أو احد أسواقه.

ولعل ما ينطبق على جزئيات الاقتصاد الجزئي ينطبق إلى حد كبير على الاقتصاد الكلي، فعندما يكون السعي لخفض مستوى البطالة إلى معدل 4% خلال عشر سنوات مثلا، فان من المهام الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي في تلك الحالة هو تحديد كم عدد الوظائف التي يجب خلقها، وكم يجب أن يكون عليه معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وغير ذلك من السياسات حتى يتسنى الوصول إلى معدل البطالة المستهدف[1].

2- العناصر الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي

حتى يتم تنفيذ الإستراتيجية فلا بد من خطة، ولدخول الخطة الإستراتيجية حيز التنفيذ فيجب توفر منظومة من متطلبات ومقومات، وإجمالا، فالتخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى: [2]

- تحديد الأهداف العامة: وضع هدف أو أكثر مطلوب تحقيقه، مع مراعاة أن يتم وضع أهداف قابلة للتقييم مستقبلا.
- أن تشمل الخطة الإستراتيجية تحليلا للواقع وتوضيحا لنقاط الضعف ومكامن القوة.
- وصف لكيفية الاستفادة من الموارد المتاحة.
- تصميم خطة التنفيذ ومداها الزمني.
- تحديد متطلبات ومقومات النجاح.
- وصف للآثار المترتبة على تنفيذ الخطة الإستراتيجية.

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص: 10.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 10.

3- مزايا التخطيط الاستراتيجي

تمثل عملية التخطيط الاستراتيجي حجر الزاوية لبناء إستراتيجية ناجحة، فكلما كانت هذه العملية متسقة مع الأهداف العامة كلما تحسنت فرص النجاح. وتتصاعد أهمية تحري للدقة في التخطيط الاستراتيجي عند الاقتناع بالأهمية الحرجة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، وقد أثبتت أدبيات إدارة الأعمال الفوائد الجمة للتفكير والتخطيط الاستراتيجي، كما صنفته على انه حجر الزاوية لعملية اتخاذ القرار على المستوى الوحدات الاقتصادية، وبما أن ما ينطبق على الوحدة الاقتصادية ينطبق إلى حد كبير على الوحدة الاقتصادية الأكبر أي الاقتصاد الوطني، لهذا فمن المنطق أن يكون للتفكير الاستراتيجي على مستوى الاقتصاد الكلي فوائد جمة أيضا، منها:[1]

- يساعد في تحديد الأهداف بشكل أكثر وضوحا.
- يساعد في تحديد جذور المشكلة، والتالي تحجيمها.
- يساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بشتى أنواعها.
- يساهم في بناء درجة عالية من الانسجام بين كافة القطاعات على مستوى الاقتصاد من خلال توزيع المسؤوليات.
- يساهم بدرجة كبيرة في خلق ميزة تنافسية للقطاع أو للاقتصاد.

المبحث الثاني: التعليم وتكوين الرأسمال البشري

نال التعليم في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي اهتماماً متزايداً على جميع المستويات. المنظمات الدولية كاليونسكو والبنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي وكذلك المنظمات الجهوية كالأليسكو والإيسيسكو أولت كلها التعليم مكانة خاصة في جدولة انشغالاتها. وأولوية التعليم لم تعد مجرد خيارات سياسية لأن التجارب والدراسات العلمية أثبتت علاقة التعليم بالنموّ والتنمية.

المطلب الأول: التعليم ومجتمع المعرفة

سيتم في هذا المطلب تناول التعليم واهم المصطلحات المتقاربة معه وكذا تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير أنماط التعليم في مجتمع المعرفة.

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 11.

1- التعليم واهم المصطلحات المتقاربة معه

عادة ما يرتبط مصطلح التعليم بمصطلحي التربية والتدريب وعليه سيتم محاولة تلخيص علاقة التعليم بهذين المصطلحين من خلال أوجه عديدة هي:

- من حيث التعريف ومجال التركيز؛
- من حيث الهدف والمؤسسات المتخصصة؛
- من حيث الزمان.

1-1- من حيث التعريف ومجال التركيز

أ- من حيث التعريف: [1]

- **التربية:** هي عملية تستهدف بناء وتطوير منظومة القيم والأفكار ضمن سياق فلسفي وعقيدي محدد.

- **التعليم:** هو عملية تستهدف بناء أو تطوير منظومة معارف علمية ضمن سياق تطبيقي معين، وعلى قاعدة الاختيار الفلسفي والعقيدي المحدد(احترام الفلسفة كهوية).

- **التدريب:** عملية تستهدف بناء وتطوير منظومة مهارات تطبيقية ضمن سياق معرفي محدد، وعلى قاعدة الاختيار الفلسفي العقيدي للمجتمع أو للمنظمة(احترام هذه الفلسفة كهوية).

ب- من حيث مجال التركيز: [2]

- **التربية:** تركز على القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد والأفكار العامة.

- **التعليم:** يركز على المعارف والمناهج العلمية، والمداخل والأساليب التطبيقية المتعلقة بجميع مقومات الشخصية للأفراد أو الجماعات.

- **التدريب:** يركز على المعارف والمناهج العلمية، ومهارات تطبيقها فيما يتعلق بجميع مقومات الشخصية للأفراد والجماعات.

1-2- من حيث الهدف والمؤسسات المتخصصة

ا- من حيث الهدف: [3]

- **التربية:** تهدف إلى بناء الهوية العامة وترسيخ قواعد الثقافة الحضارية للأفراد والجماعات في المجتمع المدني.

[1] - أمال شوتري، **مرجع سابق**، ص:7.
[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 7.
[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 8.

- **التعليم:** يهدف إلى بناء الشخصية العلمية الثقافية القادرة على التفاعل مع التحديات ومواجهتها والمساهمة في شروط تطويرها بغض النظر عن حدود الزمان أو المكان، مع التركيز على بناء المجتمع او الدولة التي ينتمي إليها الأشخاص المعنيون.

- **التدريب:** يهدف إلى بناء الشخصية العلمية والعملية القادرة على فهم الحياة، وتسطير منجزات الحضارة العلمية لخدمة تطوير هذه الحياة بغض النظر عن حدود الزمان أو المكان، مع التركيز على بناء المجتمع او المنظمة التي ينتمي إليها الأشخاص المعنيون.

ب- من حيث المؤسسات المتخصصة فيمكن تصنيفها إلى: [1]

- **مؤسسات التربية:** جميع المؤسسات التعليمية والتربوية التدريبية.

- **مؤسسات التعليم:** المؤسسات التعليمية في المدارس والجامعات.

- **مؤسسات التدريب:** المؤسسات التدريبية كالمعاهد والمراكز والإدارات التدريبية المتخصصة.

1-3- من حيث البعد الزمني: [2]

- **التربية:** بعد طويل المدى.

- **التعليم:** بعد مرحلي، حيث يعاد تنظيم وتطوير المناهج، العلمية التعليمية ووسائلها وأشخاصها حسب المستجدات التي قد تكون قصيرة او متوسطة المدى.

-**التدريب:** بعد مرحلي: وذلك حسب ظروف كل منظمة، وما تتعرض له أعمالها وأحوالها والعاملون فيها من تغيرات.

على الرغم من وجود هذه الفروقات أو التمايزات، إلا أن مفاهيم التعليم والتربية والتدريب تبقي مفاهيم متكاملة ومتفاعلة لايجوز الفصل بينها عند الحديث عن أي عمليات تطوير أو تنمية للإنسان أو الجماعة الإنسانية، فهذه المفاهيم الثلاثة لا يجوز الفصل بينها عند الحديث عن أي عمليات تطوير أو تنمية للإنسان أو الجماعة الإنسانية.

2- تكنولوجيا المعلومات والأنماط الحديثة للتعليم

يعرف عصرنا اليوم بعصر المعلومات وهو عصر ظهر نتيجة التغيرات السريعة الجوهرية التي جلبتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث بدأت هذه التغيرات بالتمهيد لظهور مجتمع المعلومات منذ بداية

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص:8

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص:8.

الثمانيات من القرن الماضي، وما يهم في مجتمع المعلومات هو التأثير المتبادل بينه وبين تقنيات ووسائل التعليم الحديثة.

2-1- تكنولوجيا المعلومات

تحولت المعلومات إلى منتجات اقتصادية على غرار المواد المعروضة في السوق التي تخضع لقانون العرض والطلب، وأسهمت التحولات التكنولوجية بقسط كبير في تغيير المواقف الفردية من استخدام المعلومات ووظائفها، لإضفاء الصفة المادية على قيمتها، إلى درجة جعلت من المجتمع الإنساني مجتمعا قائما على مبدأ الاتصال الحاسوبي المعبر عن وصول الإنسان إلى التطور التكنولوجي في ميدان معالجة وتوزيع المادة الفكرية والمعرفية والإعلامية بواسطة الحاسوب ولو أمعنا النظر في الدعامات الحقيقة التي تقف وراء تقدم الدول الصناعية لوجدنا أن أهم دعامة هي الادراة والتنظيم، بالإضافة إلى دعامات حديثة ومن تلك الدعامات والأسس الحديثة تكنولوجيا المعلومات[1].

ويقصد بتكنولوجيا المعلومات هو اندماج ثلاثي الأطراف بين الالكترونيات الدقيقة والحواسيب ووسائط الاتصال الحديثة التي تشمل جميع الأجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات آليا[2].

لقد أصبحت صناعة تقنيات المعلومات موردا اقتصاديا مهما لكثير من الدول، ولا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعة في تعزيز اقتصاديات الدولة، أن صناعة تقنيات المعلومات تسهم في تنمية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية من خلال توفير الفرص الوظيفية.

وقد أكد تقرير للأمم المتحدة عن المعلوماتية على أهمية صناعة تقنيات المعلومات وقد صنف هذا التقرير دول العالم إلى أربع فئات في المعلوماتية حيث تضم الفئة الأولى دولا مثل: الولايات المتحدة، اليابان، السويد، وفنلندا أما الفئة الثانية فتضم دولا مثل البرتغال، اسبانيا، واليونان فيما تضم الفئة الثالثة دولا مثل البرازيل والهند في حين تضم الفئة الرابعة والأخيرة المهمشون من دول العالم المتخلف. كما أشار التقرير إلى اتساع الفجوة المعلوماتية بين الدول الصناعية وبقية دول العالم ووصف هذه الفجوة بالخطيرة إذ تهدد بتهميش الدول غير المعلوماتية وإقصائها من الاقتصاد العالمي القائم على المعلومات.

[1] - جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 53- 54.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 54.

فعلى سبيل المثال فان الاقتصاد الفنلندي الذي يعاني من شح الموارد الطبيعية كالنفط أو المعادن لكنه أصبح من بين الدول القيادية في مجال المعلوماتية، وبالتأكيد فان عائدات صناعة تقنيات المعلومات تتسم بضخامتها وهي في ارتفاع بسبب تزايد الطلب العالمي عليها.

وهكذا تحول الاقتصاد العالمي من مجتمع ذي اقتصاد صناعي يكون رأس المال فيه هو المورد الاستراتيجي إلى مجتمع ذي اقتصاد معلوماتي تشكل المعلومات فيه المورد الأساسي والاستراتيجي حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن الحضارة الحالية تحولت من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معلوماتي وقد بدأ هذا التحول في الولايات المتحدة منذ عام 1956 إذ احتلت صناعة المعلومات الموقع الأول فيها حيث ان نسبة كبيرة من جهد القوى العاملة ينفق من اجل إنتاج خدمات معلوماتية[1].

إن قطاع المعلومات سجل تطورا ملحوظا في معظم البلدان رغم الاختلافات في اليد العاملة إلى إجمالي سكان كل بلد، إن نسبة اليد العاملة في قطاع المعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية تشكل نسبة 66% من إجمالي قوة العمل عام 2000[2].

إن أمما كثيرة قد أدركت مسؤوليتها تجاه التحديات التي يعرضها مجتمع المعرفة عليها سواء على الصعيد الرسمي أو التجاري، ولن تعد الهوة التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة بمبرر لاتخاذ الدول النامية موقف المتفرج تجاه هذه التكنولوجيا، فقد أصبحت المعلومات والمعرفة محورا مركزيا، وعاملا استراتيجيا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن إهمالها، والتحول إلى الاقتصاد المعرفي يتطلب إعادة هيكلية جذرية ومراجعة العديد من السلوكيات الاجتماعية والمفاهيمية[3].

ومن خلال ماسبق أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورة لا غنى عنها في العصر الحالي، فهي الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات متقدمة، وهي تسهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد يعتمد على خدمات معلوماتية الكترونية ذات صلة مباشرة بالاتصال والإنتاج والتعليم[4]. وبفضل تكنولوجيا المعلومات تم ابتكار أنماط جديدة للتعليم ذلك أن التعليم التقليدي وحده لم يعد كاف للاستجابة لمتطلبات العصر.

---

[1] – جاسم محمد جرجيس، **قطاع المعلومات في الوطن العربي تحديات المستقبل**، الندوة العربية الثانية للمعلومات، منشورات الاتحاد المغربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 1991، ص ص: 280- 289.

[2] – عبد الاله الديوه جي، **الصناعة البرمجية، موجة ثالثة من ثورة المعلومات والاتصالات**، ندوة الصناعة البرمجية وأفاق المستقبل، بغداد، 2000، نقلا عن الموقع: www.arabicin.net/، تاريخ الاطلاع: 2011/04/20.

[3] – **نفس المرجع السابق**.

[4] – عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، **اقتصاد المعرفة وانعكاساته على التنمية البشرية– نظرية وتحليل في دول عربية مختارة**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 78.

2-2- التعليم بين الأنماط التقليدية والحديثة

وجد التعليم التقليدي منذ القدم وهو مستمر حتى وقتنا الحاضر ويرتكز التعليم التقليدي على ثلاثة محاور أساسية، وهي: المعلم والمتعلّم والمعلومة، ولا نعتقد أنه يمكن الاستغناء عنه بالكلّية لما له من إيجابيات لا يمكن أن يوجدها أي بديل آخر، فمن أهم إيجابياته التقاء المعلم والمتعلّم وجهاً لوجه وكما هو معلوم في وسائل الاتصال فهذه أقوى وسيلة للاتصال ونقل المعلومة بين شخصين. ففيها تجتمع الصورة والصوت، حيث تؤثر على الرسالة والموقف التعليمي كاملاً وتتأثر به وبذلك يمكن تعديل الرسالة وبهذا يتم تعديل السلوك ويحدث النمو (تحدث عملية التعلّم). ولكن في العصر الحاضر يواجه التعليم التقليدي منفرداً بعض المشكلات مثل:[1]

- الزيادة الهائلة في أعداد السكان وما ترتب عليها من زيادة في أعداد الطلبة.
- قلة أعداد المعلمين المؤهلين تربوياً.
- الانفجار المعرفي الهائل وما ترتب عليه من تشعب في التعليم.
- القصور في مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب. فالمعلم ملزم بإنهاء كم من المعلومات في وقت محدد ، مما قد لا يمكّن بعض المتعلّمين من متابعته بنفس السرعة.

مع بروز مثل هذه المشكلات، والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح من الضروري تعليم المهارات الأساسية للحاسوب وضرورة وجود المعدات الملائمة والتدريس الكفء لمثل هذه المهارات بالمدارس من اجل محو الأمية الحاسوبية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال توفر إمكانيات جديدة لتحسين جودة التعليم بأقل تكلفة[2].

ومن بين أهم ما أفرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصال التعليم الالكتروني الذي أصبح يلعب دورا هاما في تطوير التعليم وزيادة عدد المتعلمين وتسهيل الوصول للمعرفة، ولهذا زاد الاعتماد عليه بمعدلات متسارعة، والتعليم الالكتروني بمفهومه الواسع يمثل ثورة في أساليب وتقنيات التعليم والتي تسخر أحدث ما تتوصل إليه التكنولوجيا من أجهزة وبرامج في عمليات التعليم بدءا من استخدام وسائل العرض الالكترونية لإلقاء الدروس في الصفوف التقليدية واستخدام الوسائط المتعددة في عمليات التعليم الصفي والتعلم الذاتي وانتهاءا ببناء المدارس

[1] - عبد القادر بن عبد الله ،عبد العزيز بن عبد الله السلطان، **الإنترنت في التعليم-مشروع المدرسة الإلكترونية**، نقلا عن الموقع : http://edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=609&print=true ، تاريخ الاطلاع: 2011/07/18.

[2] - تقرير التنمية البشرية : **توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز معلومات الشرق الأوسط، مصر، 2001، ص: 85.

الذكية والفصول الافتراضية التي تتيح للطلبة الحضور والتفاعل مع المحاضرات وندوات تقام في دول أخرى من خلال تقنيات الانترنت والتلفاز التفاعلي[1].

ويمكن تحديد أشكال التعليم الحديثة في: التعليم عن بعد، التعليم الافتراضي، التعليم الالكتروني، التعليم المفتوح والتعليم المستمر.

أ- التعليم عن بعد

يرى كل من مايكل مور وجريج كيرسلي *(Micheal Moor et Greg Kirsly)* أن التعليم عن بعد هو: "عبارة عن تعلم مخطط يتم عادة في مكان يختلف عن مكان التدريس المعتاد، ويتطلب تصميما للمناهج وطرق تعليم خاصة والاتصال عبر الوسائل الالكترونية العديدة بالإضافة إلى إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة"[2]. كما يعرفه بورج هولمبرج *(Borje Holmberg)* بأنه: "ذلك النوع من التعليم الذي يغطي مختلف صور الدراسة في كافة المستويات التعليمية التي لاتخضع فيها العملية التعليمية لإشراف مستمر ومباشر من المدرسين أو المشرفين في قاعات الدراسة، ولكنها تخضع لتنظيم مؤسسي، ويحدد ذلك التنظيم مكانة الوسائط التقنية في العملية التعليمية ودروها في تحقيق الاتصال بين المعلم و المتعلم دون الالتقاء وجها لوجه"[3]. ولقد انتشر استخدام التعليم عن بعد مع نهاية القرن العشرين بدرجة كبيرة في جميع المستويات التعليمية في أغلبية بلدان العالم[4].

ويتمّيز التعليم عن بعد بأنه أقلّ تكلّفة من التعليم التقليدي، وأكثر إسهاماً في نشر المعرفة، متجاوزاً قيود الزمان والمكان والشروط الأخرى. في حين يؤخذ عليه بعض السلبيات، مثل غياب القدوة والتأثر بالمعلم، وعدم القدرة على اكتشاف المواهب والقدرات لدى المتعلمين، وقد يسبب طول الجلوس أمام الأجهزة الملل لدى المتعلم، أو قد يؤثّر على الناحية الصحية لديه، أو يضعف من علاقاته الاجتماعية، وغياب الجانب الإنساني في العملية التعليمية لغيابه في الآلة، وارتفاع التكلّفة في مرحلة التأسيس، لما تحتاجه هذه المرحلة من أجهزة متطوّرة في وسائل الاتصال الحديثة وتقنية المعلومات، وتكلّفة الصيانة الفنّية، ويحتاج من المعلم الكثير من الوقت في إعداد المقررات، وتحديد التوصيف الدقيق لها، وفي الرد على استفسارات المتعلمين، وهنالك بعض التخصّصات، مثل

[1] – محمد محمود الحلية، **تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق**، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، الأردن، 2007، ص: 118.

[2] – مايكل مور وجريج كيرسلي، **التعليم عن بعد**، ترجمة احمد المغربي، الدار الأكاديمية للعلوم، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص:12.

[3] – محمد عطا مدني، **التعليم عن بعد: أهدافه وأسسه وتطبيقاته العلمية**، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص :15-16.

[4] – طارق عبد الرؤوف عامر، **التعليم عن بعد والتعليم المفتوح**، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 18.

(الطب) و(الهندسة) و(العلوم)، لا يمكن للتعليم عن بعد أن ينافسَ كفاءة التعليم التقليدي وفاعليته في تدريسها. إلا أن هذه السلبيات يمكن تجاوزها عبر التعليم الافتراضي[1].

ب- التعليم الافتراضي

مع ظهور شبكة الانترنت وتطبيقاتها خصوصا المتعلقة بالتخاطب المباشر وإمكانية إنشاء مجموعات تحاور افتراضية وإدخال تقنيات التخاطب بالصوت والصورة عن بعد، ظهر النمط الحديث من التعليم الذي يعرف بالتعليم الافتراضي حيث بدا اعتماده في بعض الجامعات في الدول المتقدمة بعد تحقيقه لنتائج جيدة وظهور أثاره الايجابية في دعم النظام التعليمي ورفع كفاءته[2]. فالتعليم الافتراضي طريقة لإيصال العلم، وللتواصل، والحصول على المعلومات، والتدريب عبر شبكة الإنترنت، وهذا النوع الحدّيث من التعليم يقدّم مجموعة من الأدوات التعليمية المتطوّرة، ونعني بذلك الصف التدريسي الافتراضي، والكتاب الإلكتروني، والأقراص المدمجة والكومبيوتر، والتواصل المباشر بين الطالب والمعلم، وإمكانية الحصول على المعلومات من عضو هيئة التدريس أينما وجد في جميع أنحاء العالم. كما يُؤمّن التعليم الافتراضي خيارات متنوّعة من التعليم لطلابه، مع مناهج مستقاة من أرفع الجامعات العالمية المعترف بها دولياً.

والتعليم الافتراضي يعالج كافة السلبيات المسجلة على الأنماط الأخرى، خصوصاً في ما يتعلق بإمكانية إنشاء مجموعات تحاور افتراضية، وإدخال تقنيات الوسائل المتعدّدة، والتخاطب عن بعد بالصوت والصورة، مما جعل غالبية الجامعات العريقة في الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية تحوّل مناهجها التعليمية إلى مناهج للتعليم الافتراضي، بل إن جامعتين مرموقتين هما "جامعة روشستر للتكنولوجيا"، و"جامعة جورجيا للتكنولوجيا"، قررتا التحوّل بشكل كامل إلى التعليم الافتراضي[3].

ج- التعليم الإلكتروني

التعليم الإلكتروني هو شكل من أشكال التعليم عن بعد، و يمكن تعريفه بأنه طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسب و الشبكات و الوسائط المتعددة و بوابات الإنترنت من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت و أقل تكلفة وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

---

[1] – بندر بن سعود بن خالد آل سعود، **أنماط التعليم الحديثة ومجتمع المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي نقلا عن الموقع :،ا http://ethoscrm.com/atf/node/170 ،تاريخ الاطلاع: 2011/08/20.

[2] - ابراهيم بختي، **دور التعليم الافتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية**، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 09- 10 مارس 2004، ص: 4.

[3] – بندر بن سعود بن خالد آل سعود، **مرجع سابق**.

وفي مؤسسات التعليم العالي كالجامعات تشتمل خطوات التحول نحو التعليم الالكتروني للمقرر على خطوات إعداد المحتوى التعليمي و تحديد خطة المحاضرات وتحديد مجموعات الطلاب المتلقية للتعليم الالكتروني وإدارة العملية التعليمية وتقويم الطلاب و إعداد التقارير والإحصائيات.

د–التعليم المفتوح

تعرفه الموسوعة الدولية للتعليم العالي بأنه:" التعليم الذي لا يكون مقيدا أو مشروطا أو قاصرا على فئة معنية بل متاحا للجميع ويتضمن سهولة القبول في مؤسسات التعليم وسهولة الحصول على الفرص التعليمية أمامهم"[1].

ويتمّيز هذا النمط بأنه يضع الطالب في المرتبة الأولى والمؤسّسة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية؛ لتركيزه على احتياجات المتعلم أكثر من تركيزه على راحة المؤسّسة، ويسعى إلى تشجيع التنوّع والتباين بين المتعلمين أكثر من إصراره على جعلهم نسخاً موحدة، ويقلل من أهمية الزمان والمكان ومتطلّبات المقررات الدراسية في إطار ما يسعى إلى تحقيقه من أصالة في الأداء[2].

والتعليم المفتوح يتخطّى كثيراً من الحواجز والأنظمة التعليمية التقليدية التي تفرق بين الطلاب على أساس فئاتهم العمرية؛ إذ تؤكّد نظرية التعليم المفتوح أن الطلاب من أعمار مختلفة يمكنهم أن يتعايشوا معاً ويتقاسموّا العديد من الخبرات التعليمية داخل موقف تعليمي واحد، وللمؤسّسة التي تقدم التعليم المفتوح القدرة على تقييم فرص العمل والخدمة الاجتماعية من خلال مسؤولياتها العملية داخل المجتمع المحلي المحيط بها، ونظراً لتعقد الحياة الاجتماعية، وزيادة معدلات التغير في البيئة المحيطة بمؤسسات التعليم، فقد أصبح من أهداف التعليم المفتوح تزويد المتعلمين بنوعية من المهارات الاجتماعية والمعرفية التي تساعدهم على التكيف مع ظروف التغير، وهو الدور الذي عجزت عن تحقيقه كثير من المؤسّسات التعليمية التقليدية[3].

هـ– التعليم المستمّر

يمثّل تطبيقاً عملياً لما نادى به الإسلام منذ قرون طويلة بضرورة الحرص على التعليم من المهد إلى اللحد، وأصبح حالياً ضرورة ملحة في مجتمع المعرفة، نظراً لكونه أحد أنماط العملية التعليمية الرئيسة التي تعمل على توسيع فرص التعليم. ومن المنتظر أن يكون للتعليم المستمّر، أو التعليم مدى الحياة، السيادة في رسم السياسات التعليمية في الدول المتقدمة والنامية، فالتعليم لا يمكن أن يُعِدَّ الإنسان القادر على تحمل الصعاب

[1] – طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سابق**، ص: 28.

[2] – بندر بن سعود بن خالد آل سعود، **مرجع سابق**.

[3] – **نفس المرجع السابق**.

ومواجهة التحديات، إلا إذا كان تعليماً شاملاً ومستداماً يعمل على إتاحة الفرصة أمام طالب العلم لمواكبة التقدم في العلوم المختلفة، ويتيح الفرصة أمامه لزيادة معلوماته المهنية وإطلاعه على كلّ ما هو جديد في مجال تخصّصه، ويتيح الفرصة أمام من تحول ظروفه دون التفرغ الكامل للدراسة إلى مواصلة تعليمه من خلال الدورات والندوات وورش العمل، وإجراء الأبحاث التطبيقية والعلمية، وإتاحة المعلومة بأسرع الطرق وأيسرها عبر وسائل التقنية الحديثة[1].

3- بناء مجتمع المعرفة

إن المعارف والمعلومات والاتصالات تمثل لب تقدم البشرية ومساعيها ورفاهيتها، على الرغم من أن الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات وتواجدها في كل مكان بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة قد حققت بالفعل تغيرات عميقة في حياة الشعوب على أصعدة عديدة. ومن ابرز هذه التغيرات هو ظهور مجتمع المعرفة والذي يعتبر مجتمع شامل يتمكن فيه جميع الأشخاص، بدون تمييز من أي نوع كان، من إنشاء المعلومات والمعارف، وتلقيها، وتقاسمها والاستفادة منها بأي وسيلة من الوسائل دون اعتبار للحدود الجغرافية. فمجتمع المعلومات يركز على العنصر البشري ونواته هي المواطنين والمجتمعات، وان يكون في خدمة البشرية، وان يكون بيئة تسمح بنشر المعلومات والمعارف كما تسمح لجميع القطاعات باستغلالها في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية[2].

إن مجتمع المعرفة يمثل شكلا جديدا ومرحلة أعلى من مراحل التنظيم الاجتماعي، تتضافر فيه شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة ويتوافر فيه المحتوى الملائم في نسق النفاذ إليه، كما يجب أن تتوافر فيه سبل الاتصالات الفعالة التي تساعد الشعوب على تحقيق إمكاناتها الكاملة، ومن ثم تحسين الحياة للجميع والتخفيف من حدة الفقر الجوع وتعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية من خلال:[3]

– ضمان تنمية القدرات البشرية بالدرجة الكافية كي يتمكن من الاستفادة الكاملة من المنافع التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الوعي العام بقدرتها على تحسين حياة البشر عن طريق تمكينهم من تخطي العقبات التقليدية مثل المسافة والزمن.

---

[1] – **نفس المرجع السابق**.

[2] – **القمة العالمية لمجتمع المعلومات** جنيف، 2003، نقلا عن الموقع http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03، تاريخ الاطلاع: 2011/08/26

[3] – جمال داود سليمان، **مرجع سابق**، ص: 77.

– يجب أن يخدم مجتمع المعرفة مصالح جميع الأمم، وان يكون ذلك بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم، وعلى الأخص مصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

– لابد أن يوجه مجتمع المعرفة للعمل على القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، ليصبح قوة ايجابية من اجل شعوب العالم كافة بالمساعدة على تقليل التفاوت بين البلدان.

– إعطاء الحق في الاتصال لجميع المواطنين في النفاذ إلى المعلومات، باعتباره من الحقوق السياسية في مجتمع المعرفة.

– ينبغي أن يستفيد جميع الأفراد والمنظمات من نفاذ لا يعوقه عائق إلى المعلومات والمعارف والأفكار. ويمكن تعزيز تقاسم المعلومات وتقوية المعارف العالمية من اجل تحقيق التنمية عن طريق ضمان النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية، العلمية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

– يشكل عنصر المعلومات المشاع المتجددة والثرية عنصرا أساسيا في نمو مجتمع المعرفة.

وتعد أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستغلالها لتطوير أنماط التعليم بما يخدم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية.

بالرغم من أهمية تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم ومن ثم بناء مجتمع المعلومات إلا انه يبقى مشكل التمويل أو الإنفاق على التعليم والذي يعكس بطبيعة الحال مدى الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبار المعيار الرئيسي في الدلالة على ما يوليه المجتمع من أولوية لهذا الجانب المهم من الوفاء بحاجات أفراده وحاجات نموه حاضرا ومستقبلا.

المطلب الثاني: تمويل التعليم وطرق قياس العائد منه

تمويل التعليم هذه المعضلة تواجه الشعوب الفقيرة والغنية معاً. الشعوب الفقيرة لا تجد الإمكانات المالية لضمان التعليم للجميع نتيجة الضائقة الاقتصادية أو بسبب غياب الترشيد. والدول الغنية تواجهها مشكلة الاستمرارية وتزايد المخصصات التعليمية

1- تمويل التعليم ومصادره

يحظى تمويل التعليم بالدراسات والأبحاث وهو في صدارة انشغالات الحكومات والتجارب العالمية غنية في هذا المجال. والمفاضلة بين التمويل العمومي والتمويل الخاص أو التوافق بينهما لم تفصل بعد، ذلك أن لكل

شكل من الأشكال حجج تدعمه. ويبقى التفكير مستمراً في أنجع وسيلة تمويلية تمكنّ من تحقيق مستويات تمدرس عالية وتعليم ذي جودة مقبولة وبأقل كلفة ممكنة.

ويعرف تمويل التعليم بأنه "هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال ، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة"[1].

ولقد تزايدت أهمية تمويل التعليم ودوره في التقدم والتنمية المتسارعة، حيث سعت الكثير من الدول النامية في التركيز على تنمية الموارد البشرية وتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال نجد أنه في عام 1960 لم يكن هناك فارق في الدخل القومي بين باكستان وكوريا الجنوبية، ولكن الفرق الكبير بين عدد التلاميذ المسجلين في الدراسة. فبينما كانت نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي في باكستان 30 % من إجمالي عدد الأطفال في سن التعليم كانت نسبة المسجلين في كوريا الجنوبية تصل إلى 94 %، وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي تضاعف الدخل القومي في كوريا الجنوبية إلى ثلاث مرات أعلى من الدخل القومي في باكستان.

وعلى الرغم من استثمار الدول النامية جزءا معتبرا من ميزانيتها على التعليم إلا انه لا يزال ضئيلا إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة، إذ أن متوسط نصيب التعليم من إجمالي الدخل القومي في الدول المتقدمة يبلغ حوالي 6% مقابل 4% في الدول النامية، وتتمثل المشكلة الرئيسة للتعليم في كيفية توزيع مخصصات التعليم المحدودة بين الأنواع والمستويات المختلفة للتعليم في الدول النامية. فقد أظهرت الدراسات أن أعلى عائد الاستثمار في التعليم في الدول النامية يتمثل في التعليم الابتدائي، مما أدى إلى توزيع إلى مابين 20%-30% من الميزانيات على التعليم الثانوي والعالي، وباقي النسب المئوية على التعليم الابتدائي وحده وفي اغلب الحالات لاتزال الدول النامية تعاني من نقص الموارد والميزانيات المخصصة لإنفاق على التعليم بشكل عام[2].

يعتمد نجاح الاستراتيجيات والخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التربوية، وتضطلع الحكومات العربية بالمسؤولية الأولى والكبرى في تمويل التعليم نظرًا للتزايد المطرد في أعداد الطلبة سنويًا والطلب المتزايد على تحسين نوعية وأداء البرامج التربوية والتوجه إلى استخدام التكنولوجيا المعلومات الاتصالات في التعليم وغيرها. رغم ذلك فإن هنالك جهات أخرى تساهم معها في التمويل وهي العائلة والدول

[1] - طارق عبدالرؤف محمد عامر، **تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)**، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 21- 22 نوفمبر 2006، ص:5.

[2] – محمد حسنين العجمي، **اقتصاديات التعليم، آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007، ص: 86.

الشقيقة والصديقة والشركات والمؤسسات الاجتماعية إلا أن هذه الأخيرة لا تتعدى نسبة المساهمة فيها أكثر من 20%[1]، وهنالك مصادر أخرى للتمويل خصوصًا في مجال التعليم العالي تتمثل في المصادر التالية:

- الهبات والتبرعات والمنح.
- دخل المراكز والمرافق التابعة للمؤسسات التربوية.
- دخل البحوث العلمية والتطبيقية.
- دخل الخدمات الاستشارية.
- دخل خدمات الدورات التعليمية والتعليم المستمر.
- القروض.
- الضرائب.
- عوائد الاختراعات والابتكارات.
- الأنشطة التجارية والربحية التي تديرها المؤسسات التربوية داخل وخارج حرمها.
- الاستثمارات في بعض عوائدها.
- الإيجارات لبعض مرافقها.

ونظرا لنقص الموارد والميزانيات المخصصة للإنفاق على التعليم في الدول النامية، يميل معظم المنشغلين بالتخطيط ورسم سياسات تمويل التعليم إلى استخدام بعض المداخل أو الطرق لحساب حجم التمويل المطلوب، أو عند طلب التمويل الخارجي، لعل أهم تلك المداخل والطرق تتمثل في:[2]

- تمويل التعليم عن طريق حساب حجم الإنفاق على كل تلميذ بشكل متساو وهو ما يُعمل به عند تقديم المنح على أساس الشخص الواحد/كل فرد.
- تمويل التعليم عن طريق تقديم حجم محدد من المال لكل مدرسة بصرف النظر عن أعداد التلاميذ المقيدين بها.

ولمواجهة الخفض في ميزانيات التعليم، ونقص الموارد، تتجه الدول النامية إلى الأخذ بسياسات التمويل الخارجي سواءا من وكالات التمويل الدولية، أو من خلال اتفاقيات مع العديد من الدول.

[1] - رهيف علي هداد والعبيدي وسيلان جبران، **اقتصاديات التعليم وطرائقه التقنية**، بغداد، مكتب ماك للنشر والتوزيع 1998،ص ص: 60 - 61 .

[2] - محمد حسنين العجمي، **مرجع سابق**، ص: 86.

2- الإنفاق على التعليم وطرق قياس العائد منه

يعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب ومكتبة ومصلى وورش وقرطاسية وغيرها، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة، مما يعنى أن التعليم مشروع مكلف مادياً يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة[1].

يعكس الإنفاق على التعليم بطبيعة الحال مدى الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبار المعيار الرئيسي في الدلالة على ما يوليه المجتمع من أولوية لهذا الجانب المهم من الوفاء بحاجات أفراده وحاجات نموه حاضرا ومستقبلا، ويتضمن الاستثمارات الرأسمالية في المباني، والأثاث والتجهيزات والمعامل والوسائل التعليمية، كما يتضمن الإنفاق الجاري الذي يشمل رواتب وأجور المعلمين والجهاز الإداري والتخطيطي والإشراف على المستويين المركزي و المحلي إلى غير ذلك من نفقات الماء و الكهرباء والقرطاسية والمساعدات المالية واحتياجات الصحة المدرسية[2]. ومن الملاحظ أن النصيب الأكبر من نفقات التعليم بشطريها الاستثماري والجاري في الدول النامية تتحمله الدولة، ولا يتحمل القطاع الخاص إلا نصيبا محدودا من النفقات، مع تفاوت هذا النصيب بين مستويات التعليم وأنواعه المختلفة وللتعرف على ما يبذل من مجهود في القطاع التعليمي جرت العادة على اتخاذ معيارين رئيسين لهذا الغرض هما:[3]

- نصيب الإنفاق على التعليم (الاستثماري والجاري) في سنة ما من الناتج الداخلي الخام في تلك السنة.
- نصيب الإنفاق على التعليم في سنة ما من الموازنة العامة للدولة في تلك السنة.

ويعتبر الإنفاق على التعليم بذلك من أهم المكونات الخاصة بالاستثمار في الرأسمال البشري، سواء من وجهة نظر الأفراد المستفيدين من خدمات التعليم، أو من وجهة نظر الدولة ومن ثمة فان قياس العائد على الاستثمار في التعليم يعين متخذ القرار في المقارنة بين البدائل المختلفة لأوجه الإنفاق العام، لاختيار نمط التوزيع الأنسب ولترتيب الأولويات فيما يتعلق بمستويات التعليم ذاتها، كما يساعد قياس العائد على التعليم في تفسير تفصيلات واتجاهات الأفراد، وبالتالي إمكانية التعرف على سلوك دالة الطلب على خدمات التعليم، وعادة ما

[1] - طارق عبدالرؤف محمد عامر، **مرجع سابق**، ص: 5.

[2] - المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص **مرجع سابق**، ص: 93.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 94.

يستخدم تحليل التكلفة العائد(Cost Benefit Analysis) (CBA) لتقدير عائد التعليم ومقارنته بالإنفاق المناظر للتعرف على مدى فاعليته[1].

وتجدر الإشارة ابتدءا إلى أن تقدير عائد العملية التعليمية ليس بالأمر اليسير، نظرا لطبيعة الرأسمال البشري والذي يتميز عن الرأسمال المادي في كون القدرات الإنتاجية للعامل جزءا لا ينفصم عن شخصيته، مما يعني صعوبة الفصل بين:[2]

– المهارات و المعارف المكتسبة التي تعد استهلاكا، وتلك التي تعد استثمارا.

– الآثار الإنتاجية للمهارات والقدرات التي يكتسبها الفرد من التعليم، وتلك الناجمة عن المواهب الفطرية التي يتمتع بها الفرد أو يكتسبها من مصادر أخرى غير التعليم.

وتعني الصعوبة الأولى عدم إمكانية التمييز الدقيق بين شقي النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية للعملية التعليمية، أما الصعوبة الثانية فمفادها تعذر التمييز بين دخل العامل الذي يعتبر عائدا على ما اكتسبه من خلال التعليم، والدخل الذي يعتبر عائدا على ما يتمتع به من مواهب شخصية سواء أكانت فطرية أو مكتسبة من مصادر أخرى غير التعليم.

وعلاوة على ماتقدم، فان قياس العائد على التعليم يتطلب الحصول على قدر كبير من البيانات بنوعية معنية وبدرجة جودة مناسبة وعلى مستوى جزئي تفصيلي يخص الفرد مع تتابع البيانات لنفس مجموعة الأفراد على امتداد سنوات متتالية، وقلما تتوفر البيانات المطلوبة على هذا النحو مما يشكل قيدا على عملية القياس، ويؤثر سلبا على دقة التقديرات. فعلى سبيل المثال، يؤدي عدم توافر البيانات عن الإنفاق الخاص على التعليم إلى قصر دراسة التكاليف على الإنفاق الحكومي فقط. وبالمثل، يترتب على حداثة البيانات المتاحة عدم إمكانية تحليل تطور المتغيرات عبر سلسلة زمنية طويلة نسبيا.وكذلك يتعذر– في ظل عدم توفر بيان متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان– تطبيق بعض الطرق الشائع استخدامها في قياس العائد، مثل طريقة مينسر Mincer والتي تقيس العائد على الاستثمار في كل سنة تعليمية إضافية، بإيجاد النسبة بين التغير النسبي في العائد والتغير المقايل في عدد سنوات التعليم[3].

[1] – منتدى الرياض الاقتصادي، **الاستثمار في الرأس المال البشري واقتصاد المعرفة**، دراسة مقدمة للدورة الرابعة لمنتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، 2009، ص: 26

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 27.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 27.

ويزداد الأمر صعوبة عند محاولة تقدير العائد الاجتماعي للتعليم*، والذي يأخذ في الحسبان الوفرات الخارجية الناجمة عن التعليم والتي تمثل إضافة للعائد من المنظور الخاص.

ولتقدير العائد على التعليم تتم مقارنة الدخول التي يمكن اكتسابها من الانضمام إلى سوق العمل في ظل مستويين تعليميين متتابعين، وذلك على مدار العمر الإنتاجي، أي الحياة العملية للفرد (حتى سن الستين)، ثم مقارنة فروق الدخل بالتكلفة المناظرة للتعليم خلال السنوات التعليمية المؤهّلة للالتحاق بسوق العمل عند مستوى الراتب الأعلى. ويتم إجراء هذه المقارنة باستخدام مفهوم القيمة الحالية (Présent Value) لمراعاة التغيّر في قيمة النقود عبر الزمن وبما يمكّن من تقدير معدل العائد الداخلي على التعليم (Internal Rate of Return (IRR) عند مستويات تعليمية مختلفة، ومن ثَم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب[1].

ويستند تطبيق تحليل التكلفة / العائد في مجال التعليم على ثلاثة فروض أساسية مجملها الآتي:[2]

-الفرض الأول: أن دالة الطلب على التعليم يحكمها الدافع المادي فحسب، بمعنى أن طلب الخدمة التعليمية لأي مرحلة هو قرار اقتصادي يتوقف فقط على تقدير الفرد للدخل الإضافي الذي سيؤول إليه فيما بعد لو استكمل تعليمه دون الانخراط المبكّر في سوق العمل بمؤهّل تعليمي أقل.

-الفرض الثاني: أن دالة التكاليف تقتصر على الإنفاق الحكومي على التعليم، وتضم كافة عناصر هذا الإنفاق العام والتي ترد بميزانية الوزارات والهيئات العامة المعنيّة، شاملة ما هو جار واستثماري.

-الفرض الثالث: أن دالة الربحية الخاصة للتعليم تتطابق مع دالة الربحية الاجتماعية، بمعنى أن عائد العملية التعليمية من المنظور الخاص – والذي تعكسه الفروق الداخلية للمستويات التعليمية المتتابعة – هو نفسه العائد الاجتماعي الذي تعبّر عنه مستويات الإنتاجية في سوق العمل، والتي يفترض أنها مرآة تعكس الفروق الدخلية للمراحل التعليمية.

وإذا كانت إنتاجية العاملين تتجه للزيادة كلما ارتفع مستوى التعليم، فإن هذه الزيادة سوف تنعكس إيجاباً على مستويات دخول المتعلمين من القوى العاملة بالقياس بدخول الأفراد الذين لم يتلقوا نفس المستوى التعليمي. ومن ثَم، يمكن تقدير الدخل الإضافي الذي يكتسبه المتعلّمون من القوى العاملة على مدى الحياة

* – العوائد الاجتماعية للتعليم تتمثل في المنافع التي لا يحصل عليها الفرد المتلقي للتعليم، وإنما تؤول لغيره من الأشخاص والجماعات، فتعليم الفرد يزيد من إنتاجية غيره من الأفراد، ويرفع من الكفاءة الإنتاجية للمجتمع ككل. فعلى سبيل المثال، يسهم تعليم الفرد في زيادة إنتاجية الأبناء في المستقبل، كما يحسّن من إنتاجية زملائه ومرؤوسيه في العمل. وكذلك، فإن عائد البحث العلمي لا يعود على الفرد الذي قام به نتيجة ما تحصّل عليه من تعليم، ولكن يعود الجزء الأكبر من العائد على المجتمع ومن ناحية أخرى، تتولد منافع أخرى من التعليم ذات طابع اجتماعي بحت تعود على الفرد والمجتمع معاً، مثل انخفاض معدل الخصوبة بين الأزواج المتعلمين، مما يُحد من معدلات الزيادة السكانية، وتناقص معدلات الجريمة مع انتشار التعليم، وتراجع نسبة الإصابة بالأمراض المعدية، ومعدلات سوء التغذية مع زيادة الوعي الصحي والبيئي.

[1] - منتدى الرياض الاقتصادي، **مرجع سابق**، ص: 28.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص:27.

العملية نتيجة ارتفاع مستواهم التعليمي، واعتباره مقياساً لعائد العملية التعليمية. وهذا الدخل الإضافي يتم مقارنته بتكلفة مستوى التعليم المناظر لتقدير معدل العائد على الاستثمار في التعليم.

ويكون بذلك معدل العائد الداخلي على الاستثمار في التعليم هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الدخل) للخريج طوال حياته الإنتاجية مساوياً لإجمالي الاستثمارات المنفقة على تعليم الطالب حتى تخرّجه، وذلك في بداية عمره الإنتاجي أيضاً، أي:[1]

$$NPV = Gi - Ii = zéro$$

حيث (Gi) تمثل القيمة الحالية لفروق الدخل المحسوبة في بداية العمر الإنتاجي بين المرحلة التعليمية (i) والمرحلة التعليمية (I_i)، (i-I) تمثل تكلفة تعليم الطالب في بداية عمره الإنتاجي أيضاً (18 سنة في حالة التعليم العام، و22 سنة في حالة التعليم العالي).

وتكون:

$$G_i = \frac{a_1}{(1+r)} + \frac{a_2}{(1+r)^2} + \frac{a_t}{(1+r)^t} + \dots\dots\frac{a_n}{(1+r)^n} = \sum_{t=1}^{n} a_t \left(\frac{1}{1+r}\right)^t$$

حيث (a_t) فروق الدخل في الفترة (t) من الزمن بين المرحلة (i) والمرحلة (I- i)، وتمتد من العام الأول لدخول الفرد سوق العمل (18 سنة أو 22 سنة) وحتى نهاية العمر الإنتاجي في سن الستين (n = 60)، و(r) هو سعر الخصم (Discount Rate) المستخدم.

ويشير الرمز (I_i) إلى تكلفة التعليم للمرحلة (i) في بداية عمره الإنتاجي (18 سنة او 22 سنة).

$$^{t}I_i = \sum_{t=1}^{m} I_t(1+d)$$

حيث(d) معدل الفائدة المستخدم لحساب التكلفة المناظرة خلال سنوات مرحلة الدراسة (m) (ست سنوات في حالة التعليم الابتدائي او ثلاث سنوات في حالة التعليم المتوسط و الثانوي، أربع سنوات التعليم العالي)، وذلك في بداية العمر الإنتاجي.

ويكون صافي القيمة الحالية (NPV) للمرحلة الدراسية (i):

$$NPV = \sum_{t=1}^{n} a_{t(i)} - \sum_{t=1}^{m} I_{t(i)}$$

الشكل الموالي يظهر أسلوب تقدير العائد على الاستثمار في حالة التعليم العالي.

[1] – **نفس المرجع السابق** ، ص:27.

الشكل رقم (02): منهجية تقدير العائد على الاستثمار في التعليم العالي

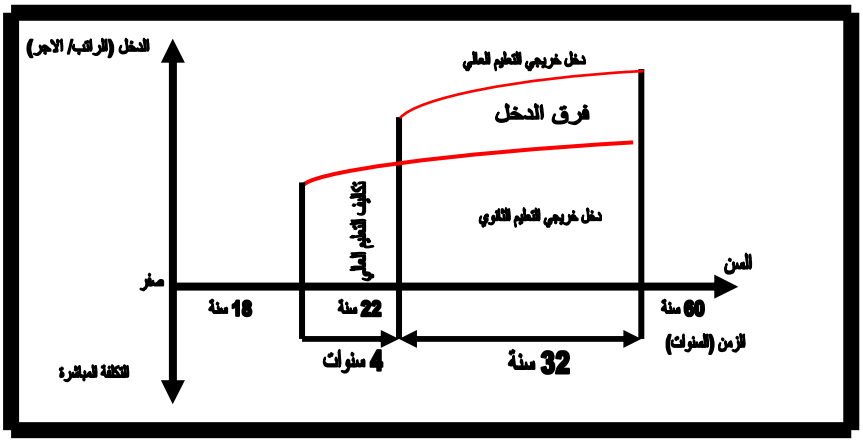

المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي، **مرجع سابق**، ص: 28.

كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات توصلت إلى أن العائد الخاص من التعليم أعلى من العائد الاجتماعي بالنسبة لجميع المستويات التعليمية، ذلك لكون التعليم حكومي في جل البلدان، كما أن معدل العائد من التعليم يكون مرتفع في المرحلة الابتدائية ثم الثانوية فالجامعية، بالإضافة إلى معدل العائد أعلى في الحضر منه في الريف[1].

ومن جهته توصل مارك بلوغ(1987) إلى كثير من الاستنتاجات المماثلة عن طريق تحليل نتائج عوائد التعليم ولاسيما في مجال مقارنة العائد الخاص بالعائد الاجتماعي، كما توصل إلى أن معدل العائد من التعليم الابتدائي في البلدان النامية أعلى منه في المراحل الأخرى ومعدل العائد من التعليم الثانوي في البلدان المتقدمة أعلى منه في المراحل المتبقية[2].

هذا فيما يخص المنافع المباشرة للتعليم، أما المنافع غير المباشرة للتعليم فهي ذات طابع اجتماعي بحت تعود على الفرد والمجتمع معا، مثل انخفاض معدل الخصوبة بين الأزواج المتعلمين(مما يحد من معدلات الزيادة السكانية، وتناقص معدلات الجريمة مع انتشار التعليم، وترجع نسبة الإصابة بالأمراض المعدية، ومعدلات سوء التغذية مع زيادة الوعي الصحي والبيئي.

المطلب الثالث: جودة التعليم ومتطلبات سوق العمل

سيتم في هذا المطلب تناول الجودة وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل.

[1] – فيصل بوطبة وعبد الرزاق بن حبيب، **العائد من تعليم المرأة في الجزائر**، المؤتمر الدولي التاسع حول "المراة والشباب في التنمية العربية"، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، 2010، ص: 3.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 4.

1- الجودة في التعليم

بداية لابد من أن نشير إلى أن الجودة في التعليم تختلف عن الجودة في موضوع الاقتصاد، فجودة التعليم لا تخص منتجا بعينه، أو سلعة للتسويق، ولكنه يخص مواصفات الطالب الخريج وكيفية تقديمه للآخرين. وهنا يبرز عامل المنافسة بين الخريجين، وكيفية تقديم الطالب الخريج في المؤسسة التعليمية إلى جهات العمل ولتحقيق هذا الهدف لابد من وضع مواصفات للطالب الخريج تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها فيه[1].

من الضروري أن ترتبط الجودة بالتعليم في كل مراحله، فالتعليم الأساسي ضروري للجميع فهو يقوم بتطوير بعض القدرات الأساسية لتنمية الرأسمال البشري ويخلق قاعدة من المعارف تمكن من أن يكونوا أكثر إبداعا وإنتاجية، ويجب ان لا يقتصر نشر التعليم الأساسي على مرحلة الطفولة فقط بل لا بد لن يشمل البالغين الذين لم يحصلوا على التعليم الأساسي وهذا لن يكون بإصدار قرارات فقط بل يتطلب تغيرا عميقا في طرق التفكير حول أهمية التعليم في كل جوانب الحياة.

كما ينبغي أن لا يقتصر التعليم الأساسي على جنس واحد دون الأخر ولكن يجب أن يشمل الجنسين و بقدر من المساواة، ومن اجل الوصول إلى المساواة في التعليم بين الجنسين وبين مختلف مستويات الأسر وبين الشعوب حددت المجموعة الدولية في المنتدى العالمي للتربية بداكار المنعقد في الفترة 26-28 افريل 2000 ستة أهداف ينبغي بلوغها حتى عام 2015 تتعلق بنشر التعليم الأساسي على أساس أن تكون منظمة الأمم المتحدة والعلم والثقافة مكلفة بالمتابعة والتنسيق، وتتلخص هذه الأهداف في الأتي:[2]

- تطوير وتحسين حماية وتربية الطفولة المبكرة خاصة الأطفال الأكثر ضعفا وفقرا.
- يجب أن يكون لجميع الأطفال إمكانية الحصول على تعليم ابتدائي بنوعية جيدة والمتابعة حتى نهايته.
- تأمين نفاذ منصف لكل الكبار والصغار إلى البرامج التعليمية مناسبة تهدف إلى اكتساب معلومات ومهارات ضرورية لحياة اليومية.
- تحسين مستوى محو الأمية لدى الكبار بنسبة 50% وبخاصة لدى النساء، وتأمين نفاذ منصف لكل الكبار لبرامج العليم الأساسي والتعليم المستمر.
-إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي بنفس فرص النجاح.

[1] - خليل عوده، نموذج في ضبط معايير الجودة في التعليم الأكاديمي، نقلا عن الموقع: http://saufa.yu.edu.jo/download/5-1.doc تاريخ الاطلاع : 2011/04/04.

[2] - التقرير العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة**، مطبوعات اليونسكو، فرنسا، 2005، ص ص: 71- 72.

– تحسين نوعية التعليم للجميع من كل جوانبه من اجل تحقيق الامتياز بحيث يحصل الجميع على نتائج مرضية في التعليم يعترف بها وقابلة للتقدير الكمي خاصة في ما يتعلق بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات الضرورية للحياة اليومية.

وبذلك فان التعليم الأساسي يشكل حجر الأساس في بناء نظام التعليم ذلك انه المرحلة القاعدية التي تغطي الفترة الحاسمة في حياة الأطفال والشباب والتي على أساسها يقوم البناء التربوي والتعليمي في المراحل الأخرى، ومن خلال الأنشطة التي تقدم فيها تتشكل شخصياتهم، وتحدد معالم اتجاهاتهم الفكرية والخلقية والاجتماعية، وبالتالي اكتسابهم المعرفة الأساسية والتدريب الضروري التي تهيئ الأفراد للمواطنة الواعية والاندماج الايجابي في خطط وسياسات التنمية الشاملة والتي لا تحقق إلا بالتركيز على جودة التعليم في هذه المرحلة الحساسة.

كما أن التعليم الثانوي والجامعي ضروريان أيضا من اجل التحصل العلمي والتطوير التكنولوجي حيث ينتج التعليم الجامعي أفرادا يمتلكون مهارات عالية لابد أن تكون متوافقة مع المتطلبات الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية، وجودة التعليم في مختلف هذه المستويات تعد جد ضرورية لان ضعف جودة المدارس الأساسية والثانوية يؤثر سلبا بجودة التعليم الجامعي ونسب الالتحاق به[1].

ولتحقيق متطلبات جودة التعليم الجامعي لابد من :[2]

– على مستوى الطالب الجامعي، ينبغي أن يتنقل الطالب في المنهاج الجامعي من مجرد وسيلة استقبال إلى عنصر فعال في تشكيل المنهاج ومحاورة المادة العلمية، وإبداء وجهة النظر، وتشكيل شخصية علمية مستقلة، قادرة على إبداء الرأي ومحاورة الآخرين.

– على مستوى عضو هيئة التدريس، ينبغي أن يواكب المتغيرات العلمية المتسارعة ويطور من أدائه على المستويين الأكاديمي والتقني، وفي هذا المجال يأتي دور الجامعة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وتصنيفهم حسب مايلي:

– تطوير عضو هيئة التدريس في أدائه الأكاديمي.

– استخدامه وسائل حديثة في عملية التدريس.

– نشر أبحاث علمية محكمة.

[1] – تقرير التنمية البشرية، **توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية، مرجع سابق**، ص: 84.

[2] – خليل عوده، **مرجع سابق**.

– مشاركته في ندوات ومؤتمرات علمية.

1-1- المناهج التعليمية

يقصد بالمنهج بشكل عام انه "منظومة شاملة تربط وتفصل عناصر التعليم بطريقة معينة تؤدي في النهاية إلى التغيير المطلوب في المتعلم.وحسب مفهوم شمولية المنهج فان المدرسة تعتبر البيئة المناسبة التي من خلال ما تقدمه من أنشطة متنوعة متمثلة في المعارف والمهارات والاتجاهات تشكل عناصر التعليم المؤثرة في حياة المتعلم، والتي إذا أحسن التعامل معها أمكن المساهمة في التطوير والتنمية المستدامة"[1].

تلعب المناهج التعليمية دورا بارزا في إعداد الفرد وتنميته، ولها الأثر في زيادة جودة التعليم، فالمناهج هي الوسيلة الفاعلة من بين وسائل التعليم المختلفة التي تترجم الفلسفات والسياسات التعليمية إلى واقع حياتي قد يختلف الناس عليه لاختلاف توجهاتهم وآرائهم ومطالبهم، بالإضافة لاختلاف الفلسفات والأهداف التعليمية في تلك المجتمعات.

فقد يركز مجتمع على أهداف تتمثل في التنمية الثقافية أو البناء القيمي والاجتماعي، كما قد يهتم مجتمع ثاني بالتنمية الاقتصادية من حيث تحسين أوضاع الفرد كمنتج، أو يرى مجتمع أخر بضرورة الأخذ لكل الجوانب في الاعتبار[2]. فإعداد وتأهيل الأفراد للإنتاجية الاقتصادية يجب أن لا يقل شأنا عن الاهتمام بالمجال الاجتماعي والبيئي على حد سواء.

كما وتركز الاتجاهات العالمية في التعليم على شمولية التعامل مع قضية إعداد الأفراد، وهي قضية محورية للتنمية ومهمة، خصوصا عند التخطيط للمنهاج الذي يهدف إلى الاهتمام بالكليات والجزئيات، لهذا تعد المناهج التعليمية الوسيلة الناجحة باعتبارها الأداة الفعالة بيد التربويين، ويجب أن تستثمر بشكل جيد من قبل النظام التربوي بهدف أن تحدث تغييرا واضحا في المجتمع.

وتتطلب علاقة المناهج التعليمية بخصائص العصر وسماته فهما دقيقا لعلاقة الإنسان بهذه الخصائص المتغيرة، فمن غير المعقول أن يسعى واضعو المناهج من دون أن يبحثوا في خصائص هذا العصر والذي تميز بأنه عصر العلوم والتكنولوجيا والمعلومات وشبكات الاتصال والانترنت، وهذه سمات تشكل تحديات ضخمة للمناهج أو للعملية التعليمية ككل، فالعناية بالعلوم و التكنولوجيا والمعلومات يجعل التعليم متوجها نحو قضايا

[1] – المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، **مرجع سابق**، ص: 93.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 92.

هذه الميادين بالتركيز على تنمية القدرات الابتكارية والعلمية وعلى أسلوب التفكير العلمي، بالإضافة إلى تميز هذا العصر بسمة العولمة التي تتطلب أن تكون المناهج أكثر تجاوبا مع مفاهيم التعاون الدولي.

ومن أكثر ادوار المناهج تحديا تلك التي تقع في ميدان العمل على محاربة البطالة بين الشباب، وربط العمل والإنتاج، فهناك فجوة بين برامج التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل[1].

2- مخرجات التعليم وسوق العمل

لم تعد طرق التدريس التقليدية متناسبة مع احتياجات سوق العمل التي تتطلب مهارات وخبرات عالية ومتخصصة لذا لابد من ربط المحتوى التعليمي مع طبيعة الأعمال المتوقع القيام بها من قبل المتخرجين، فالتحول باتجاه القاعدة المعرفية وتزايد الدور الاقتصادي للمعرفة قد تبدأ بفرض على المؤسسات التعليمية ربط الإعداد التعليمي بمتطلبات العمل ومن هنا أصبح التركيز أكثر من أي وقت مضى على تقوية القدرات العقلية النقدية لدى الطالب وغرس الاتجاهات الفكرية والاجتماعية التي تمكنه من أداء العمل بكفاءة عالية وتنمية القدرات التي تساعده على بلورة وتحليل وحل المشكلات والإبداع وصنع القرار و التواصل والقابلية على اكتساب المهارات الجديدة باستمرار.[2]

وفي الواقع فان مثل هذه التوجهات الجديدة في ربط الإعداد التعليمي بمتطلبات العمل قد فرضها سوق العمل والحياة العملية بأشكالها الجديدة، فالمؤسسات الإنتاجية والخدمية في الدول المتقدمة تفرض على الخريجين الذين يمكن توظيفهم إمكانية المساهمة في تحسين الإنتاج وتقديم الابتكارات والإبداعات لتحقيق الميزة التنافسية لها، من جانب أخر يفرض الواقع الجديد لأسواق العمل ضرورة تمتع مخرجات المؤسسات التعليمية بالتعددية المعرفية عبر مختلف الاختصاصات الأمر الذي بدأ يؤثر في تعجيل المناهج الدراسية وإعداد المدرسين[3].

وعليه لابد من تطوير المناهج الدراسية لتؤكد على الجوانب التي تتطلبها المؤسسات الإنتاجية وتشجيع الروابط بينها وبين الجامعات ومراكز التدريب مما يكون له دور هام في التحفيز على الإبداع والابتكار، فأسلوب التعليم الإبداعي يتطلب الجودة في التعليم كما يفترض النمو الاقتصادي أن يكون النظام التعليمي عالي الجودة ويتميز ب:[4]

-كثافة المعرفة ذات الجودة العالية.

---

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 100.

[2] - التقرير الوطني للتنمية البشرية، **التعليم والتنمية البشرية نحو كفاءة افضل**، سوريا، 2005، ص: 22، نقلا عن الموقع www.planning.gov.sy/?page_id=51 تاريخ الاطلاع، 2011/08/21.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 22.

[4] - عبد الرحمان الهاشمي، وفائزة محمد العزاوي، **المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص: 204.

- المرونة والقدرة على مواكبة التغيير.
- الانفتاح والقدرة على المنافسة العالمية.
- توظيف مركز للتكنولوجيا خاصة الحاسوب والانترنت.
- إنتاج مخرجات عالية الجودة والتميز.

ولقد باشرت الدول المتقدمة إصلاح التعليم فيها أساسا من اجل التكيف مع متطلبات سوق العمل والتغيرات التكنولوجية، وورد في إستراتيجية التغير التربوي للولايات المتحدة الأمريكية في تقرير تعليم المواطن من اجل المستقبل الأتي:[1]

- تنمية الالتزام الوطني الدائم إزاء تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا للطلبة كافة، وان يألف الطالب هذه الميادين بشكل متزايد وفي مراحل مبكرة.
- إقامة نظام اختبار وقياس لمدى الانجاز الطلابي ومشاركة الطالب العلمية.
- توفير المعلمين الممتازين وتدريبهم، وكذلك جذب المعلمين الجدد من أفضل النوعيات الذين يتوفر فيهم الإحساس القوي بالتزام.
- تحسين نوعية المناهج الدراسية التي تدرس وجدواها.
- وضع برنامج نموذجي ومعايير للتفوق الأكاديمي.
- استخدام جميع الطاقات من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعليم غير الرسمي.

ومع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح من الضروري تعليم المهارات الأساسية للحاسوب وضرورة وجود معدات الملائمة والتدريس الكفء لمثل هذه المهارات بالمدارس، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال توفر إمكانية جديدة لتحسين جودة التعليم.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار في الرأسمال البشري على أبعاد التنمية المستدامة

سيتم تناول في هذا المبحث أثار الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم على أبعاد التنمية المستدامة، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تتضمن:

- أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاقتصادي؛
- أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاجتماعي؛

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص:204.

– اثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد البيئي.

المطلب الأول: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاقتصادي

يساهم الاستثمار في الرأسمال في تسريع الانتقال من اقتصاد القائم على الإنتاج إلى اقتصاد قائم على المعرفة والذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد في العصر الحالي، وبالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنافسية الوطنية المستدامة.

1- الاستثمار في الرأسمال البشري واقتصاد المعرفة

يعد الرأسمال البشري العمود الفقري لاقتصاد المعرفة لذي يعتبر بمثابة المفتاح الرئيس لنجاح التنمية الاقتصادية المستدامة في العصر الحالي.

1-1- تعريف اقتصاد المعرفة

وردت العديد من الآراء التي تناولت تعريف اقتصاد المعرفة منها:

يعرف البعض أن اقتصاد المعرفة انه "هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة،من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كراس للمال وتوظيف البحث العلمي"[1].

ويعرفه البعض كذلك بأنه "الاقتصاد القائم على اكتساب، توليد، نشر، وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد"[2].

والبعض الأخر يرى أن الاقتصاد المعرفي هو" إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي"[3].

وتعرفه المجموعة الاقتصادية لأسيا والمحيط الهادي بأنه" الاقتصاد المبني على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك الأساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر الطاقات الاقتصادية كافة[4].

---

[1] - هاشم الشمري ونادیا الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 14.

[2] – منتدى الرياض الاقتصادي، **مرجع سابق**، ص: 24.

[3]– هاشم الشمري ونادیا الليثي، **مرجع سابق**، ص: 14.

[4] – عبد الرحمان الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص: 25-26.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف اقتصاد المعرفة انه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة القطاعات الاقتصادية، وهذا يتطلب الاهتمام بالعنصر البشري بالدرجة الأولى من خلال الاستثمار فيه وتحفيزه على اكتساب واستخدام المعرفة وكذا توليد معارف جديدة.

1-2- خصائص ومتطلبات اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص ويستلزم توفر مجموعة من المتطلبات.

أ- خصائص اقتصاد المعرفة

تتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص أصبحت تمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة تتضمن ما يأتي:[1]

- العمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب والإعلام من اجل بناء الإنسان الذي يتميع بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل بفاعلية وكفاءة، وتدخل في هذا الإطار محو الأمية المعلوماتية، والتأهيل الرقمي والمعلوماتي.
- توفير بنية تقنية مناسبة لا يقتصر اهتمامها على الخدمات الأساسية للمجتمع فقط، بل على الرعاية اللازمة لتحفيز العمل المعرفي، والانجاز المادي الذي يتند إليه مثلما هو الحال فيما يعرف بحاضنات التقنية.
- الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار بما يساعد توليد المعارف في شتى المحالات.

ب - متطلبات اقتصاد المعرفة

لكي يتم بناء اقتصاد قائم على المعرفة فانه لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أبرزها:[2]

- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم الجامعي، مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي.
- العمل على خلق الرأسمال البشري وتطويره بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة.
- تعتمد قدرة بلد على الإفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدراتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع.

[1] - عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سابق**، ص: 77.

[2] - هاشم الشمري ونادیا الليثي، **مرجع سابق**، ص ص: 32-32.

– البنية التحتية المتطورة لتقانات الاتصال والمعلومات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، حيث تشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والمحمولة وكذا انتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الانترنت المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية، ويتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفء لنقل التقانة واستيعابها وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقنيات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية في آن واحد.

1-3- قياس اقتصاد المعرفة

ليس من السهل قياس المعرفة نتيجة لطبيعة بعض مكوناتها والتي تتميز بأنها غير ملموسة من جهة، ولاختلاف العلماء بشان تعريفها من جهة أخرى، لذلك حاول الاقتصاديون قياسها باستخدام منهجية البنك الدولي والمعروفة بمنهجية قياس المعرفة Knowledge Assessment Methodology (KAM)، وارتكز النهج الذي اعتمده البنك الدولي في تحديد معالم الإطار العام لقياس المعرفة إلى أربعة أركان أساسية يمكن من خلالها تشكيل صورة واضحة المعالم عن طبيعة المرحلة التي بلغتها بلدان العالم المختلفة عن بلوغ مجتمع المعرفة وترسيخ دعائم اقتصادها القائم على المعرفة. وشملت الأركان الأربعة التي تعد مؤشرا على الانتقال نحو اقتصاد معرفي مايلي:[1]

– **الركن الأول**: منظومة اقتصادية ومؤسساتية رصينة قادرة على نقل جميع الوسائل المتاحة للاستخدام الأمثل الموارد المعرفية المتاحة والمتجددة.

– **الركن الثاني**: رأسمال بشري يتمتع بمستوى علمي عالي، ولديه خبرة كبيرة تجعله قادرا على إنتاج الموارد المعرفية ونشرها في ما بينها، وتحسين توظيفها على ارض الواقع.

– **الركن الثالث**: توفر بنية تحتية متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسم بمرونة وقدرات مميزة تمنحها القدرة على دعم عمليات الاتصال، ومعالجة الموارد المعلوماتية ونشرها داخل المجتمع المحلي.

– **الركن الرابع**: وجود منظومة ابتكار فاعلة لدى المنظمات، مراكز البحث والتطوير، الجامعات والجهات الاستشارية، قادرة على المساهمة في الحصيلة المعرفية العالمية المتنامية، كما تمتلك المعرفة الكافية لاستيعاب عناصر المعرفة الجديدة، وتوجيه فاعليتها بما يلبي حاجيات المجتمع.

[1] - عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سابق**، ص ص: 107- 108.

ويقاس دليل اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI) بواسطة أنموذج رياضي يوظف سلسلة من الحسابات التي تقاس من خلالها متوسط قيمة الدليل لبلد ما، أو منطقة ما، على أساس قيم متغيرات الأركان الأربعة لاقتصاد المعرفة، بمقياس يمتد من 0 درجة إلى 10 درجات وكلما كان الدليل اقرب للدرجة العليا كان دليل على مدى استعداد البلد لانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، ويتم ترتيب الدول من الأفضل اداءا إلى الأسوأ[1]. ويبلغ عدد متغيرات الأنموذج 109 متغيرا كميا ونوعيا، غير أن العمل مع كل هذه المتغيرات يمكن أن يكون غير عملي لذا تم تطوير طريقة تعرف ببطاقة الأداء الأساسية تشمل 14 متغيرا أساسيا اختيرت بعناية لتصف جميع العوامل المؤثرة عند حساب قيمة دليل اقتصاد المعرفة.

وسيتم ذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض المتغيرات المستخدمة في حساب دليل اقتصاد المعرفة حسب كل ركن:[2]

- الركن الأول منظومة الاقتصاد الوطني يتضمن: الناتج الداخلي الإجمالي، حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، الرسوم الجمركية وغير الجمركية الحواجز، نوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون... .

- الركن الثاني الرأسمال البشري ويتضمن: معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي، الإنفاق على التعليم(نسبة من الناتج الداخلي الخام)... .

- الركن الثالث البنية التحتية للمعلومات والاتصالات يتضمن: عدد الهواتف الثابتة لكل 1000 مواطن، عدد الهواتف المحمولة لكل 1000 شخص، عدد الحواسيب لكل 1000 شخص، عدد مستخدمي الانترنت لكل 10.000 شخص، كلفة الانترنت، توفر الحكومة الالكترونية... .

- الركن الرابع نظام الابتكار ويتضمن: عدد المقالات المنشورة في المجالات العلمية والفنية لكل مليون نسمة، طلبات براءات الاختراع الممنوحة من قبل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي USPTO... .

وتجدر الإشارة أن ترتيب الدول إنما يعبر عن مدى التحسن النسبي الذي طرأ على المستوى الدولي، بمعنى انه قد تحرز دولة ما تقدما معرفيا عبر الزمن، ومع ذلك قد يتراجع ترتيبها إذا ماكانت هناك دول أخرى أسرع منها في الإنجاز المعرفي.

[1] - world bank, **KAM Normalization Procedure**, available on website: www.worldbank.org/kam date of consultaion: 26/01/2012.
[2] - idem.

2- الرأسمال البشري والتنافسية الاقتصادية

يعتبر الرأسمال البشري من أهم مكونات التنافسية الاقتصادية ذلك أن اغلب الهيئات والمنظمات الدولية تستعمله من بين المؤشرات الرئيسية.

2-1- تعريف التنافسية الاقتصادية

تعرض الكثير من الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية لتعريف التنافسية على مستوى الدول، لذلك نجد أن هناك اختلاف في التعاريف نتيجة لاختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية، وفيمايلي سيتم ذكر أهم هذه التعاريف:

يعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها: " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في المدى البعيد"[1].

كما تعرفها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على أنها: " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها المدى البعيد"[2].

وعرفها المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 على أنها: " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع كل السياسة الاقتصادية"[3].

ويعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي ♦(WEF) بأنها :"القدرة على تحقيق معدلان نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنافسية الاقتصادية على أنها: قدرة الدولة على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية من السلع والخدمات التي تنتجها، وكذا المحافظة على مستوى نصيف الفرد من الدخل القومي.

---

[1] - طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص: 5، نقلا عن الموقع: www.arab-api.org، تاريخ الاطلاع: 2012/02/04.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 5.

[3]- *Debonneuil Michele et Fontagné Lionel, **Compétitivité**, Conseil D'analyse Economique, La Documentation Française, Paris, 2003, P:13, disponible sur site: http://www.cae.gouv.fr, date du consultation: 04/02/2012.*

♦***W**orld **F**orum **E**conomic*

[4] - *World Forum Economic, **The Global Competitiveness Report**, Geneva, 1997, p:84.*

2-2- محددات ومؤشرات التنافسية الاقتصادية

من بين المحددات الأساسية التي تؤدي إلى خلق التنافسية الاقتصادية مايلي:[1]

- **البنية الأساسية:** كفاية البنية الأساسية يساعد في تحديد نجاح أو فشل بلد ما في تنويع الإنتاج وتوسيع التجارة والتصدي للنمو السكاني وزيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج.

- **الرأسمال البشري:** ويقصد به العمالة المدربة والماهرة عالية الكفاءة والتخصص.

- **التطور التكنولوجي:** مدى تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **كفاءة العمليات التصديرية ومؤسساتها:** وهي تشمل كفاءة كل العمليات التي ترتبط بالمنتجات نفسها من المنطقة التي يبدأ فيها تجميع هذه المنتجات للتصدير ووصولها إلى المستورد النهائي.

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية كالمعهد الدولي لتنمية الإدارة ••(IMD)، المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، منظمة الأمم المتحدة...، تقارير سنوية تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم حسب درجة تنافسيتها، بدلالة مؤشرات مختلفة مثل الرأسمال البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال... الخ.

ولقياس تنافسية الاقتصاد سيتم التركيز على المنهجية التي يتبعها التقرير الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، والمعروف باسم تقرير التنافسية العالمي (GCR)*، والذي يتناول فيه المؤشر العالمي للتنافسية (GCI)•، والذي يستخدم عدد كبير من المؤشرات ويقوم تقرير التنافسية العالمي بتصنيف وتحديد المراتب التنافسية الرئيسية للدول من خلال هذا المؤشر والذي يقيم مستوى التنافسية من خلال 12 ركيزة مقسمة على ثلاثة محاور أساسية هي:[2]

- المحور الأول المتطلبات الأساسية يتتضمن أربعة ركائز هي: الهيئات الحكومية، البنية التحتية، البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي.

- المحور الثاني تعزيز الكفاءة يتضمن سبع ركائز هي: التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الاستعداد التقني، حجم السوق.

- المحور الثالث عوامل الابتكار والتطور يتضمن ركزتين هما: درجة تطور التجارة، الابتكار.

---

[1] - يسري فاروق داود ووسيم وجيه الكسان، **قياس الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان لتنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص ص: 83-84.

•• **I**nternational **I**nstitute for **M**anagement **D**evelopment

* **G**lobal **C**ompetitiveness **R**eport

• **G**lobal **C**ompetitiveness **I**ndex

[2] - World Forum Economic, ***The Global Competitiveness Report****, Geneva, 2011*, p:4.

ومن اجل قياس التنافسية الاقتصادية المستدامة عمل القائمون على إصدار تقرير التنافسية العالمي على محاولة وضع إطار لقياسها سمي بمؤشر التنافسية المستدامة SCI** والذي يتضمن نفس مكونات مؤشر التنافسية العالمي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى متعلقة بالبيئة، يمكن تلخيصه فيما يلي:[1]

– المحور الأول الرأسمال البشري ويتضمن المؤشرات التالية: الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب والترابط الاجتماعي.

– المحور الثاني حالة السوق ويتضمن المؤشرات التالية: كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، حجم السوق وكفاءة سوق السلع.

– المحور الثالث التطور التكنولوجي والإبداع ويتضمن: الاستعداد التكنولوجي، تطور الأعمال، الابتكار.

– المحور الرابع البيئة السياسية ويتضمن: المؤسسات البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، السياسة البيئية.

– المحور الخامس البيئة الطبيعية(المادية) ويتضمن: كفاءة الموارد، إدارة الطاقات المتجددة، التدهور البيئي.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاجتماعي

لقد جاء مفهوم التنمية البشرية بديلا موسعا لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد الذي يعتبر أن الاستثمار في الرأسمال البشري عن طريق التعليم والتدريب والعناية الصحية هو الطريق المناسب لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي والذي يعتبر العامل الأساسي لاستدامة التنمية، كما يعتبر العدالة في توزيع الدخل وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الأهداف المركزية لهذه التنمية.

1- مفهوم التنمية البشرية وتطوره

فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره منذ التسعينات من القرن الماضي، كما لعب برنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

1-1- تعريف التنمية البشرية

هناك العديد من التعاريف التي ركزت على الجانب الإنساني للتنمية والتي عرفت بالتنمية البشرية في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه التعاريف:

"التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات للشعوب من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان، والتي لا تسعى إلى مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة بل هي تهدف أساسا إلى أنة يتمتع بصحة

** **SCI**: **S**ustainable **C**ompetitiveness **I**ndex

[1] - World Forum Economic**, Op.cit**, 2011, p:55.

طويلة وصحية عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق؛ يستفيد من التعليم؛ يكتسب المهارات الأكثر تقدما؛ يتمتع بصحة جيدة، ويمتلك الحرية السياسية والمشاركة الديمقراطية"[1].

"وهي العملية التي تهدف إلى توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته عن طريق الوفاء باحتياجاته البيولوجية؛ العقلية؛ الروحية؛ الاجتماعية والثقافية. وإن هذا التحقيق لذاتية الإنسان بمختلف مقوماتها وخصائصها هو خط البداية في تصور مطالب الإنجاز التنموي كما أنه خط النهاية في تقييم هذا الإنجاز على المدى القريب، المتوسط والبعيد"[2].

وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1990 فإن التنمية البشرية هي "توسيع خيارات الناس وذلك من خلال التركيز على جانبين هما: تشكيل القدرات البشرية وتنميتها بتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارة. ومن ثم توظيف هذه القدرات المكتسبة في الإنتاج والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية، ثم تدعيم هذه المكتسبات لضمان الحقوق المرتبطة بكرامة الإنسان" [3].

ووفقا لتعريف الأمم المتحدة يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة أبعاد أساسية أولها تأهيل وصقل القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب والتهيئة الاجتماعية، ثانيها توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، أما ثالثها فيتعلق بمستوى رفاهة المجتمع.

ومن خلال ماسبق ورغم تعدد التعاريف ووجهات النظر لمفهوم التنمية البشرية فإنها جميعا تتضمن مفهوما أساسيا وهو إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاه أفضل للأفراد، فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية وهم أيضا الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية. كما أن التنمية بهذا المعنى لا تعني فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع وحتى الأفراد، وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسيا وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم.

1-2- تطور مفهوم التنمية البشرية

إن الاهتمام بالتنمية ليس جديدا وان العودة المتأخرة اليوم إلى التنمية البشرية معناها المطالبة من جديد بتراث قديم، وكثيرا ما يمكن اكتشاف أن جذور مفهوم التنمية البشرية يرجع إلى أزمنة مبكرة من التاريخ

[1] - محروس محمود خليفة، **التنمية البشرية وقضياها النظرية والمنهجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص، 28.

[2] – عمار حامد، **التنمية البشرية: المفهوم والمكونات**، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1998، ص: 35.

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص:35.

والديانات، وطوال الحقبة السابقة عامل مفهوم التنمية البشرية الدخل ونموه بوصفه وسيلة، وتوسع الاهتمام وأصبح الشاغل الرئيس لتنمية نوعية حياة الناس وما هم قادرون على القيام به وما يقومون به فعلا[1].

فقد أولت الحضارات الإنسانية المتتالية اهتماما خاصا بحياة الفرد ومعيشته، ومع تطور الرأسمالية وزيادة التفاوت الاجتماعي، برزت مفاهيم وأطروحات إصلاحية لتحقيق نوع من العدالة والتحسين في المستوى المعيشي للفئات الواسعة من السكان[2].

لذا فان مفهوم التنمية البشرية ليس بالجديد تماما، وإنما ورد ضمن إسهامات مفكرين مثل أرسطو وابن خلدون وغيرهم ولكن تحت تسميات وصيغ مختلفة، وخلال القرن العشرين مر هذا المفهوم بمراحل من التطور والتغيير، ففي العقود الأولى من القرن العشرين اهتم الاقتصاديون بمجالات المعيشة المتعلقة بالاستهلاك من السلع والخدمات من خلال مفهوم مستوى المعيشة وهو يقاس عادة عن طريق مؤشر نقدي واحد هو إما بالدخل أو بالإنفاق الاستهلاكي، ثم توسعت اهتمامات الاقتصاديين إلى جوانب أخرى بجانب الاستهلاك مثل ظروف العمل والحرية بأنواعها المختلفة، وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي من القرن الماضي كان التركيز على مفهوم الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري فضلا عن الرأسمال المادي[3].

وفي عقد الثمانيات من القرن الماضي توسع هذا المفهوم اذ ظهر تياران مختلفان للتعبير عن مفهوم التنمية البشرية الأول تبناه صندوق النقد الدولي والذي ركز على النمو الاقتصادي، والثاني تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ***UNDP*** الذي ركز على التنمية البشرية، يحاول أن يضع البشر أولا في صلب العملية التنموية، ويعود السبب في ذلك إلى الإدراك المتزايد بان الإنسان هو صانع التنمية والمستفيد منها في نفس الوقت[4].وفي عام 1990 كان تاريخ صدور أول تقرير للتنمية البشرية للعالم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي ركز على مفهوم التنمية البشرية.

ثم جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1991 بمشكلة كبرى، فقد اعتمد معدوه في دراسة الحقوق والحريات، على أعمال باحث أمريكي هو شارل هيومانا الذي اصدر دراسة شملت 88 دولة، وحاول تعداد الحريات

---

[1] - United Nations Development Programme, **human development report**: **New dimensions of human security**, oxford university press, New York, 1994, p:14.

[2] – نبيل مرزوق، **تحديات التنمية البشرية في سوريا**، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2000، نقلا عن الموقع: www.mafhoum.com ، تاريخ الاطلاع: 2011/05/23.

[3] - عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سابق**، ص: 18.

[4] – علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة –1990– 2005**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 4.

موضوع الدراسة، وترتيب تلك الدول وفقا لهذا التعداد، وقد وضع هيومانا تصنيف الحريات إلى خمسة أصناف هي على النحو الأتي:[1]

– الحق في السفر: السفر داخل الوطن وخارجه، التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، التعليم، وتلقي المعلومات... الخ.

–الحرية من: التعذيب، الإكراه البدني، عقوبة الإعدام، الاعتقال الإداري، الإذن بالعمل...الخ.

– حرية في: المساواة السياسية والقانونية بين الرجل والمرأة، الفص المتكافئة في الميادين الاقتصادية والمجتمع ... الخ.

– الحق القانوني في: الجنسية، المحاكمة السريعة ...الخ.

– حقوق شخصية: في الزواج رغم اختلاف العرق أو الدين... الخ.

غير أن المطالب التي عبر عنها هيومانا قد لاتنسجم مع المطالب الإنسانية عامة أو تشكل في نفس الوقت تهديد لبعض القيم البشرية، والانتهاك لديانات وأعراف عرفها البشر منذ القدم وهي في اغلبها مقبولة اجتماعيا غير أن بعضها تجاوز حدود مطالب الإنسان وحريته.

وفي ضوء هذا العرض ليس هناك ما يدعو للدهشة إذا كان تقرير التنمية البشرية لعام1991 قد لاقى هجوما عنيفا من دول كثيرة حتى في إطار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وهكذا لم يكن أمام أصحاب التقرير إلا التراجع ونقد الذات في تقرير التنمية البشرية لعام 1992، الذي تضمن فصلا كاملا لموضوع الحريات السياسية والتنمية البشرية، وقد جمع مفهوم الحريات السياسية تحت موضوعات خمسة هي الأمن الشخصي، سيادة القانون، حرية التعبير، المشاركة الشعبية، تكافؤ الفرص[2].

وقد تطور مفهوم التنمية البشرية، عبر تقارير التنمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع حلول عام 1993 تم توسيع مفهوم المشاركة الشعبية سواءا الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتم تعريف التنمية البشرية على إنها "تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس"، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء بالتعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق.والتنمية من اجل الناس، معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، و التنمية بواسطة الناس اعطاءكل فرد فرصة التمكين والمشاركة، ومع بلورة هذا الأخير يتخذ طرفا المعادلة في مقولة

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص: 4.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 5.

"الإنسان صانع التنمية وهدفها "بعدها الحقيقي، ذلك أن المشاركة الاقتصادية، تعكس صنع التنمية والمشاركة الاجتماعية والسياسية تعكس هدف التنمية[1].

ومنه فقد اكتسب مفهوم التنمية البشرية انتشارا منذ عام 1990، بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح بمضمون محدد، وقد تناولت تقاريره السنوية قضايا إنسانية محددة عالج كل تقرير قضية منها وفيما يلي نورد بعض التقارير والموضوع الذي تناوله:[2]

- تقرير عام 1994 اهتم بـ: الأبعاد الجديدة للأمن البشري.
- تقرير عام 1995 اهتم بـ: نوع الجنس والتنمية البشرية.
- تقرير عام 1996 اهتم بـ: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- تقرير عام 1997 اهتم بـ: التنمية البشرية للقضاء على الفقر.
- تقرير عام 1998 اهتم بـ: الاستهلاك من اجل التنمية البشرية.
- تقرير عام 1999 اهتم بـ: العولمة ذات الوجه الإنساني.
- تقرير عام 2000 اهتم بـ: حقوق الإنسان والتنمية البشرية.
- تقرير عام 2001 اهتم بـ: توظيف التقنية لخدمة التنمية البشرية.
- تقرير عام 2002 اهتم بـ: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ
- تقرير عام 2003 اهتم بـ: أهداف التنمية للألفية- تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.
- تقرير عام 2004 اهتم بـ: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع.
- تقرير عام 2005 اهتم بـ: التعاون الدولي على مفترق الطرق- المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو-.
- تقرير عام 2009 اهتم بـ: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية.
- تقرير عام 2010 اهتم بـ: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.
- تقرير عام 2011 اهتم بـ: الاستدامة والإنصاف.

وتجدر الإشارة انه في 2002 كان صدور أول تقرير خاص بالتنمية البشرية في الدول العربية، إذ يستخدم هذا التقرير مفهوم التنمية الإنسانية بدلا من التنمية البشرية معللا ذلك، بان هذا اقرب للواقع لكونه مقياسا

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 6.

[2] - من خلال مجموع تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

للتنمية البشرية بالمعنى المرادف للرأسمال البشري. ويبني هذا المفهوم على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية، الذي مر بتطورات متتالية توصلت إلى جل عناصر التي تبناها تقرير التنمية البشرية العالمي.

2- مؤشرات التنمية البشرية

عرفت مؤشرات التنمية البشرية تطورا منذ أول تقرير سنة 1990 سيتم التطرق إليها فيما يلي:

2-1- دليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI)

ويتضمن كل من :

أ – الدخل

يعد مؤشر الدخل من العناصر الأساسية في التنمية البشرية ويستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم مما يثيره هذا المؤشر من تحفظات عند استخدامه للتعبير عن مستوى رفاه وذلك لتباين الفئات التي تمتع فعلا بهذا المستوى من الرفاه، فان الحصول على دخل هو إحدى الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها، وهو خيار مهم ولكنه ليس أهم الخيارات على الإطلاق فالتنمية البشرية تشمل زيادة الدخل والثروة لكنها تشمل أيضا أشياء أخرى كثيرة قيمة يعطي لها الناس أهمية[1].

فمن الواضح أن الدخل هو مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس، وان كان احد الخيارات المهمة ولكنه لايشكل المجموع الكلي لحياتهم فالدخل وسيلة ولكن التنمية البشرية غاية، إذن أن الغرض من التنمية توسيع خيارات الإنسان وليس الدخل وحده على الرغم من أنها تعد النمو الاقتصادي أساسيا ولكنها تؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام بنوعيته وتوزيعه واستخدامه من جيل إلى أخر[2].

ب – التعليم

تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسة الزاوية الأولى: اهتمت بتوفير التعليم بوصفه أداة لاكتساب التقانة(التكنولوجيا)، الزاوية الثانية: ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل في حين طرحت الزاوية الثالثة: التعليم بوصفه حقا إنسانيا يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس إعدادهم للعمل فقط.

ويعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع فالإلمام بالقراءة والكتابة يعد الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة وفي الوقت الذي اخذ فيه التغيير التقني يؤثر في مظهر من مظاهر الحياة، واكتسب التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه،

[1] – عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سابق**، ص:41.

[2] – **نفس المرجع السابق**: ص: 38.

وقد احدث التوسع الذي شهدته الأنظمة التعليمية للدول الصناعية باتجاه التعليم المستمر والتعليم المفتوح استجابة لطبيعة التغيير المتسارعة للتغيير التكنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لاستيعابه والمشاركة فيه[1].

فالتعليم يساعد في تحسين الوضع الإنساني وقدرته على الحصول على المعلومات واستخدامها والتأثير في النمو الاقتصادي إذ يزيد من قدرات الإنسان ويساعده في سد احتياجاته وزيادة إنتاجيته، وقد تأكدت أهمية بوصفه احد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لما يولد من معرفة والتي تعتبر محرك التنمية بأبعادها المختلفة لاسيما في زيادة الدخل وإزالة الفقر، فالتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاته وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه من خلال تأثيره في الإنتاجية والدخل والصحة[2].

ج – الصحة

يمكن قياس مؤشر الصحة من خلال توقع الحياة عند الولادة وكذا معدل وفيات الأطفال الرضع أو من خلال وفيات الأطفال دون سن الخامسة كذلك يمكن استخدام معدل وفيات الأمهات وتعد هذه المؤشرات مهمة لقياس مستوى الصحة ولاسيما في الدول النامية، التي تعكس المؤشرات المتوافر عنها وجود تفاوت واضح بينها وبين الدول المتقدمة إلا أن المتغير المقبول للتعبير عن المستوى الصحي هو توقع الحياة عند الولادة، ويولد عدم الاهتمام بالرعاية الصحية العديد من الأمراض التي هي ثالوث التخلف(الفقر، المرض، الجهل) إذ تتأثر الصحة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهنالك العديد من الدراسات التي تؤكد علاقة بين الصحة الجيدة وإنتاجية القوى العاملة[3].

والصحة المعتلة سببها الفقر في الدخل ونتيجة له تضعف الشخصية وتنخفض الإنتاجية وتقلل الكسب، لان العمال ذوي الأجور المنخفضة وذي المستوي التعليمي المتدني غالبا ما يقومون بأعمال غير مأمونة وبأجور منخفضة ويمكن استبدالهم بسهولة وعادة ما ينتشر المرض بينهم بدرجة عالية[4].

وقد عرض تقرير التنمية البشرية لعام 1990 مقياسا مركبا للتنمية البشرية سمي بدليل التنمية البشرية ويتكون من:

– طول العمر: ويتم قياسه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

–التحصيل العلمي: ويقاس بـ:[5]

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 43.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 43.

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص: 44.

[4] – عبدالله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص: 24.

[5] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة للنشر،الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 70.

معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(وله وزن مرجح يعادل(3/2).

ونسب القيد في التعليم الابتدائي ، الثانوي والجامعي معا(وله وزن مرجح يعادل (3/1).

– مستوى المعيشة: ويقاس بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)*.

ولحساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وفق لما يأتي:

– العمر المتوقع عند الولادة: القيمة الدنيا 25 سنة والقيمة القصوى 85 سنة.

– معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: القيمة الدنيا صفر% والقيمة القصوى 100%.

– نسبة القيد في التعليم بمختلف مراحله، القيمة الدنيا صفر% والقيمة القصوى 100%.

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) القيمة الدنيا 100 دولار والقيمة القصوى 40.000 دولار.

وعليه فان حساب دليل التنمية البشرية يتم بالاستناد إلى المركبات الأربعة الرئيسية الواردة أعلاه، ويمكن حساب كل دليل من المركبات الأربعة بشكل مستقل.

وبذلك نستنتج أن دليل التنمية البشرية عبارة عن متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد الناتج من المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو يحسب بقسمة حاصل جمع هذه الأدلة الثلاثة.

ويتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة تتأرجح بين الصفر والواحد الصحيح وذلك من خلال المعادلة الآتية:[1]

$$Hij = \frac{Xij - Min(xi)}{Max(xi) - Min(xi)}$$

حيث:

H_{ij}:دليل المؤشر/(i) يمثل البلد و(j) يمثل العمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي معا.

* يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوى الشرائية ليعبر عن الدخل فحسب، بل أيضا لما يمكن لذلك الدخل شرائه، فمثلا السكن والغذاء ارخص في السودان عنهما في فرنسا، ومن ثم فان الدولار قيمته في السودان اكبر من قيمته في فرنسا، وبالتالي يتغير تعادل القوة الشرائية لمراعاة ذلك، ويمثل تعادل القوة الشرائية مقياسا معياريا لمستويات الأسعار الحقيقية بين الدول، كما تحسب الأرقام القياسية الحقيقية للأسعار مع مرور الزمن.

[1] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **مرجع سابق**، ص: 71.

X_{ij}: القيمة الفعلية للمؤشر

$Max(X_i)$: القيمة القصوى للمؤشر

$Min(X_i)$: القيمة الدنيا للمؤشر

وبمجرد حساب أدلة الأبعاد الثلاثة يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحا، فهو عبارة عن المتوسط البسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة، وعليه سيكون الدليل بالصيغة الآتية:

$$H=(H_1+H_2+H_3)/3$$

حيث:

H: دليل التنمية البشرية

H_1: دليل العمر المتوقع

H_2: دليل التحصيل العلمي

H_3: دليل نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل.

والدليل التركيبي للتنمية البشرية بمكوناته الثلاثة يوفر خلاصة متكاملة عن مستوى التنمية بمختلف البلدان لا نحصل عليها بواسطة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والذي ساد استعماله كمؤشر على الرفاهية.

ويبرز دليل التنمية البشرية أشواط التقدم التي تحققها البلدان لتحسين أوضاعها أو تأخرها في ذلك، وتكمن فائدة هذا الدليل أيضا في ترتيب الدول تنازليا على أساس قيمة الدليل التي يتحصل عليها كل بلد، وعلى سبيل المثال في عام 2000 بلغ متوسط الدخل الفردي بالعربية السعودية 11.050 دولارا، ومع ذلك كانت نسبة الأميين بين الكهول 24 %، وكانت وفيات الرضع 21% وبالمقابل لم يبلغ متوسط الدخل الفردي بكوستاريكا سوى 7.735 دولار ولكن نسبة الوفيات بين الرضع كانت 7% كما أن الأمية بين الكهول لا تتجاوز 4%. كما أن مرتبة فنلندا بمقياس التنمية البشرية هي أفضل من سويسرا بعد أن كانت ادني منها باستخدام مؤشر الناتج الداخلي الخام[1].

وهكذا يختلف ترتيب البلدان بين إن نستخدم الناتج الداخلي الخام آو دليل التنمية البشرية وهو ما يعني انه يمكن بلوغ مستويات عالية من التنمية البشرية دون أن يكون الدخل مرتفعا، وهو ما يعني أيضا أن الدخل المرتفع لا يضمن لزوما بلوغ مستويات عالية من التنمية البشرية.

[1] - علي لبيب، **السكان والمستوطنات البشرية**، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007، ص: 65.

وعلى هذا النحو يمكن لبلدان العالم، بفضل سياسة ملائمة، أن تدفع بالتنمية البشرية نحو المزيد من التقدم حتى ولو كان دخلها ضعيفا، وبالفعل، سجلت غالبية البلدان تقدما مطردا في دليل تنميتها البشرية خلال العشرين سنة الأخيرة، ولقد بلغ تسارع هذا التقدم درجة ملحوظة جدا في منطقة شرق أسيا، وسارت البلدان العربية أيضا بوتيرة تقدم تفوق متوسط البلدان النامية كما تؤكده حالة تونس التي سجلت خلال الفترة 1960– 2000 تقدما ملحوظا على صعيد التنمية البشرية. ولقد ارتفع دليل التنمية البشرية بتونس من 0.258 إلى 0.34 سنة 1970 ، ثم إلى 0.690 سنة 1992، ليصل 0.722 سنة 2000، ويعود هذا التقدم المستمر لمجموع مكونات التنمية البشرية مما سمح لتونس بأن تكون من ضمن العشرين بلدا التي حققت أسرع التطورات بين 1960 و 1994[1].

وهناك أدلة أخرى لحساب التنمية البشرية.

2-2- دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (GDI) Gender Development Index

يستخدم دليل التنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس Gender Development Index نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، وان الاختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط انجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الانجاز بين الرجل والمرأة، ومن اجل عملية التعديل لمراعاة نوع الجنس تستخدم صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسط عن انعدام المساواة، بحيث تجعل البارمتر الترجيحي، وهو(€) يساوي 2 وهذا هو المتوسط التوفيقي للقيم الخاصة بالذكور والإناث[2].

ويعدل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أيضا القيمتين القصوى و الدنيا للعمر المتوقع لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمرا أطول من عمر الرجل، والقيمة القصوى بالنسبة للمرأة هي 87.5 سنة بينما القيمة الدنيا 27.5 سنة، والقيمتان المقابلتان للرجل هما 82.5 سنة و22.5 سنة. وتعد عملية حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس معقدة جدا[3].

ويمكن القول بأن دليل التنمية البشرية حسب الجنس هو دليل التنمية البشرية مصحح في اتجاه التخفيض بحسب درجة عدم المساواة بين الجنسين، وهكذا نلاحظ في جميع البلدان أن مستوى دليل التنمية البشرية حسب الجنس هو اقل من مستوى دليل التنمية البشرية، غير أن الفارق بينهما يتغير كثيرا بحسب

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص: 65.

[2] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، **مرجع سابق**، ص: 77.

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص: 79.

البلدان، ففي تونس مثلا: ارتفع دليل التنمية حسب الجنس من 0.274 في سنة 1970 إلى 0.724 سنة 1997، مقابل 0.804 بالنسبة لدليل التنمية البشرية لسنة 1997 ولكنه يبقى اقل منه.

2-3- دليل التمكين الجنساني Gender Empowerment Index (GEM)

يستخدم مقياس التمكين الجنساني Gender Empowerment Index متغيرات مبنية صراحة لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية وتختار مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وصنع القرارات الاقتصادية: النسبة المئوية لحصة كل من المرأة والرجل من مناصب الإداريين والمديرين والنسبة المئوية لحصتهما من الأعمال الفنية والمهنية، وفئات المهن هذه عريضة ومحددة تحديدا واسعا، ونظرا لاختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة، فانه يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم يجمع الاثنين معا. والمتغير الثالث، هو النسبة المئوية لكل من الرجل والمرأة من المقاعد البرلمانية ويختار للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية.

والأدلة الثلاثة المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية وصنع القرارات الاقتصادية والمشاركة السياسة وصنع القرارات السياسية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، تجمع معا لكي يتم التوصل إلى القيمة النهائية لمقياس التمكين الجنساني[1].

2-4- دليل الفقر البشري Human Poverty Index (HPI)

أدرج التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 1997 دليل الفقر البشري بهدف تحديد نسبة الأفراد الذين يعانون من القفر إلى مجموع السكان، لا بالاعتماد على الدخل فقط وإنما بالاعتماد على مكونات دليل التنمية البشرية.

إذا كان دليل التنمية البشرية يقيس التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، فان دليل الفقر البشري يكشفHPI Human Poverty Index توزيع هذا التقدم على السكان، ويقيس تراكم نواحي الحرمان الذي يزال قائما، إذ يقيس هذا الدليل الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي تقيس دليل التنمية البشرية، وهو مقياس متعدد الأبعاد للفقر[2].

هناك دليلان للفقر البشري، احدهما خاص بالبلدان النامية يسمى(دليل الفقر البشري-1)(HPI-1) والأخر خاص بالبلدان المتقدمة يسمى (دليل الفقر البشري-2)(HPI-2).

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 80.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 81.

أ- دليل الفقر البشري للبلدان النامية

يركز دليل الفقر البشري للبلدان النامية، على نواحي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس فعلا في دليل التنمية البشرية المتمثلة في طول العمر ومستوى المعيشة اللائق، والحرمان الأول يتعلق بالبقاء على قيد الحياة(أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا)، ويتعلق الحرمان الثاني بالمعرفة(أي الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال)، أما الحرمان الثالث فهو يتعلق بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام، ويمثل الحرمان من طول العمر، عند بناء دليل الفقر البشري-1 بالنسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (P_1)، ويمثل الحرمان من المعرفة بالنسبة المئوية للبالغين الأميين(P_2)، بينما يمثل الحرمان من مستوى معيشة اللائق بمركب (P_3) من ثلاثة متغيرات هي: النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة (P_{31})، والنسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية (P_{32}) وبالنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن (P_{33})[1].

ويبنى المتغير المركب (P_3) يأخذ المتوسط بسيط للمتغيرات الثلاثة (P31) و(P32) و(P33) ومنه تصبح

$$P_3=((P_{31})+(P_{32})+(P_{33}))/3$$

ومنه تصبح معادلة دليل الفقر البشري-1 كمايلي:

$$HPI\text{-}1=[1/3(P_1^3+P_2^3+P_3^3)]^{1/3}$$

ب- دليل الفقر البشري في البلدان المتقدمة

يركز دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان، مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس في دليل التنمية البشرية، وهي طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، والاستبعاد الاجتماعي، ويتعلق الحرمان الأول بالبقاء على قيد الحياة(أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا)، ويتعلق الحرمان الثاني بالمعرفة(أي الحرمان من عالم القراءة والاتصال)، بينما يتعلق الحرمان الثالث بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام، أما الحرمان الرابع فهو يتعلق بعدم المشاركة أو الاستبعاد.

وعند بناء (دليل الفقر البشري-2)، يمثل طول العمر بالنسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع ان يعيشوا حتى سن الستين(P_1) ويمثل الحرمان من المعرفة بالنسبة المئوية للاميين وظيفيا(P_2)، بينما يمثل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق حيث الإمداد الاقتصادي العام بالنسبة المئوية لمن يعشون تحت خط فقر الدخل، المحدد بنسبة 50% من دخل الأسرة المعيشي الوسيط الذي يمكن التصرف فيه (P_3)، أما الحرمان الرابع، أي عدم المشاركة أو

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 82.

الاستبعاد، فيقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل(12 شهرا أو أكثر) (P_4) للقوة العاملة[1]، وعلى هذا الأساس تصبح معادلة دليل الفقر البشري-2 كمايلي:

$$HPI\text{-}2=[1/4(P_{13}^3+P_{23}^3+P_{33}^3+P_{43}^3)]^{1/3}$$

2-5- دليل الانجاز التقني Technical Achieve Index (TAI)

ابتكر دليل التنمية البشرية لعام 2001 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ***UNDP*** مقياسا جديدا لقدرة الدول على المشاركة في عصر الشبكات وذلك باسم دليل الانجاز التقاني ***TAI***.

ويهدف الانجاز التقني إلى مساعدة صانعي القرار في الدول، فتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2001 يدعو الساسة إلى إلقاء نظرة جديدة على انجازاتهم التقنية الحالية بوصفها خطوة أولى،كما انه دليل مركب يساعد الدولة على تحديد موقعها بالنسبة للاخرين[2].

ويقيس هذا الدليل الانجازات من خلال أربعة أبعاد رئيسية تختص بخلق التقنية، نشر الابتكارات، نشر الابتكارات القديمة والمهارات البشرية، وطبقا لهذا الدليل قسمت بلدان العالم الثالث على أربعة مجموعات هي :

- المجموعة الأولى: تضم القادة وهم البلدان التي تعد في الطليعة في مجال الابتكار التقني.
- وأما المجموعة الثانية فهم القادة المحتملون وتتكون من بلدان لديها مستويات مهارة تقارن بمجموعة القادة لكن ابتكاراتها قليلة.
- وأما المجموعة الثالثة: ويطلق عليها المتبنون النشطون فتتمتع بمهارات بشرية عالية بالنسبة لدول المجموعة الرابعة ولديها مراكز تقنية، لكن نشر الاختراعات القديمة فيها بطئ وغير متكامل.
- أما المجموعة الرابعة فتضم البلدان التي لازال الطريق طويلا أمامها لنشر التقنية وبناء المهارات.

3- الثقافة والتنمية البشرية بين تحديات العولمة وضرورة العالمية

3-1- العولمة والعالمية

تظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية كأداة تحليل لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. لكن العولمة ليست مفهوم مجرد، إنما عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال. ومن الصعب إيجاد إطار خاص لتحديد مفهوم دقيق للعولمة، لأنها تتميز بعمومية استخدام المصطلح في شتى المجالات. فالتطور التكنولوجي والتقني الذي شهدته المرحلة

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 83.

[2] - عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سابق**، ص: 43

الأخيرة بشكل عميق، أدى بزيادة رغبة الناس في الاستفادة من الفرص التي ينتجها التفاعل بين المجتمعات الأخرى عن طريق التجارة, الهجرة و الاستثمار...[1].

إن معركة التضليل بشأن المفاهيم والمصطلحات، من الأساليب التي يعتمدها أصحاب الأهواء أفراداً كانوا أم دولاً، تهدف إلى تمرير مخططاتهم تحت شعارات زائفة ومخدوعة، ومن يتحدثون عن العولمة ويخلطون بينها وبين العالمية عن قصد أو عن غير قصد يضللون الرأي العام خاصة عندما يدّعون أن وسائل الاتصال المتقدمة اختصرت المسافات وبات التعبير المستخدم هو أن العالم قرية صغيرة، ولأجل ذلك وجب علينا تحليل المفاهيم للمعنيين[2].

ويرى البعض أن العالمية نزعة إنسانية، وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات، والتقارب بين الثقافات، والمقارنة بين الأنساق الفكرية والتعاون والتكامل والتعرف بين الأمم والشعوب والدول، بحيث يصبح العالم منتدى حضارات بينها مساحات كبيرة من المشترك الإنساني العام، ولكل منها هوية ثقافية تتميز بها، ومصالح وطنية وقومية وحضارية واقتصادية وأمنية لا بد منها من مراعاتها في إطار توازن المصالح[3].

أما العولمة فهي ليست أكثر من مشروع استعماري أمريكي، يتخفى وراء شعارات متنوعة، كما يخفي على الناس حقيقة عدوانية. فالعولمة في جوهرها، إلغاء للتعددية وعدم اعتراف الآخر بالآخر الثقافي والاقتصادي والإعلامي والاجتماعي. وهذا الإلغاء من وجهة نظر مشروع العولمة سيكون –إن استطاعوا– لصالح الأمركة. إذن العولمة هي تعميم للنمط الغربي الليبرالي الرأسمالي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تكون العولمة المطروحة مشروعاً استعمارياً[4].

ويتضح لنا مما سبق، أنّ مفهوم العالمية ينطوي على مضمون إيجابي يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي، وصولاً إلى أرضية مشتركة على مستوى البشرية ككل، بحيث يتاح لكافة الحضارات والثقافات أن تتفاعل وأن تتناول التأثير والتأثر فيما بينها على نحو متكافئ، وذلك عكس العولمة التي تستهدف التأثير فقط، دون التأثر، أي أنه عملية في اتجاه واحد فقط ذا طبيعة إملائية في إطار السعي إلى فرض قيم ومعايير وأنماط ونظم طرف معين على بقية الأطراف.

---

[1] – محمد حداد، **العولمة وانعكاساتها على الدول العربية – مع الإشارة إلى حالة كل من مصر والجزائر–** ، مذكرة ماجستير، قسم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004 ص: 16.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 28.

[3] – ممدوح محمود منصور، **العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003،ص: 17.

[4] – محمد حداد، **مرجع سابق**، ص: 30.

وتعتبر القيم الميزة الأساسية التي تفرق الإنسان عن غيره من بني البشر، وهي بذلك تشكل مجالاً للاختلاف والتمايز الفكري والثقافي بين المجمعات، وعليه أصبحت هذه الأخيرة تشكل عائقاً يعترض طريق سياسة العولمة. فانتهجت العولمة الثقافية طريقاً يمكن أن نسميه بالتسطيح الثقافي، أو التجهيل الثقافي. وهو التركيز على مواد خالية من مضمون قيمي أو معنوي، بحيث لا تثير هذه المواد الفكر والتأمل وإنما يركز على مخاطبة الغرائز، ومخاطبة المشاعر، فأصبحت ثقافة آنية أو لحظية، فهي بمثابة مواد جاهزة للاستهلاك الفردي[1].

وعليه كان لزاما العمل على تقوية وتعزيز الثقافة المحلية واخذ الايجابيات من الثقافات الأخرى من اجل الحفاظ على الخصوصية المحلية والتفتح على الثقافات العالمية.

3-2- الثقافة والتنمية البشرية

تعرف الثقافة على أنها "مجموعة من الأفكار والمعلومات والمفاهيم والعادات والتقاليد والمهارات والقوانين وأساليب المعيشة وطريقة الحياة التي يتفق عليها الناس في المجتمع"[2].

ترتبط الثقافة بالتعليم بروابط وثيقة وخصوصا في عصرنا الحاضر، والتي تعمل فيه مع التعليم ومن اجله في كل مجال من نشاطها، والتعليم أصبح بدوره الآن مستعدا لقبول ما تقدمه له الثقافة من عون، فهو يتآزر معها من اجل خدمة الوظيفة المشتركة للثقافة بشكل عام[3]، وعليه يمكننا أن نشبه كلا من حركة الثقافة والتعليم بالمنبع والمصب للأخر، حيث ينهل التعليم في مضمونه ورسائله ووسائله من نبع الرصيد الثقافي، كما يصب التعليم بدوره نتائجه وعوائده في ذلك الرصيد الثقافي، وهكذا في علاقة جدلية دائرية حيث يغدو كل منهما منبعا ومصبا للأخر في الوقت ذاته، وذلك في سياق مجمل العمليات الإنمائية المجتمعية الأخرى[4].

وكذلك ترتبط الثقافة بالتنمية البشرية ارتباطا وثيقا، فكلما ازدهرت الثقافة ارتفعت معدلات التنمية البشرية، لذلك فالثقافة في أي مجتمع صفة دالة على التنمية.وعليه فان الاهتمام بمستقبل الثقافة يعني أساسا الاهتمام بمستقبل الفئات الشابة الذين يشكلون قاعدة بشرية كبيرة يجب أن تتجه إليها البرامج والخطط بصورة دائمة، ومن هنا فان عملية تشكيل الرأسمال الثقافي للجيل القادم يجب أن تؤخذ بقدر عال من الاهتمام والانتباه، ويتعلق الأمر بتنشئة جيل متأصل في حضارته ومتشبع بأنبل قيمها من تسامح ووسطية وانفتاح على الأخر، ومتمكن من معارفه وعصره وعلومه وتقنياته وواثق في نفسه، وهذه مهمة صعبة وشاقة يجب ان تتضافر

[1] - **نفس المرجع السابق**،ص : 38.

[2] - المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص ، **مرجع سابق**، ص :110.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 109.

[4] - عمار حامد ، **في التنمية البشرية وتعليم المستقبل**، مكتبة الدار العربية، مصر، 1999 ص: 33.

من اجلها تحقيقها جهود ثلاثة مؤسسات أساسية هي العائلة والمدرسة والمجتمع المدني، فضلا عن جهود الدولة[1].

إذن، هناك حاجة ماسة إلى الوعي بأن الثقافة في المجتمعات العربية هي رهان حضاري واستراتيجي، وهي القادرة على تشكيل شبكة أمان في مواجهة الآثار الاجتماعية والتغيرات العميقة والمتسارعة التي تحدثها العولمة.

وتحتاج المجتمعات العربية إلى بدائل ثقافية حقيقية تعيد للثقافة دورها المركزي في المشروع الحضاري القومي في إطار العالمية، وتعتبرها المصدر الذي يغذي التنمية الشاملة والمستدامة ويضمن التماسك الاجتماعي ويحفز الطاقات ويشجع الإبداع والابتكار والانخراط الواعي في تحديات البيئة التي يفرضها عصرنا الحالي، فبالثقافة الحية المتجددة يستطيع العالم أن يحد من جموح قوى العولمة المهيمنة، ولا شك أن البشرية اليوم بحاجة إلى معالجة اختلال موازين التنمية، وتقريب الفجوة الرقمية، والتخفيف من وطأة الفقر والمرض والحرمان التي تغذي الإحباط والقهر وتورث التخلف والجهل[2].

وتنظر الخطة الشاملة المحدثة للثقافة العربية[*]، على أن الثقافة ركن أساس في التنمية البشرية، وانجاز تراكمي من الماضي، وعملية إبداعية للحاضر والمستقبل، ولا تتوقف عند مرحلة معينة بل تستمر عبر التاريخ، وتسهم في التطور وبناء الحضارات إذا أدت دورها المطلوب ووظيفتها الحقيقية.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البيئة

تعتبر التربية والتعليم البيئي من الأسس المهمة في تكوين الوعي البيئي ونشر الثقافة البيئية بين مختلف شرائح المجتمع وعلى كافة المستويات إذا ما أُحْسِنَ التخطيط له، فهو جهد موجه ومقصود نحو التعرف وتكوين المدركات لفهم العلاقات المعقدة بين الإنسان وبيئته الطبيعية.

1- مستويات الثقافة البيئية

يقوم جوهر التربية البيئية على مبدأ أساسي يعتبر أن السلوك الذي يحترم ويحافظ على البيئة ويرفض كل سلوك مشين بها هو سلوك حضاري وأن المحافظة على البيئة هي مسؤولية الجميع، وبإمكان كل فرد القيام بذلك وفق إمكانياته ومواقعه، وكون الإساءة للبيئة هي إساءة للإنسان عموما وتدمير للحياة بشكل خاص[1].

---

[1] – علي القيم، **الخطة الشاملة المحدثة للثقافة العربية**، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة السورية، العدد 571،سوريا، 2011.ص: 15-16

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 17.

[*] الخطة الشاملة للثقافة العربية ، صدرت طبعتها الأولى، في سنة 1986 حيث أقيمت أعمال لجنتها بدولة الكويت ، وقد وضع الخطة مجموعة من كبار المفكرين والباحثين الأدباء العرب. للمزيد راجع في ذلك علي القيم، **الخطة الشاملة المحدثة للثقافة العربية**، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة السورية، العدد 571،سوريا، 2011.

ولهذا فالسلوك الحضاري في مختلف تجلياته كعدم إلقاء الفضلات المنزلية في الطريق العام أو عدم الإساءة للنباتات والأشجار يمثل الخلفية الأخلاقية لكل البرامج التي لا تقف في مستوى إعطاء الدروس النظرية وإعطائها نفس التوجه الدراسي لبقية المواد كالفيزياء والآداب... بل تسعى إلى إشراك التلميذ في هذه البرامج، وأما الإشكالات البيئية التي بدأ يعرفها العالم عموما والدول النامية خصوصا وأمام الأزمات العديدة و المتنوعة في المجال التنموي والإخفاقات التي كانت لها انعكاسات خطيرة على المجال البيئي، يصبح الاهتمام بالتربية البيئية ممن أولويات البرامج التنموية[2].

وحتى تؤدي هذه التربية في مختلف المراحل التعليمية غاياتها يمكن أن تأخذ الأبعاد التالية:[3]

1- في مستوى المراحل الابتدائية

إشراك التلميذ في الأعمال التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة بشكل متدرج وفقا للسن والصف الدراسي، وهي أشغال يمكن للتلاميذ القيام بها داخل الفضاء المدرسي بحيث تصبح هذه الأخيرة فضاء نموذجيا تقام فيه شتى الأعمال كالنظافة والعناية المشتركة بالنباتات، ودفع التلاميذ إلى إشراك أوليائهم بشكل غير مباشر في هذه الأعمال من خلال إعداد الملفات والقيام بنفس الأعمال في البيت.

في هذا الإطار يمكن تنظيم الرحلات بشكل دوري والقيام بدورات تكوينية للمعلمين حتى تكون الاستفادة كبيرة من هذه الرحلات التي تكتسي جانبا تعليميا وجانبا ترفيهيا، كما يمكن إشراك التلاميذ في العناية بالمحيط الذي يحيط بالمدرسة مع التأكيد على أن السلوك الحضاري هو بالأساس الذي يتجه نحو الأخر في محيط سليم يحفظ الصحة و يحافظ على النظافة و السلامة.

2- في مستوى المراحل الإعدادية والثانوية

في هذا المستوى يتم احترام نفس تماشي المستوى الأول مع تخصيص تكوين يتماشى مع المستويات التعليمية للتلاميذ، مع إدراج مادة التربية البيئية باعتبارها مادة مستقلة يتولى القيام بها أستاذ مختص لإجراء تجارب مخبريه لإبراز بعض الأخطار مثل أخطار التلوث وتأكيد ذلك بالقيام برحلات دراسية لمواقع متضررة، وهنا يكمن الفرق بين الرحلات في المرحلة الابتدائية والرحلات في المرحلة الإعدادية والثانوية، ففي المرحلة الأولى يكون الهدف من الرحلة اكتشاف جمال وثراء الطبيعة ودعوة التلاميذ للعناية بها وتعليمهم أبجديات ذلك، بينما

[1] – عبد الستار السحباني، **التربية والتعليم**، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007، ص: 211.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 214.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص: 215.

في المرحلة الثانية يصبح موضوع الرحلات إبراز سوء التعامل مع المحيط والأخطار التي نتجت عن ذلك وتقديم وسائل التدخل والمعالجة.

3- في مستوى المراحل الجامعية

في هذه المراحل يتم تأطير الطالب في عدد من الجمعيات التي تتولى العناية بالبيئة والدفاع عنها مع توفير المعدات الضرورية لذلك وإدراج التربية البيئية كاختصاص مثله مثل بقية الاختصاصات[1].

حيث تلعب الجمعيات دورا هاما في تحقيق التوعية بأهمية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وخلال السنوات الماضية كان هناك دورا واضحا وملموسا للجمعيات التي تعمل في مجال البيئة، وهناك الكثير من الجهود التي قامت بها من اجل تنمية العنصر البشري ورفع كفائتة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في الجانب البيئي، ومن بين أهم الأدوار التي قامت بها:[2]

- الاهتمام بالتوعية وهي تعتبر من المتطلبات الأساسية لخلق الوعي البيئي في فئات المجتمع المختلفة وفي المدارس والجامعات.
- الاهتمام بنظافة وتشجير الشوارع، وتوعية المواطنين بأهمية هذه الموضوعات وتأثيرها على التنمية البيئية.
- توعية العنصر البشري في المناطق العشوائية بهدف تقليل الآثار البيئية السيئة.
- تدوير المخلفات ولاستفادة منها في منتجات يمكن الاستفادة منها في تصنيع مواد تستخدم في تطوير البيئة.
- ومن بين الأدوار المهمة التي تقوم بها الجمعيات في مجال البيئة هي تقليل تلوث في الهواء من خلال مطالبة المصانع والجهات التي تخرج منها انبعاثات ضارة بضرورة إيجاد حلول لمعالجة هاته الأضرار.

ومن خلال ماسبق يمكن أن تتكون ثقافة تستبطن وتتضمن التربية البيئة، وتستوعب المشاكل البيئية وتتهيكل في أنماط السلوكيات اليومية للحد من التلوث الصناعي وإجهاد التربة واستنزاف الغابات وتلويث الأنهار والبحار والتحضر الفوضوي وسوء الصرف الصحي، واستهلاك السلع غير الصحية والملوثة والتغذية غير المتوازنة وغير السليمة والضوضاء والإساءة إلى المعالم الأثرية وغياب المنتزهات والحدائق العامة والفضاءات المفتوحة لممارسة الرياضة والترفيه لكل الأعمار... الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المناخية والطبيعية لكل منطقة جغرافية، فهناك مثلا مناطق مهددة بالتصحر وأخرى بالانجراف ومناطق مهيأة أكثر من غير لبعض الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات أو الجفاف.

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 215.

[2] - عبد الحليم محمد، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان لتنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص: 20.

2- أبعاد الثقافة البيئية

وتتشكل الثقافة البيئية في أبعادها التربوية من الأبعاد الثلاثة التالية:[1]

2-1- البعد الوقائي

يتضمن هذا البعد الاستعداد الطوعي والتلقائي لحماية الذات وحماية الآخرين في حالة حدوث الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل، أو في حالة الحوادث مثل الحرائق وحوادث الطرقات، أي الانخراط في ما يمكن تسميته ببرامج الدفاع والسلامة المدنية، وفي هذا المجال يمكن توفير الأبجديات أو الحدود الدنيا للوقاية ومن الطبيعي أن تتجاوز مثل هذه البرامج حدود الأفراد، لذلك يمكن القول أن يكون الفعل ذا طبيعية جماعية ومؤسساتية، ولا يمكن الاحتكام إلا للتجربة والعلم والجماعات والمؤسسات التعليمية بما لها من كفاءات وإمكانيات تعليمية قادرة على إدراج التربية الوقائية في مختلف مستوياتها التعليمية أي من المستوى التحضيري أو الابتدائي مرورا بالإعدادي والثانوي وصولا إلى التعليم العالي وفي كل الاختصاصات مع قيامها بدورات تحسيسية وتدريبية في مختلف المنشآت الاقتصادية والإنتاجية وتوظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في هذا المجال، بهذا وخلال جيل واحد من العمل المتواصل يتمركز السلوك الوقائي في نشاطنا اليومي ويدخل في مجالات ثقافتنا أي يدخل في إطار العادة والتقليد.

2-2- البعد العلاجي

يُتحول في هذا البعد من مستوى الوقاية إلى مستوى العلاج، أي من مستوى تجنب الأخطار وحسن التصرف في حال حدوثها إلى مستوى المواجهة العلاجية لمختلف الأخطار أي من تلك التي تبدو وكأنها محدودة الفاعلية إلى تلك التي تكون أثارها مباشرة وملموسة، ولا يمكن المرور إلى هذا الجانب الثاني إلا بعد الانخراط في الجانب الأول أي أن التدريب يشمل كل الجوانب، إلا انه في المراحل التعليمية الأولى يأخذ البعد الوقائي وفي المراحل التعليمية اللاحقة يأخذ البعد العلاجي، وبتطور هذا الجانب بدوره ليفضي إلى مراحل أخرى، والسلوك العلاجي يقوم بالأساس على الالتزام والانضباط ويتطلب توفر الوسائل العلاجية الفعالة والمقنعة والأقل تكلفة والأسرع نتيجة، فكيف يمكن الانطلاق من الفرد والمرور بالمجموعات الولية كالعائلة أو الأقران ثم المجموعات المعقدة كالمؤسسات الإنتاجية مثلا حيث تملي الضرورة الاجتماع وتفاعل الأفراد في ما بينهم ضرورة العمل وحيث تتميز شبكه العلاقات بالتداخل والتعقد، ثم المجموعات المنظمة كالجمعيات والتعاونيات والنقابات

[1] - عبد الستار السحباني، **مرجع سابق** ، ص ص: 216- 217.

والأحزاب وهي مجموعات تخضع إلى التنظيم الهرمي وتقوم على الانضباط إلا أن الانتماء إلى هذه المجموعات يبقى طوعيا أو إراديا.

2-3- البعد الردعي

تقوم كل الثقافات على تفاعل هذه الأبعاد الثلاثة ولا تستقيم أي ثقافة إذا استثنت بعدا من هذه الأبعاد، والردع هو الجانب العقابي الذي يلزم بنوع من الالتزام بالقيم والأعراف والعادات العامة، ويختلف الجانب الردعي من المستوى القانوني إلى المستوى الثقافي، لان المستوى الأول يسلط أحكاما تتماشى مع طبيعة الجنحة أو الجرم، أما المستوى الثقافي فيستمد جانبه الردعي من مدى استبطان الأفراد للقيم العامة بحيث يلعب كل فرد بشكل مباشر أو غير مباشر دور الرقيب الذي يراقب سلوكه سلوك الاخرين ولا يكتفي بالمراقبة بل المحاسبة وحتى العقاب إن اقتضى الأمر، كما يطور هذا البعد نوعا من المراقبة الذاتية أي أن كل فرد يراقب سلوكه ويلزم نفسه بما يلزم غيره.

كما تعد التشريعات البيئية ركنا مهما لحماية البيئة فهي عبارة عن مجموعة القوانين والأنظمة التي تنظم علاقة الأفراد أو الجماعات بالبيئة بما يؤمن ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والتعامل السليم مع البيئة بما يضمن الحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية[1].

إن مثل هذا التثقيف البيئي سيؤثر حتما في السلوك والمواقف المستقبلية للمواطن بصفة عامة والطالب بصفة خاصة عندما يصبح في موقع اجتماعي ورسمي يتيح له اتخاذ القرارات والمشاركة في إعداد التشريعات بما يساعد أكثر على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2].

وفي الأخير فان ضرورة توفر الإرادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفة في الدول النامية عموما والدول العربية خاصة والتركيز أساسا على قدرات الشباب لما لها من دور فعال في التنمية، من خلال تبني استراتيجيات واضحة المعالم ومحددة الأهداف تنسجم مع السياسة العامة للدولة، وتتكامل مع خطتها التنموية، آخذة بعين الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية المميزة لمجتمع لتكون منطلقا لأهداف تنمية مستدامة.

[1] – حسين علي السعدي، **أساسيات علم البيئة والتلوث**، دار اليازوزي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 395

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 383.

خلاصة الفصل

تنامى الوعي بقيمة الإنسان وأهميته في التنمية خاصة في العقد الأخير من القرن الماضي على اعتباره المحرك الرئيسي لها المستفيد منها، ومن هنا جاء التحول في مفهوم التنمية الذي يعتمد فقط على التقدم الاقتصادي والدخل الوطني المرتفع ، وصار يركز على النواة الأساسية للأمة والمجتمع وهي العنصر البشري ، وجاء مفهوم التنمية البشرية ليتبنى مبدأ التعامل مع الإنسان كمحور لأي مبادرة تنموية.

وانطلاقا من أن وجود إستراتيجية للاستثمار في الرأسمال البشري تعد من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في مجال التعليم على اعتباره أهم مكون للتنمية البشرية ومتطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ففي المجال الاقتصادي يساعد الاستثمار في الرأسمال البشري على تسريع وتيرة بناء اقتصاد قائم على المعرفة من جهة وكذا تعزيز التنافسية الاقتصادية من جهة أخرى، أما في المجال الاجتماعي فإنه تساعد على تقليص معدلات الأمية وزيادة مستويات الرعاية الصحية، بينما في المجال البيئي يعمل على نشر وتعزيز الثقافة البيئية وتوجيه البحوث في مجالات تكون أكثر حماية للبيئية ونظرا لأهمية التعليم فقد تم التركيز عليه في كل فصول وثيقة الأجندة 21.

الفصل الثالث: إستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر

تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري للدراسة سيتم الآن محاولة التعرض للتجربة التنموية التي مرت بها كل من ماليزيا والجزائر، وكذا استعراض إستراتيجية التعليم المطبقة في الدولتين، وأهم النتائج المحققة في مجال تنمية الرأسمال البشري لكل دولة، وفي الأخير سيتم محاولة إبراز آثار نتائج هذه الإستراتيجية على أبعاد التنمية المستدامة، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتضمن:

- التجربة التنموية في كل من ماليزيا والجزائر؛
- إستراتيجية التعليم في كل من ماليزيا والجزائر؛
- آثار إستراتيجية الاستثمار التعليمي على أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: التجربة التنموية في كل من ماليزيا والجزائر

سيتم التطرق في هذا المبحث لأهم المراحل التنموية التي مرت بها كل من ماليزيا والجزائر، وعليه يتناول هذا المبحث:

- التجربة التنموية في ماليزيا؛
- التجربة التنموية في الجزائر.

المطلب الأول: التجربة التنموية في ماليزيا

استطاعت ماليزيا في غضون اقل من أربعة عقود التحول من دولة فقيرة تعاني من مشكلات عرقية واجتماعية خطيرة إلى دولة قادرة على تحقيق معدلات نمو قل نظيرها في الكثير من دول العالم النامي، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة بأي حال من الأحوال، وإنما جاء كنتيجة لجهود متواصلة قامت بها الحكومات الماليزية المتعاقبة معتمدة بذلك على سياسات واستراتيجيات حسب خصوصية كل مرحلة من اجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والالتحاق بمصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020.

وقبل التطرق إلى أهم المراحل التنموية التي مرت بها ماليزيا سيتم التطرق أولا لكيفية صياغة السياسة العامة في ماليزيا وكذا مستوياتها.

1- لمحة عامة عن ماليزيا وكيفية صياغة السياسة العامة ومستوياتها

قبل التعرض لكيفية صياغة السياسة العامة في ماليزيا سيتم تقديم لمحة عامة عن دولة ماليزيا.

1-1- لمحة عامة عن ماليزيا

تقع دولة ماليزيا في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329.846كم^2، العاصمة الفيدرالية كوالالمبور، والعاصمة السياسية بتروجايا وهي مقر الحكومة الاتحادية، نالت ماليزيا استقلالها في 31 أوت 1957 عن التاج البريطاني، عملتها الوطنية هي الرينجيت الماليزي، يصل تعداد السكان إلى 28.7 مليون نسمة وفق إحصاء سنة 2011، وهي تضم مجموعة متعددة من الأعراق والأديان حيث يمثل العرق الملاوي وهم السكان الأصليين نسبة 58% ومعظمهم من المسلمين والعرق الصيني 31% بينما الهنود 9%، فيما 2% تشمل العرقيات الأخرى[1]، الإسلام هو الدين الرسمي للدولة بنص الدستور ويكفل لجميع الطوائف

[1]- **Department Of Statistics,** available on website: www.statistics.gov.my, date of consultation:05/01/2012.

الأخرى ممارسة معتقداتها الدينية بكل حرية، يسيطر الصينيين على أكثر من 60% على النشاط الاقتصادي بينما لا يملك الملايو إلا 35%، والهنود 5%، نظام الحكم ملكي دستوري فيدرالي حيث الملك هو أعلى سلطة في الدولة، ويتم انتخابه لمدة خمس سنوات من بين عدد تسع ولايات، والملك يملك ولا يحكم مثل نظام وستمنستر البريطاني*، السلطة التشريعية يقوم بها البرلمان الذي ينقسم إلى قسمين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والسلطة التنفيذية يمثلها رئيس الوزراء والوزارات.

1-2- صياغة السياسة العامة ومستوياتها

تصاغ السياسة العامة في ماليزيا في صورة خطط طويلة الأجل وأخرى متوسطة وقصيرة الأجل، ومن ثم تأخذ السياسة العامة في ماليزيا من الناحية الرسمية مستويات مختلفة.

أ- المستوى الأول السياسة العامة طويلة المدى

ففي أوسع مستوياتها تأتي خطة السياسة العامة المعروفة باسم (**Outline Perspective Plan (OPP**، والتي عادة ما يمتد نطاق تطبيقها إلى عشر سنوات، باستثناء **OPP1** التي تم العمل في إطارها لمدة 20 عاما، وتعتبر الـ **OPP** خطة حكومية تتضمن تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المختلفة في إطار التناسق بين السياسات المختلفة[1]، ومن ثم فهي تتضمن رؤى وأهداف شاملة بعيدة المدى بالإضافة إلى استراتيجيات تنفيذها، كما تتضمن أيضا تقديرا للنفقات العامة بشكل يتناسب مع الأهداف المرجوة، ومن أمثلة الـ **OPP** السياسة الاقتصادية الجديدة التي تم إطلاقها في الفترة مابين 1971-1990، وأعقبتها السياسة الوطنية للتنمية في الفترة مابين 1991- 2000 ثم سياسة الرؤية الوطنية 2001-2010.

ب - المستوى الثاني الخطة الخماسية الماليزية متوسطة المدى

وعلى المستوى الثاني تأتي الخطة الخماسية والتي يخصص لها نطاق زمني يصل إلى خمس سنوات وتهدف إلى تحقيق أهداف عملية مثل زيادة الناتج القومي الإجمالي والعمل على توزيع ثروات البلاد بشكل يقلل الفجوة العرقية دون الإضرار بأي منها[2]، وتشهد ماليزيا في الوقت الحالي تطبيق الخطة الخماسية العاشرة (2011- 2015).

* نظام وستمنستر هو نظام ديموقراطي برلماني للحكم على غرار السياسة في المملكة المتحدة .هذا المصطلح يأتي من قصر وستمنستر، مقر البرلمان في المملكة المتحدة.

[1]- جابر عوض سعيد، **صنع السياسة العامة في ماليزيا** ، مركز الدراسات الأسيوية، البرنامج الماليزي، القاهرة، 2008، ص: 30 .

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 30.

ج – المستوى الثالث الخطة السنوية الماليزية القصيرة المدى

وعلى المستوى الثالث تأتي الخطة السنوية الماليزية التي تهتم أساسا بتحقيق أهداف قصيرة الأجل، ومن المهم الإشارة إلى إن هذه الخطط بمستوياتها المختلفة تدور في فلك خطة أخرى اشمل يصل مداها الزمني إلى ثلاثين عاما وتعرف برؤية 2020[1]، وقد وضعها محاضير محمد عام 1990 لتحقيق هدف بعيد المدى يتلخص في الوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020.

والجدير بالذكر في هذا السياق هو أن هناك حرصا لدى القيادة الماليزية على مراجعة الخطط السابقة للوقوف على ما انتهت إليه من أهداف، بحيث تستكمل الخطط التالية ما بدأته الخطط السابقة دون الحاجة الى البدء من جديد.

وبالتالي فان الاستمرارية تعد من ابرز الخصائص المميزة لعملية صنع السياسة العامة في ماليزيا، فعلى الرغم من تعدد مستويات صنع السياسة العامة ما بين الخطط طويلة المدى وقصيرة المدى، إلى أن هناك تواصلا وتنسيقا بين الأهداف والسياسات المتضمنة في خطط السياسة العامة المتعاقبة فضلا عن التنسيق بين تلك السياسات والأهداف داخل الخطة الواحدة بما تشتمل عليه من خطط خماسية.كما تهتم الحكومة الماليزية كذلك بمتابعة ومراجعة تنفيذ السياسة العامة ولاسيما في الأحوال التي يكون لها أهدافا اكبر من الميزانية المخصصة.

2– المراحل التنموية التي مرت بها ماليزيا

مرت التجربة التنموية في ماليزيا بخمسة مراحل أساسية على النحو الأتي: [2]

المرحلة الأولى: سياسة التوسع في الصادرات **(*EEP*)** (1957– 1970)؛

المرحلة الثانية: السياسة الاقتصادية الجديدة **(NEP)** (1971-1990)؛

المرحلة الثالثة: السياسة الوطنية للتنمية **(*NDP*)** (1991- 2000)؛

المرحلة الرابعة: سياسة الرؤية الوطنية ***(NVP)*** (2001- 2010)؛

المرحلة الخامسة: رؤية ***vision* 2020** 2011- 2020.

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص: 30.

[2] - Izumi Ohno & Kenichi Ohno, **Dynamic Capacity Development in East Asian Industrialization**, Graduate Institute for Policy Studies GRIPS, japan, 2008, .p: 11. available on website: www.grips.ac.jp/, date of consultation : 07/01/2012.

2-1- المرحلة الأولى: سياسة التوسع في الصادرات *(EEP) (1957- 1970)**

قبل عام 1970، سياسة التنمية في ماليزيا كانت تهدف في المقام الأول إلى تعزيز النمو مع تركيز قوي على الصادرات، فقد تبنت الحكومة سياسة تسمى سياسة إحلال الواردات مباشرة بعد الاستقلال وكان الهدف الرئيسي هو تقليص الاعتماد على المنتجات المستوردة ومنه تقليص التبعية الخارجية، ثم اتبعتها بسياسة التوسع في التصدير (EEP) حتى سنة 1968 من اجل زيادة الصادرات والمتمثلة أساسا في السلع الخام مثل القصدير والمطاط والنفط وهي موارد طبيعية تزخر بها ماليزيا، وبفضل هذه السياسة استطاعت ماليزيا أن تحقق معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 6% في تلك الفترة أي من 1957 – 1968، غير أن التوزيع غير العادل لثمار ذلك النمو احدث اختلالات اقتصادية واجتماعية بين الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي، أدت إلى وقوع أعمال شغب عرقية في عام 1969 وعلى اثر هذه الأحداث عملت الحكومة على تبني سياسة تنموية جديدة من اجل علاج هذه الاختلالات. وعليه يمكن اعتبار هذه المرحلة بالممهدة والفاصلة بالنسبة للمراحل الأخرى.

2-2-المرحلة الثانية: السياسة الاقتصادية الجديدة *(NEP)(1971-1990)

هدفت هذه الخطة إلى تصحيح الاختلالات التي ظهرت في المرحلة السابقة من خلال خفض معدل الفقر تدريجيا حتى القضاء عليه، وذلك بزيادة معدل الدخل وإيجاد فرص عمل أكثر لجميع الماليزيين بمعدل يمكن من تخفيض مستوى البطالة وصولا إلى الاستخدام الكامل للقوة العاملة، كما هدفت إلى إحلال التوازن الاقتصادي في المجتمع كي يسود الاستقرار. واستمر العمل بها لمدة 20 عاما (1971-1990)، وقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال أربعة خطط مدة كل واحدة منها 5 سنوات كمايلي:

الخطة الماليزية الثانية MP2 (1971- 1975).

الخطة الماليزية الثالثة MP3 (1976-1980).

الخطة الماليزية الرابعة MP4 (1981-1985).

الخطة الماليزية الخامسة MP5 (1986-1990).

وشددت السياسة الاقتصادية الجديدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السعي لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي كوسيلة لخلق الانسجام والوحدة في الدولة التي تضم العديد من

* *EEP : Export Expansion Policy.*
* *NEP : New Economic Policy*

العرقيات وكان الهدف الأسمى هو تحقيق الوحدة الوطنية، ومن اجل تحقيق هذه الغاية تم وضع هدفين رئيسين هما:[1]

– الحد من الفقر المطلق بغض النظر عن العرق من خلال رفع مستويات الدخل وزيادة فرص العمل لجميع الماليزيين.

–إعادة هيكلة المجتمع من اجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية وذلك للحد من والقضاء التدريجي على التمييز العرقي في النشاطات الاقتصادية.

ومما ساعد السياسة الاقتصادية الجديدة على النجاح هو معدلات النمو السريعة والتي كانت تعتبر شرطا أساسيا لتوفير الفرص الاقتصادية للفئات المحرومة من الفقراء لتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر المدقع والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية السائدة، ومن بين أهم نتائج السياسة الاقتصادية الجديدة نذكر:[2]

– امتلاك المالاويين وهم السكان الأصلين في ماليزيا ما نسبته 20 % من الثروة الوطنية عام 1990 بعدما كانت لاتتجاوز 4% سنة 1970، حيث كانت مرتكزة في يد الصينيين الذين ارتفعت حصتهم هم أيضا من 37% سنة 1970 إلى 46% سنة 1990على حساب حصة الأجانب، كما ارتفعت نسبة مشاركة المالاويين في المهن والقطاع الخاص خاصة في مجال الطب من 4% إلى 28%، المهندسين من 7% إلى 35%، في نفس الفترة.

– انخفضت نسبة الأسر التي تعيش تحت مستوى خط الفقر 49.3% سنة 1970 إلى 17.1 % سنة 1990.

كما زادت الصادرات الماليزية في هذه الفترة حيث تضمنت هذه الصادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والمواد الكيماوية، والأطعمة المصنعة، والمنسوجات، والخشب المصنّع، والمنتجات المطاطية وفي نفس الوقت، أُسّست أيضاً صناعة الفولاذ، والسيارات والصناعات الثقيلة، وكانت هذه النتائج مشجعة للحكومة الماليزية لكنها لم تحقق الأهداف المسطرة كاملة، ما أدى بها إلى تبني سياسة جديدة من اجل مواصلة جهودها التنموية.

وبسبب الأحداث التي وقعت في بداية السبعينات من القرن الماضي فان السياسة الاقتصادية الجديدة تعتبر عند المحللين التشريع الأكثر تأثيرا في مجال التعليم حيث اهتمت الدولة من خلالها بتحقيق المساواة في

[1] - Economic Planning Unit**, Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, 2005, p:7.

[2] - Economic Planning Unit, **First Outline Perspective Plan**, available on website: www.epu.gov.my, date of consultation:05/01/2012.

التعليم بين الأعراق مع التركيز على أهمية التركيز على التعليم الخاص والتعليم التقني بالاضاقة إلى أهمية تعليم اللغة الانجليزية إلى جانب اللغة المالاوية[1]. وهو ما يبرز اهتمام الدولة في هذه المرحلة بتنمية الموارد البشرية من ناحية نص الدولة على أهمية إيجاد القوة العاملة المدربة والمنتجة ذات الكفاءة والخبرة المطورة التي تستطيع من خلالها مواجهة تيار العولمة وخاصة في المجال الاقتصادي وذلك من خلال التسلح بالتعليم والتدريب والقدرة على التواصل باللغة الثانية للدولة وهي اللغة الانجليزية التي تعد اللغة الأساسية للتجارة العالمية، مع التمسك بلغتها القومية وقيمها المعنوية، هذا وقد اتجهت الحكومة الماليزية منذ الاستقلال لوضع أول سياسة قومية خاصة بالعلوم والتكنولوجيا تم من خلالها التركيز على عاملين أساسيين : العامل الأول: تنمية الموارد البشرية المتخصصة في مجال العلم والتكنولوجيا من خلال التركيز على تنميتها العقلية والعلمية منذ الصغر والعامل الثاني زيادة القوة العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا.

2-3-المرحلة الثالثة: السياسة الوطنية للتنمية* ***(NDP)*** **1991- 2000**

وبحلول نهاية عام 1990 كانت نهاية الفترة المخصصة للعمل بـ السياسة الاقتصادية الجديدة فقامت الحكومة بإتباعها بسياسة تنموية جديدة عرفت باسم السياسة الوطنية للتنمية للفترة 1991 – 2000، وتم تطبيقها من خلال:

الخطة الماليزية السادسة MP6 (1991-1995).

الخطة الماليزية السابعة MP7 (1996-2000).

وتعتبر السياسة الوطنية للتنمية استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة من اجل تعزيز التنمية المتوازنة وتحقيق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية من أجل القضاء على الاختلالات العرقية، كما أنها هذه المرة ركزت كثيرًا على التنمية البشرية وخلق ثقافة عمل تتميز بالمهارة والانضباط، ومن الأهداف التي تسعى لتحقيقها:[2]

- تحقيق الوحدة الوطنية.
- القضاء على الفقر بغض النظر عن العرق.

[1] - Economic Planning Unit**, Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, 2005, p:76.

* ***NDP : National Development Policy.***

[2] -Economic Planning Unit, **Second Outline Perspective Plan**, available on website: www.epu.gov.my, date of consultation:05/01/2012.

– إعادة هيكلة المجتمع وتحقيق التنمية المتوازنة.

– تعزيز التنمية المستدامة من خلال زيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين نوعية الحياة لكافة الماليزيين دون استثناء.

– تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيزه.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف تبنت مجموعة من الاستراتيجيات منها:

– تحفيز المستثمرين الأجانب من خلال التسهيلات المالية والإدارية والفنية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل خلق المزيد من فرص العمل .

– تنمية الموارد البشرية لرفع مستوى إنتاجية و كفاءة اليد العاملة وتزويدها بأحدث المعارف والتقنيات.

– تطوير الصناعات القائمة على المعرفة.

ومنه جاءت السياسة الوطنية للتنمية من اجل التركيز أكثر على التنمية البشرية وتطوير قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بهدف تسريع الانتقال إلى اقتصاد المعرفة وفي هذا السياق أنشئت الدولة المجلس الوطني لتنمية المعلومات عام 1994، وفي عام 1996 تم طرح الأجندة الوطنية لتقنية المعلومات وإطلاق مشروع الممر السريع للوسائط الإعلامية المتعددة والمعروف باسم Multi –Media Super Corridor ليكون محركا للنمو في القرن الحادي والعشرين ولتصبح ماليزيا مركزا عالميا للتقنية بحلول عام 2020 والرقي إلى مصاف الدول المتطورة.

وجاءت هذه الخطة لتدفع سياسات التنمية الماليزية في كافة المجالات ومنها المجال التعليمي، حيث تبنت هدفا أساسيا للسياسات التعليمية تمثل في خلق القوة البشرية اللازمة للدولة من اجل تلبية احتياجات الأساسية والمتجددة، فقد تم التأكيد على زيادة جودة وكفاءة النظام التعليمي وتطوير المناهج التعليمية وكذا إتاحة فرصة اكبر لدراسة العلوم والرياضيات بما يتوافق مع ما متطلبات العصر ومقتضيات السياسات التنموية التي تنتهجها الدولة[1].

وقد ركزت الخطة على بناء المزيد من المدارس لاستيعاب المزيد من الطلاب خاصة في المرحلة الابتدائية وتوفير التسهيلات المادية لطلاب المناطق الريفية حتى لا يتسربوا من التعليم.كما عملت هذه الخطة على زيادة

[1] - Economic Planning Unit**, Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, 2005, p:77.

أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية خاصة في اختصاص العلوم والرياضيات وتوسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكذا ضرورة الاهتمام بتخريج الكفاءات اللازمة للعمل في مجال التصنيع[1].

أما في التعليم الجامعي فقد عملت السياسة على إصلاح هذا النظام من اجل مواكبة التطورات المتسارعة التي مرت بها ماليزيا مع إفساح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص ضمن شروط معينة أهمها جودة التعليم وتحقيقه لمتطلبات الدولة، وقد حددت السياسة الوطنية للتنمية أربعة أهداف أساسية للتعليم الجامعي في هذه المرحلة هي:[2]

- التوسع في استيعاب الطلاب في مجالات العلوم والهندسة.
- تطوير التعليم الجامعي وبحث إمكانيات تصديره.
- تحسين القدرة على البحث العلمي والتطوير.

2-4- المرحلة الرابعة: سياسة الرؤية الوطنية *(NVP)* (2001- 2010)

بدأت ماليزيا القرن الجديد بإطلاق سياسة تنموية جديدة تستهدف بناء الاقتصاد التنافسي كمرحلة انتقالية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي وفقا للرؤية التنموية **vision 2020** التي تحول ماليزيا في النهاية من اقتصاد قوامه الإنتاج إلى اقتصاد قوامه المعرفة وعرفت هذه السياسة باسم سياسة الرؤية الوطنية للفترة 2001-2010، ومن اجل تنفيذ هذه السياسة فقط ضمنتها الحكومة الماليزية في خطتين هما:

الخطة الماليزية الثامنة MP8: (2001-2005).

الخطة الماليزية التاسعة MP9: (2006- 2010).

ومن اجل الوصول إلى هذا الهدف فقد تم إعداد المخطط الاستراتيجي للاقتصاد المعرفي والذي ارتكز على سبعة عناصر أساسية ومجموعة من التوصيات بشأن تفعيل كل منها، نذكر منها:[3]

- توفير الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا.
- توفير البنية الأساسية والحوافر اللازمة لتطبيق المعرفة في كافة القطاعات.
- تنمية القدرة على التعامل وتطبيق العلوم والتقنية في مختلف المجالات وخاصة تقنية المعلومات والاتصالات.

[1] - ibid, p p:77-78.

[2] - Economic Planning Unit, **Second Outline Perspective Plan**, available on website: www.epu.gov.my, date of consultation:05/01/2012

[*] *NVP : National Vision Policy*.

[3]- Economic Planning Unit, **Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, 2005, p:8.

- إشراك القطاع الخاص بصورة فاعلة.
- زيادة كفاءة المؤسسات الحكومية.
- تسريع بناء الحكومة الالكترونية.
- تضييق الفجوة المعرفية والرقمية بين مختلف المناطق بماليزيا.

ركزت هذه الخطة على الاهتمام بوسائل نقل المعرفة من اجل بناء اقتصاد يقوم على المعرفة، وذلك بمراعاة عنصر الجودة في برامج التعليم، والعمل من اجل وتقليص الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية باعتبارها احد المشكلات الأساسية التي يعاني منها النظام التعليمي الماليزي.فقد نصت الخطة على استمرارها في إجراء محاولات الإصلاح اللازمة لكفاءة وجودة التعليم في كافة المراحل من خلال تكثيف استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خاصة في المناطق الريفية. كما ركزت الخطة على بناء المزيد من المدارس الثانوية لاستيعاب المزيد من الطلاب بالإضافة إلى إجراء تعديل على قانون التعليم الصادر عام 1996 من اجل إدخال بعض التعديلات اللازمة منها إعادة صياغة خطة الدراسة في المرحلة ما قبل المدرسة مع ضرورة التنسيق بين مدارس القطاع العام والخاص.بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الدور الذي يقوم في إنشاء المؤسسات الجامعية الخاصة.

من خلال ما سبق فان هذه الخطة ركزت على الاهتمام بوسائل نقل المعرفة وتهيئة الظروف الملائمة سواء البشرية أو المؤسساتية أو البنية التحتية من اجل تسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد يقوم على المعرفة.

2-5- المرحلة الخامسة: رؤية vision 2020 (2011- 2020)

رؤية 2020 مفادها أن تصبح ماليزيا مجتمعا علميا متقدما كثيف المعرفة، ويكون اقتصادها قادرا على التكييف والابتكار والإبداع واكتساب التقنيات الحديثة في نظم الإنتاج والاتصالات والمعلومات، وقد استهدفت الرؤية المطروحة التحرك وفق مسار زمني ينقل ماليزيا من مجتمع المعلومات حتى عام 2005 إلى مجتمع المعرفة عام 2010 ثم إلى مجتمع تتأصل فيه القيم المعرفية من 2010 إلى 2020 ويتم في ضوء ذلك التوسع في تطبيق المعرفة في مجالات الإنتاج القائمة، فضلا عن تنمية صناعات جديدة كثيفة المعرفة، وقد تبلور الهدف الكمي وراء الرؤية المستقبلية في تحقيق معدل نمو اقتصادي يقدر ب 7% على امتداد الفترة حتى عام 2020 لترتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى تسعة أضعاف ما هو عليه عام 1970. وهي تنفذ من خلال الخطة الماليزية العاشرة والحادية عشر.

رؤية 2020، خطة واجبة التنفيذ وضعتها الدولة لتحقيق هدف أساسي هو أن تصبح ماليزيا في صفوف الدولة المتقدمة بمجئ عام 2020، حيث تضمنت هذه الرؤية تحديات مهمة من بينها قضية التعليم وتنمية الموارد البشرية، حيث تم النص على أن ماليزيا وبرغم امتلاكها لأفضل التطم التعليمية في العالم الثالث فيجب عليها ألا تركن لذلك بل تواصل سعيها نحو مزيد من تحسين مستويات التعليم لرفع مهارة الشعب وتحسين كفاءتهم اللغوية، ودفعهم نحو التميز، وهو الجهد الذي يتحقق من خلال تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص من اجل تحقيق توازن صحيح بين الكفاءة العلمية والكفاءة التكنولوجية.

ومن خلال ماسبق يتجلى لنا مكانة الموارد البشرية في التجربة التنموية وأهميتها في تحقيق التنمية المنشودة وذلك من خلال الاهتمام بها وإعدادها علميا وتدريبيا بما يتماشى ومتطلبات كل مرحلة، ويعد الاستثمار في التعليم من أهم الاستراتيجيات التي تتبعها ماليزيا كمكون رئيسي لرأسمال البشري من اجل تحقيق الأهداف المخطط لها، وتبرز مكانة التعليم في الفكر التنموي الماليزي من خلال ماتحظى به وزارة التعليم من مكانة خاصة إذ لا نجد رئيسا من رؤساء وزراء ماليزيا إلا وقد سبق له شغل منصب وزير التعليم باستثناء رئيس الوزراء الأول.

المطلب الثاني: التجربة التنموية في الجزائر

تبنت الجزائر بعد الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقلية للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستدمارية الطويلة، فقد اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات من القرن الماضي والمعتمد على المشروعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج.

وفكرة هذا النموذج هي محاولة بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية، وخلق مناصب شغل ووقف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية الضرورية، ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية، أي استرجاع الثروات الوطنية المتمثلة في الأراضي، البنوك ، المناجم ، المحروقات... .

وعليه يمكن تقسيم التجربة التنموية في الجزائر إلى 3 مراحل، المرحلة الأولى من 1962 إلى 1989 والمرحلة الثانية من 1990 إلى 1999 والمرحلة الثالثة من 2000 إلى 2014.

1- المرحلة الأولى من (1962 – 1989)

تميزت هذه المرحلة بإعادة بناء ما دمره الاحتلال ومحاولة تحقيق الانطلاقة التنموية من خلال مخطط ثلاثي اتبع بمخطط رباعي أول وثاني ومخطط خماسي أول وثان، وشهدت هذه المرحلة الجيل الأول من الإصلاحات كإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية وقانون استقلالية المؤسسات، وفيما يلي سيتم تناول أهم ما جاء في كل مخطط.

1-1- المخطط الثلاثي (1967 – 1969)

عرفت الفترة الممتدة من (1963 _ 1966) استثمارات متواضعة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف مردودية ومحدودية الإمكانيات البشرية والمادية، ومنه جاء المخطط الثلاثي(1967- 1969)، الذي يعتبر أول محاولة للتخطيط الجزائري وكانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي التمهيد ووضع الأسس اللازمة للخطة الرباعية الأولى، أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات التالية (1970–1973) وكانت أهداف هذه الخطة تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية، اجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه[1].

كما أن الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع. لقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية.

1- 2- المخطط الرباعي الأول (1970 -1973)

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وكذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غاية هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد مستقل، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية. وحددت نسبة النمو السنوي بـ 9 % وهذا ما استلزم استثمارات عمومية ضخمة

[1] - محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص: 159.

قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل من اجل تسريع عملية التنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية للوفاء بالحاجيات المادية والخدماتية للسكان[1].

1-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر. وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن 46% وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% و استلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية. وكانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى وهو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال وتوفير مناصب الشغل.

وكان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، وتستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية والبتروكيمياء والأسمدة الكيماوية والإسمنت. وفيما يتعلق بالاستثمارات في صناعة الحديد والصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصلب المستهلكة على نطاق واسع[2]، غير أن الانعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية العالمية، والانهيار الواسع الذي عرفته عمليات التنمية على المستوى الدولي وما ترتب عنه من تردي للأوضاع الاقتصادية، أثر بشكل بالغ على الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد التدهور الكبير لأسعار المحروقات وانخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمة الديون و ما نتج عنه من عجز في تلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الأساسية المستوردة.

وفي ظل هذه الظروف، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد.

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 193.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 255.

والجديد في الإجراءات الإصلاحية والمعبر عنها في هذين المخططين هو : الإعلان عن إصلاحات لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات وتشجيع للقطاع الخاص.

1-4- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

شهدت هذه الفترة انتهاج سياسة تنموية جديدة، حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الاقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التي لم تعطي لها الأولوية من قبل، بالإضافة إلى معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات، هذا إلى جانب الاهتمام بالهياكل القاعدية كالطرقات السريعة، الجسور...[1] .

1-5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقا للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) والذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول. ولكن في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، وتفاقم حدة الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم.

ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتيجية استثمارها حيث ركزت على:[2]

- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، مما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة.
- المحافظة على استقلالها الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وذلك من خلال الاستعمال الأفضل لطاقات الانجاز وتحسين التحكم في الورشات وترقية تأهيل اليد العاملة.

وقد أبرزت هذه المرحلة حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه المحيط الدولي وساهمت في تبرير توجه المخططين الجزائريين نحو تعديل الأهداف المحددة بموجب المخطط والشروع في توجيه الاقتصاد والتخطيط نحو لا مركزية واستقلالية أكبر من ذي قبل ليفسح المجال أمام مبادرات الأعوان الاقتصاديين ولتطوير استخدام آليات التنظيم الاقتصادي.

[1] - محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص: 07.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص: 133.

وبشكل عام يمكن القول أن الجزائر استطاعت في هذه المرحلة أن تُكَوِن نسيجا صناعيا مهما يعد من أهم المكتسبات الجزائرية، حيث تم إنشاء أكثر من خمسين شركة وطنية في مختلف القطاعات، فضلا عن بعض المكاسب الاجتماعية أهمها تلك المرتبطة بديمقراطية التعليم والصحة، من خلال تشييد العشرات من المدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات والمستوصفات، لكن فشل الاقتصاد الجزائري بشكل عام في تحسين الإنتاجية وتشجيع الاستثمار.

2- المرحلة الثانية من (1990 – 1999)

عرف الاقتصاد الجزائري في مرحلة التسعينات وضعا صعبا للغاية، تمثل في اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى، وخاصة ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يدخل في مرحلة من الانكماش الخطير وهذا ما أجبر العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية على إشهار إفلاسها، وقد عرفت هذه المرحلة كذلك وضعا سياسيا متميزا دخلت فيه الجزائر في دوامة من العنف والتدمير[1]. وعليه قامت السلطات الجزائرية محاولة منها لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي الخطير بوضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية شرع فيها منذ سنة 1989 مدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية .

وقد أظهرت هذه الإصلاحات في البداية محدوديتها بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة، حيث عرفت تطبيق الإجراءات المتضمنة الإصلاح تأخرا كبيرا ، الأمر الذي لم يحقق تحسنا في وضع الاقتصاد الجزائري، بل أن الأزمة تعمقت أكثر فارتفعت الديون، وازداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي سوءا ، في ظل أجواء سياسية غير مستقرة.

وتعتبر نهاية 1993 وبداية سنة 1994، أعلى قمة في الأزمة الاقتصادية الجزائرية، حيث تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بصفة خطيرة جدا، ووجدت الجزائر نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها، حيث بلغ الدين الخارجي حوالي 30 مليار دولار، إضافة إلى استمرار انخفاض أسعار البترول واستحالة الحصول على قروض جديدة، حملها إلى قبول بإجراء عملية جدولة لديونها مع كل ما تحمله من شروط واملات من طرف صندوق النقد الدولي مثل برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول من أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ومن أهم أهداف هذا البرنامج يمكن ذكر:[2]

[1] - شفيق أحمين ،**التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**، مطبعة النور، الجزائر، 1999، ص: 135.

[2] - علي بطاهر، **سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص: 183.

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.

- التقليص من الكتلة النقدية.

- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

- الاستمرار في عملية تحرير المؤسسات العمومية الاقتصادي .

وكذا برنامج التصحيح الهيكلي من أفريل 1995 إلى مارس 1998 ومن أهداف هذا البرنامج، يمكن ذكر:[1]

- إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق والمحافظة على مستوى التشغيل الدائم.

- مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية.

- البدء بخصخصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي.

- الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.

3- المرحلة الثالثة من (2000- 2014)

عرفت هذه المرحلة ارتفاع محسوس في أسعار البترول إضافة إلى استعادة الجزائر لاستقرارها السياسي والأمني ما ساعد في إطلاق ثلاث برامج للتنمية هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة (2001-2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2010-2014).

3-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

برنامج الإنعاش الاقتصادي امتد على الفترة (2001-2004) كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ نسبة 6.8% في سنة 2003، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.

3-2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

أما برنامج دعم النمو الاقتصادي فقد رصد له مبلغ 150 مليار دولار، بهدف تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 184.

والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية، ومن بين أهم النتائج المحققة تسجيل نسبة نمو خارج قطاع المحروقات تقدر ب 6.1%، ارتفاع احتياطي الصرف إلى 143 مليار دولار نهاية سنة 2008، كما تم تسجيل تراجع نسبة البطالة من 17.7% سنة 2004 إلى 10.2% سنة 2009[1].

3-3- البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

خصصت الجزائر للسنوات الخمس المقبلة (2010- 2014) غلافا ماليا يقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات من اجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة، وقد تم تقسيم قيمة البرنامج 286 مليار دولار التي تعتزم السلطات العمومية استثمارها بين سنتي 2010 و2014 إلى برنامجين هامين: استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز من سكك حديدية وطرقات سريعة والتزويد بالماء الشروب...، بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار، كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار للمشاريع الجديدة[2].

وإجمالا ستوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية.في كافة القطاعات كالتربية والتعليم العالي، البحث العلمي، التكوين المهني، الصحة، السكن، الطاقة، النقل...، ونسبة 40% من إجمالي المخصصات للبرنامج الخماسي تمثل اهتمام السلطات الجزائرية بالموارد البشرية والاستثمار فيها من اجل تحسين كفاءاتها ومهاراتها وهو الأساس الذي سيمكن من تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني على المنافسة في عالم يتغير بوتيرة سريعة ويتجه بإصرار نحو اقتصاد جديد مبني أساسا على المعرفة.

المبحث الثاني: إستراتيجية التعليم في كل من ماليزيا والجزائر

أصبح لزاما على الدول التي تطمح في الرقي والتقدم أن تكون لها إستراتيجية واضحة في مجال التعليم بهدف توفير رأسمال بشري متميز وقادر على مواكبة تطورات العصر وتحقيق متطلباته من جهة، وتحقيق الأهداف التنموية للدولة من جهة أخرى، ومنه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى إستراتيجية التعليم في كل من ماليزيا والجزائر واهم النتائج المحققة. وعليه يتناول هذا المبحث:

[1]- Le Gouvernement Algérien **, Algérie [2eme] rapport National Sur Les Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement**, septembre 2010, p: 15.

[2] -وزارة الشؤون الخارجية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، الجزائر 24 ماي 2010، ص: 03، نقلا عن الموقع: .www.mae.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/22.

- إستراتيجية الاستثمار التعليمي في المنظومة التعليمية الماليزية؛
- إستراتيجية الاستثمار التعليمي في المنظومة التعليمية الجزائرية؛
- أهم النتائج المحققة.

المطلب الأول: إستراتيجية الاستثمار التعليمي في المنظومة التعليمية الماليزية

منذ أن استقلت ماليزيا عام 1957 عن الاحتلال البريطاني أصبح التعليم جزءًا لا يتجزأ من السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة، لذلك تعرض قطاع التعليم لتغيرات وعمليات تطوير مستمرة ودائمة عبر تلك السنوات، وخلال السنوات الثلاثين الماضية قامت الدولة بجهود كبيرة للغاية من أجل توحيد جميع فئات المجتمع وكانت أداتها في ذلك النظام التعليمي الموحد بما فيه من منهج وطني والتأكيد على استخدام اللغة القومية باعتبارها أداة التدريس والاتصال، وشهدت تلك الفترة تزايدًا كبيرًا في معدلات الالتحاق في مختلف المراحل التعليمية، وتجدر الإشارة هنا أن مسؤولية التعليم في ماليزيا كانت من صلاحيات وزارة التعليم بشقيه التعليم المدرسي والعالي، ولكن في سنة 2004 انقسمت إلى وزارتين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، قبل التطرق إلى إستراتيجية التعليم في ماليزيا سوف يتم التعرض إلى المنظومة التعليمية في ماليزيا ومراحلها .

1- مكونات المنظومة التعليمية في ماليزيا

تتكون المنظومة التعليمية في ماليزيا من ثلاثة قطاعات هي: التعليم العام وتشرف عليه وزارة التعليم، التدريب (التكوين المهني) وتشرف عليه وزارة الموارد البشرية، والتعليم العالي وتشرف عليه وزارة التعليم العالي، وفمايلي سيتم تناول مكونات ومراحل كل قطاع على حدى.

1-1- التعليم العام

يتكون نظام التعليم العام في ماليزيا من عدة مراحل كمايلي:

أ- التعليم ما قبل المدرسة

يلتحق أطفال ماليزيا برياض الأطفال في سن الرابعة إلى السادسة وقد جعل قانون التعليم لعام 1996 مرحلة التعليم ما قبل المدرسة جزءًا من نظام التعليم الوطني وتلتزم جميع رياض الأطفال في ماليزيا بتدريس الخطوط العريضة للمناهج التي تقدمها لهم وزارة التعليم، والتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة في ماليزيا مجاني وتوفره العديد من الهيئات الحكومية والهيئات الخاصة والمنظمات التطوعية.

وتتمثل الأهداف العامة للتعليم ما قبل المدرسة في تمكين الأطفال من تحقيق ما يلي: [1]

- تنمية حبهم لوطنهم.
- إتباع التعاليم الدينية في الحياة.
-احترام اللغة الوطنية واستخدامها.
-استخدام اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.
-تشجيع حب الاستطلاع والإبداع.

ب - التعليم الابتدائي

التعليم في المرحلة الابتدائية مجاني ويمتد لمدة ست سنوات، يلتحق بهذا التعليم الأطفال في سن السادسة، ويهدف إلى ضمان التنمية الشاملة والمتوازنة والمتكاملة لقدرات الطفل والتي تتضمن الجوانب العقلية،الروحية، الانفعالية والبدنية، ولذلك يسعى التعليم الابتدائي إلى تمكين الأطفال مما يلي: [2]

-إجادة اللغة الماليزية باعتبارها اللغة الوطنية واللغة الرسمية للبلاد.
-إجادة المهارات وهي الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة.
-إجادة المهارات الحسابية.
-تعلم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.
-الحساسية نحو البيئة والاهتمام بها.
-العناية بصحة الفرد.
-تدعيم القيم الوطنية.

وهناك نوعان من المدارس الابتدائية الماليزية، الأولى تقدم للطلاب الماليزيين، وتكون لغة الدراسة بها اللغة الماليزية، والنوع الآخر من المدارس مدارس تقدم للطلاب الصينيين والتأميل، حيث يتم التدريس فيها بلغاتهم الأصلية مع اعتبار اللغة الماليزية مادة إجبارية أيضًا، وتدرس اللغة الإنجليزية في جميع المدارس كلغة ثانية وينتقل التلاميذ آليًا بين صفوف تلك المرحلة من الصف الأول حتى الصف السادس مع إجراء عملية التقييم المدرسي

[1]- Ministry of Education**, Malaysian Education System**, available on website:www.moe.gov.my, date of consultaion: 07/01/2012.
[2]- Ibid**.**

بشكل دائم. وعند إتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية يتقدم التلاميذ إلى امتحان عام يسمى الامتحان التحصيلي للمدرسة الابتدائية.

ج – التعليم الثانوي

يتكون التعليم الثانوي في ماليزيا من حلقتين:

التعليم الثانوي الأدنى أو التعليم الإعدادي **Lower Secondary School** ويمتد مدة ثلاث سنوات (ولكنه يمتد أربع سنوات بالنسبة للتلاميذ الصينيين والتاميل) وذلك حيث يضاف إليهم عام حتى يساعدهم على اكتساب إتقان اللغة الماليزية حيث إنها لغة التدريس في المدارس الثانوية.

– وعند إتمام برنامج الدراسة لمدة ثلاث سنوات في المدرسة الإعدادية يتقدم الطلاب للامتحان النهائي الذي يؤهلهم إلى الالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا **Upper Secondary School** والتي مدتها عامان، وتقدمها مجموعة من المدارس الأكاديمية والفنية والمهنية والدينية.

وتهدف المدرسة الثانوية إلى تمكين الطلاب من تحقيق ما يلي: [1]

–زيادة إتقانهم للغة حتى يمكن التواصل بشكل فعال مع التركيز على إتقان اللغة الماليزية باعتبارها اللغة الرسمية لاكتساب المعرفة ولتحقيق الوحدة الوطنية.

–اكتساب المعرفة وتنمية المهارات المختلفة من حيث التفكير الناقد والتفكير الإبداعي.

–مسايرة التقدم التكنولوجي والتسارع في جوانب المعرفة المختلفة.

– الوعي بأهمية صحة الفرد والمحافظة عليها.

– اكتساب القيم الأخلاقية وممارستها.

يتعين على الطلاب الصينيين والتأميل أن يدرسوا لمدة عام قبل التحاقهم بالمدرسة الثانوية والهدف من ذلك هو:

–تمكين الطلاب من إجادة اللغة الماليزية حتى يستطيعوا مواصلة دراستهم بالمدرسة الثانوية.

–تمكين الطلاب من التواصل الفعال باستخدام الانجليزية باعتبارها اللغة الثانية.

وبعد أن ينتهي الطالب من دراسة تلك المواد يتقدم للاختبار النهائي الذي يؤهله للحصول على شهادة يستطيع بها أن يلتحق بالمدرسة الثانوية العليا.

[1]- Ibid.

ويقدم التعليم في المستوى الثانوي الأعلى **Upper Secondary Level** في عدة مستويات منها المدارس الأكاديمية والمدارس التقنية والمدارس المهنية، ويلتحق الطلاب بكل نوع من تلك المدارس تبعًا لأدائهم في امتحان المدرسة الثانوية الدنيا، وتستمر الدراسة في تلك المرحلة لمدة عامين ورغم أن الدراسة في تلك المرحلة تتضمن مسارات أكاديمية وتقنية ومهنية إلا أنها تعد دراسة عامة.

د – التعليم بعد المرحلة الثانوية Post Secondary education

يعد هذا النوع من التعليم الطلاب للحصول على شهادة المدارس العليا الماليزية، ويقدم هذا النوع من التعليم مجموعة من المقررات التي على الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات دراستها لمدة عامين، وبعد النجاح في تلك المدارس يكون خريجوها مؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي.

1-2- التدريب (التكوين المهني)

وتشرف عليه وزارة الموارد البشرية والتي تدير حاليًا أربعة عشر معهدًا للتدريب الصناعي، تعرض معاهد التدريب الصناعي برامج تدريب للمهارات الصناعية في المستويات الأساسية والمتوسطة والمتقدمة لمستوى ما قبل التوظيف أو التوظيف دون خبرة. يشمل ذلك برامج التدريب المهني في الحرف الميكانيكية والكهربائية والبناء والطباعة بالإضافة إلى برامج ترقية المهارات وتدريب المحاضرين. تقوم الوزارة أيضًا بالإشراف على مركز تدريب المحاضرين والمهارات المتقدمة ومعهد اليابان- ماليزيا الفني وأربع مراكز تكنولوجية متقدمة.

1-3- التعليم العالي

وتشرف عليه وزارة التعليم العالي ويقدم فرصًا لمواصلة الدراسة الأكاديمية وزيادة المعرفة في أحد التخصصات المتوفرة ويهدف إلى إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة، كما يمنح هذا النوع من التعليم التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع وتتضمن مؤسسات التعليم العالي ثلاثة أنواع: الجامعات والكليات المتوسطة والمؤسسات البوليتكنيكية وتتراوح مدة الدراسة في هذا النوع من التعليم بين ثلاث إلى أربع سنوات.

ومن بين أهم الجامعات الماليزية هناك الجامعة الإسلامية الدولية وهي جامعة دولية في طبيعتها حيث تشرف عليها جهات دولية عديدة، وهي لا تكتفي بالدراسات الإسلامية الدينية فقط ولكنها تشتمل على جوانب عديدة وشاملة من المعرفة ، وكذا جامعة الملايا التي تعتبر من أقدم الجامعات الماليزية، والجامعة الماليزية

للتكنولوجيا والتي تعد الرائدة على مستوى ماليزيا ككل في المجالات الهندسية والتكنولوجيّة، وهي أكبر الجامعات بلا منازع بين الجامعات القائمة على أسس هندسية، جامعة بوترا وهي الجامعة الأولى في البحوث العلمية في ماليزيا. وبعد التطرق إلى مكونات المنظومة التعليمية والتدريبية في ماليزيا سيتم التطرق الآن إلى إستراتيجية كل قطاع على حدى.

2- إستراتيجية الاستثمار التعليمي في ماليزيا

تنص فلسفة التعليم في ماليزيا على أن التعليم يقوم على مزيد من التطوير في قدرات الأفراد الكلية والمتكاملة من اجل إيجاد أفراد ذوي توازن نفسي وتوافق يجمع بين العلم والثقافة والروحانية ويقوم على اعتقاد راسخ بالله بما يجعلهم مسؤولين وقادرين من خلال كفاءتهم المعرفية على تحقيق مستوى مرتفع من الانجاز الإنساني من خلال التعاون من اجل مصلحة الأسرة والمجتمع والأمة الماليزية[1].

ومن خلال ماسبق فإن الحكومة الماليزية لا تريد اللحاق بالتقدم المادي فحسب، بل تسعى لتحقيق الازدهار الروحي والأخلاقي الذي يتولد من الشعور بحب الوطن، ذلك لان مسار التقدم المادي بفقدانه الجانب الأخلاقي لن يستمر، بل من الممكن أن يتلاشى ويندثر، وهذه الفلسفة تعتبر المرجع لإعداد أي استرايجية في مجال التعليم في ماليزيا، وفي ظل هاته الفلسفة التي تعتبر المرجع العام للتعليم، سيتم تناول استراتيجية التعليم في ماليزيا حسب كل قطاع.

2-1- إستراتيجية الاستثمار التعليمي على مستوى وزارة التعليم

وتتمثل إستراتيجية التعليم على مستوى وزارة التعليم فيمايلي:[2]

أ – الرؤية

مدرسة ممتازة مولدة لجيل متميز.

ب – الرسالة

تطوير القدرات الفردية من خلال جودة التعليم.

[1] - Ministry of Education**, Philosophy of Education ,** available on website :www.moe.gov.my, date of consultaion: 07/01/2012.
[2] - Ministry of Education, **Education Development plan For Malaysia 2001-2010,** available on website:www.moe.gov.my, date of consultation: 07/01/2012.

ج – الأهداف

- زرع الحب والإخلاص للوطن وتعزيز الوحدة الوطنية.

- خلق مواطن صالح مزود بالمعرفة.

- توفير موارد بشرية لتلبية حاجات التنمية الوطنية.

- توفير الفرص التعليمية على قدر المساواة لجميع الماليزيين.

د– ألية التنفيذ: تتمثل في خطة تطوير التعليم في ماليزيا 2001-2010، ووضعت وزارة التعليم داخل هذه الخطة ستة محاور أساسية:[1]

- استيعاب جميع التلاميذ في سن التمدرس في المرحلة الابتدائية.

- زيادة دور القطاع الخاص وتعزيز مكانته.

-ضمان 50% من أساتذة التعليم الابتدائي لديهم مؤهل جامعي.

- ضمان 100% من أساتذة التعليم الثانوي جامعيين.

- سد الفجوة الرقمية بين مختلف الأقاليم في ماليزيا من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية.

- زيادة معدل التطلع إلى تحقيق التميز في المؤسسات التعليمية والتوسع في إنشاء المدارس الذكية.

2-2-إستراتيجية الاستثمار التعليمي على مستوى وزارة الموارد البشرية

مكونات إستراتيجية قطاع التدريب (التكوين المهني):[2]

أ–الرؤية

أن نكون الوكالة الرائدة في مجال تطوير وإدارة القوة العاملة عالميا.

ب- الرسالة

تطوير القوى العاملة وتزويدها بالمعلومات الإنتاجية والانضباط والاهتمام ليستجيب لبيئة العمل المتغيرة من أجل زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل.

[1] - Ibid.
[2] - Ministry of Human Resources ,**strategic plan**, available on website:www.mohr.gov.my, date of consultation: 07/01/2012.

ج- **الأهداف**

- تعزيز المعرفة والمهارات للقوى العاملة.

- تقديم خدمات ممتازة في تلبية احتياجات عملائها من خلال التحسين المستمر.

ألية التنفيذ: الخطة الإستراتيجية Strategic Plan لها أهمية قصوى في تنمية البلاد وبالتزامن مع الجهود المبذولة لجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام 2020، وذلك من اجل ضمان:[1]

- رفع مستوى المعرفة والمهارات للعمال.

- تزويد العمال بالمهارات وأحدث البرامج التدريبية.

- تيسير نقل التكنولوجيا.

- زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة للعمليات.

- منع مهارات العمال من أن تصبح بالية في بيئة من التغير التكنولوجي.

- تعزيز ثقافة التدريب بين أرباب العمل.

يتم وضع خطط التدريب المهني وتنفيذها من جانب مؤسسة تنمية الموارد البشرية بهدف تقديم قوى عاملة عالية التدريب لصناعات محددة. وفي ظل الخطة الماليزية التاسعة، أعطت الحكومة الفيدرالية تخصيص مالي بقيمة 16 مليون رينجيت ماليزي إلى مؤسسة تنمية الموارد البشرية لسداد الرسوم الدراسية للمتدربين. وفي ذات الوقت، يؤهل أصحاب العمل لنسبة 100% من المساعدة المالية على تكاليف التدريب المسموحة مثل المخصصات الشهرية للمتدربين وأقساط التأمين ومواد التدريب المستهلكة، وقد قامت مؤسسة تنمية الموارد البشرية بتنفيذ خطط تدريب مهني متنوعة وهي الميكانيك الإلكترونيك وصناعة الفنادق وقوالب حقن البلاستيك وماكينات الخياطة الصناعية وتكنولوجيا المعلومات (الإبداع الفني للوسائط المتعددة) وخطط التدريب المهني القائمة على الأخشاب (صانع الأثاث) لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال.

2-3-إستراتيجية الاستثمار التعليمي على مستوى وزارة التعليم العالي

تماشيا مع المرحلة الثانية للوصول إلى أهداف رؤية 2020 فان الدولة بحاجة إلى رأسمال بشري متميز من اجل الوقوف في وجه تحديات العولمة والتنمية الاقتصادية المبنية على المعرفة والإبداع، فتنمية الرأسمال البشري حتمية من اجل تكوين أفراد لديهم المعرفة والمهارات والخصائص الشخصية المثالية.

[1]- Ibid.

ومن اجل هذا وضعت الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي 2020 كآلية لتنفيذ إستراتيجية وزارة التعليم العالي في ماليزيا وهي التحول إلى مركز للتميز على المستوى الإقليمي والدولي، وتتكون إستراتيجية وزارة التعليم العالي من:[1]

أ- الرؤية

جعل ماليزيا مركز للامتياز العالمي بحلول 2020.

ب- الرسالة

بناء وخلق بيئة للتعليم العالي مواتية لتطوير مركز عالي من المعرفة، وكذا تخريج أفراد لديهم الكفاءة والقدرة على الإبداع والابتكار وتكون لهم شخصية نبيلة من اجل خدمة الوطن والعالم.

ج- الأهداف

- وضع خطة إستراتيجية ومنهجية للتعليم العالي.
- تعزيز نظام إدارة التعليم العالي.
- زيادة قدرة الاستيعاب وإمكانية الالتحاق والمشاركة في التعليم العالي.
- تحسين نوعية التعليم العالي وجعلها على قدم المساواة مع المقاييس الدولية، بما يضمن موارد بشرية مؤهلة لخدمة الوطن وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- تدويل التعليم العالي الماليزي.

د- **آلية التنفيذ:** يتم تنفيذها من خلال الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي، حيث تعمل هذه الخطة في نفس إطار الفلسفة التي يقوم عليها النظام التعليمي الماليزي، وهذا قصد وضع الأسس اللازمة لاستدامة التميز في التعليم العالي بعد 2020 ولتحقيق أهداف التعليم العالي فان الخطة تركز على سبعة محاور أساسية هي:[2]

1- زيادة قدرات الاستيعاب وتحقيق العدالة وتركز على:

- زيادة عدد الملتحقين بالجامعة في الفئة العمرية من 17-23 سنة إلى 50%، زيادة فرص التعليم وكذا تطوير التعليم بجميع أشكاله التقليدية والحديثة.

2- تحسين جودة التعليم العالي وتركز على:

[1] - Ministry of Higher Education, **National Higher Education Strategic Plan 2020**, available on web site :www.mohe.gov.my, date of consultaion: 07/01/2012.
[2] - Ibid.

– ضمان جامعتين وطنيتين على الأقل مصنفة من بين 100 أفضل جامعة في العالم كذلك ضمان جامعة على الأقل مصنفة ضمن أفضل 50 جامعة في العالم.

– تحسين المناهج دوريا، والتوسع في استعمال اللغة الانجليزية واستخدام أساليب التعليم التفاعلي.

– تكوين 100.000طالب بدرجة دكتوراه أو ما يعادلها.

3– تعزيز البحوث والإبداع وتركز على:

– بناء كتلة حرجة من الباحثين 100 باحث لكل 10.000 فرد من القوى العاملة.

– إنشاء جامعات متخصصة في البحث والتطوير.

– إنشاء 20 مركزا للتميز على الأقل في مجال البحث معترف به دوليا وتسويق 10% من نتائج البحوث.

– خلق ثقافة التميز والإبداع عند الطلبة.

– تعزيز العلاقة الإستراتيجية بين المؤسسات الجامعية الوطنية والمؤسسات الجامعية الدولية في مجال البحث والتطوير، واليات تسويقه محليا ودوليا.

4– تدعيم مؤسسات التعليم العالي وتركز على:

– تطبيق برنامج APEX* في جامعة أو جامعتين لتحقيق أعلى مستوى من التميز في حدود فترة زمنية محددة.

– أن يكون 75% من المحاضرين لديهم درجة الدكتوراه.

– التسيير الذاتي للمؤسسات الجامعية.

5– تكثيف التدويل تركز على:

– تطوير التعاون مع مؤسسات التعليم العالي الدولية عن طريق الانترنت.

- 10% في المتوسط من المنتمين للتعليم العالي في ماليزيا أجانب.

- 5% من أفضل الطلاب الأجانب في مرحلة مابعد الدكتوراه يكونوا في مؤسسات التعليم العالي الماليزية.

- 15% من مديري الأبحاث في مراكز البحث أجانب.

6– ثقافة التعليم مدى الحياة وتركز على:

– تعزيز ثقافة التعلم لدى جميع شرائح المجتمع.

– زيادة مشاركة كبار السن.

*- **A**ccelerate **P**rogram To **Ex**cellence

7- تحسين نظام التعليم العالي تركز على:

- إنشاء أفضل نظام لتسهيل الوصول والانتساب إلى المؤسسات الجامعية.

- التقييم والمتابعة.

- ضمان مصادر للتمويل لمؤسسات التعليم العالي حيث تكون نسبة 30% على عاتق الجامعات الشاملة، و40% من جامعات البحوث والباقي تتكفل به الدولة.

- ترشيد الإنفاق.

من خلال استعراض استراتيجيات المنظومة التعليمية في ماليزيا يتبين لنا حرص القيادة الماليزية على الارتقاء بنظام التعليم بأكمله وفي مختلف مراحله لينسجم مع متطلبات العصر، وتوسيع قنوات البحث العلمي النظري والتطبيقي ليخدم كافة مجالات الحياة، والسعي لصيانة نموذج وطني معرفي يستمد خصائصه من الواقع الحضاري والثقافي للمجتمع، ليكون الأساس لتحقيق التقدم والرفاه المنشود للمجتمع الماليزي بحلول عام 2020 وعامل من عوامل استدامته.

المطلب الثاني: إستراتيجية الاستثمار التعليمي في المنظومة التعليمية الجزائرية

شكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الدولة مباشرة بعد حصولها على استقلالها في 5 جويلية 1962، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي. وقبل محاولة التعرف على إستراتيجية التعليم في الجزائر سيتم اولا استعراض المنظومة التعليمة في الجزائر.

1- مكونات المنظومة التعليمية في الجزائر

تتكون المنظومة التعليمية في الجزائر من ثلاثة قطاعات هي: التعليم المدرسي وتشرف عليه وزارة التربية الوطنية، التعليم والتكوين المهني (التدريب) وتشرف عليه وزارة التعليم والتكوين المهنيين والتعليم العالي وتشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفيمايلي سيتم تناول مكونات ومراحل كل قطاع على حدى.

1-1- التعليم العام

يتكون نظام التعليم العام في الجزائر من عدة مراحل كمايلي:[1]

أ -**التعليم ما قبل المدرسة (التحضيري)**

مرحلة ماقبل المدرسة هي المرحلة التمهيدية لدخول الأطفال عالم الدراسة، وتعمل على تحضير الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وست سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي. وتهدف هذه المرحلة إلى:

- العمل على تفتح شخصية الأطفال بفضل أنشطة اللعب التربوي.
- غرس العادات الحسنة لديهم بتدريبهم على الحياة الجماعية.
- إكسابهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب.

ب - مرحلة التعليم الأساسي

تسمح هذه المرحلة للأطفال باكتساب المعارف والكفاءات الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في المستوى الموالي أو الالتحاق بالتعليم والتكوين المهنيين أو المشاركة في حياة المجتمع، وتمتد لمدة تسع سنوات وتشتمل على التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط. يمتد التعليم الابتدائي 5 سنوات بعد الإصلاح بعد ما كان 6 سنوات، و4 سنوات في المتوسط بعدما كان 3 سنوات، وهذه التعديلات هي من بين أهم توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2002، وتهدف المرحلة الأساسية إلى:

- تزويد التلاميذ بأدوات التعليم الأساسية المتمثلة في القراءة والكتابة والحساب.
- تعزيز هويتهم بما يتماشى والقيم الاجتماعية والروحية والأخلاقية النابعة من التراث الثقافي المشترك.
- تعلم الملاحظة والتحليل والاستدلال وحل المشكلات وفهم السيرورة التكنولوجية للصنع والإنتاج.
- تنمية روح الإبداع.
- التمكن من التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال و تطبيقاتها الأولية.

ج - التعليم الثانوي العام والتكنولوجي

يشكل التعليم الثانوي المرحلة الأخيرة في من التعليم ماقبل الجامعي ويهدف إلى:

- تعزيز المعارف المكتسبة وتعميقها في مختلف مجالات المواد العلمية.

[1] - وزارة التربية الوطنية، **النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية**،الجزائر، فيفري 2008، ص ص: 74-81

– تطوير طرق وقدرات العمل .الفردي. والعمل الجماعي، وكذا تنمية قدرات التحليل والتلخيص والاستدلال والتواصل.

– تحضير الطالب لمواصلة الدراسة والتكوين العالي.

1-2- قطاع التدريب (التعليم والتكوين المهنيين)

وتشرف عليه وزارة التعليم والتكوين المهنيين ويعد هذا القطاع قطاعا إستراتيجيا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد و يرمي إلى هدفين:[1]

– تأمين تكوين اليد العاملة المؤهلة وفقا لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، لاسيما من خلال التكوين الإقامي والتكوين عن طريق التمهين.

– تأمين التكوين، إعادة التكوين، تحسين ورسكلة العمال عن طريق التكوين المتواصل.

و يحتوي قطاع التعليم والتكوين المهنيين على شبكة واسعة من المؤسسات ومراكز التكوين موزعة عبر التراب الوطني، حيث تغطي مجموعة واسعة من التخصصات في مختلف الأنماط ومستويات التأهيل.

و حتى يلبي مختلف طلبات التكوين فإن قطاع التعليم والتكوين المهنيين يركز مجهوداته في تطوير التكوين الابتدائي الموجه للطلبات الأولية، و كذا تطوير التكوين المتواصل والذي يخص العمال والمستخدمين.

1-3- التعليم العالي

وتشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويقدم فرصًا لمواصلة الدراسة الأكاديمية وزيادة المعرفة في أحد التخصصات المتوفرة، ويهدف إلى إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة، وتضمّ الشبكة الجامعية في الجزائر 94 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على النحو الأتي:39 جامعة، 17 مركزا جامعيا، 18 مدرسة وطنية عليا، 06 مدارس عليا للأساتذة، 10 مدارس تحضيرية، 2 مدرسة مدبجة، وملحقتان جامعيتان. هذا بالإضافة إلى 10 مراكز بحث، و5 وحدات للبحث[2].

2- إستراتيجية التعليم في الجزائر حسب كل قطاع

يعتبر الأمر رقم 76 / 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 أول نص تشريعي على هذا المستوى يضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على:

[1] - وزارة التعليم والتكوين المهنيين، **سياسة القطاع**، نقلا عن الموقع: www.mefp.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2011/12/19.

[2] – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **نصوص تنظيمية**، نقلا عن الموقع: www.mesrs.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/25.

– تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية.

– تثقيف الأمة، بتعميم التعليم والقضاء على الأمية وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية وتكريس مبادئ التعريب والديمقراطية والتوجيه العلمي والتقني.

– ضمان الحق في التعليم و مجانيته وإلزاميته.

لاتوجد إستراتيجية واضحة المعالم في النظام التربوي في الجزائر ولكن توجد مجموعة من الإصلاحات كان أخرها سنة 2002، قامت به اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التعليمي، والتي تبنت من خلالها مجموعة من الإصلاحات في شكل قوانين، وعليه سيتم تناول أهم التوجهات الإستراتيجية الواردة في هذه القوانين:

2-1- إستراتيجية الاستثمار التعليمي على مستوى وزارة التربية الوطنية

جاء القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، لترسيخ المسعى الشامل لإصلاح المنظومة التربوية التي شرعت فيه الدولة في السنوات الأخيرة، ومن أهم ما تناوله هذا القانون مايلي:[1]

أ- الرسالة

تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية.

ج – الأهداف

– تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال في السن الدراسة.

– تعزيز مكانة تدريس اللغات الأجنبية في النظام التعليمي الجزائري، لاطلاع الطالب على المعلومات والمعارف من مصادرها الأصلية في وقت اكتشافها.

– إعداد المعلمين وفق مقاييس عالية الجودة،

– إلزامية أن يكون معلم المدرسة الابتدائية متخرجاً من معهد جامعي عال متخصص.

– تعميم الحاسب الآلي على جميع مدارس القطر، والاستفادة بشكل أوسع من شبكة الإنترنت.

– توصيل 90% من الملتحقين في السنة الأولى ابتدائي إلى الرابعة متوسط.

[1] - وزارة التربية الوطنية ، **مرجع سابق**، ص ص: 55-56.

– ضمان تساوي نسبة التمدرس بين الجنسين في مختلف المستويات التعليمية.

– الرفع من نسب النجاح بين 60% و80% في مختلف المستويات التعليمية.

2-2- إستراتيجية الاستثمار التعليمي على مستوى قطاع التعليم والتكوين المهنيين

برنامج إصلاح قطاع التكوين والتعليم المهني يتمحور حول ثلاثة عناوين رئيسية هي:[1]

– إعادة التكوين المهني في الرسالة الأصلية، من خلال إعادة تأهيل الحرف التقليدية وتحسين وتطوير مهن أخرى، وخاصة البناء والزراعة.

– اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحديث القطاع وترسيخ وتعميم الانترنت والانترانت لجميع الهياكل داخل القطاع.

– الاستخدام واسع النطاق للنهج القائم على الكفاءة كأسلوب لتطوير برامج التدريب.

– تقديم الدعم للتكوين وتنمية الموارد البشرية في القطاع، بما فيها المدربين.

2-3- إستراتيجية الاستثمار التعليمي على مستوى وزارة التعليم العالي

جاء القانون رقم 08-06 المؤرخ في 23 فيفري 2008، لترسيخ المسعى الشامل لإصلاح التعليم العالي التي شرعت فيه الدولة في السنوات الأخيرة، ووعيا منها بالمهام المنوطة بالجامعة على المستوى الداخلي من اجل ضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة، وعلى المستوى الخارجي من اجل ضمان تواجدها واستمرار تطورها، وبغية تطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية على جميع المستويات انخرطت الجزائر منذ سبتمبر 2004 في السياق العالمي لإصلاح أنظمة التعليم العالي، فمن خلال توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 وانطلاقا من العمل على المستوى القصير والمتوسط والطويل المدى، تم برمجة إستراتيجية لتطوير القطاع ما بين 2004 و2013، حيث تم هيكلة جديدة للتعليم العالي تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية وتنظيم جديد لتسير منظومة التعليم العالي، ولأجل ذلك تم اعتماد إستراتيجية جديدةلاعادة هيكلة التعليم العالي تتمثل في نظام يعتمد على ثلاث مراحل ليسانس، ماستر، دكتوراه، تتمثل هذه البنية حول ثلاثة أطوار للتكوين يتوج كل منها بشهادة جامعية :[2]

– الطور الأول بكالوريا+ثلاث سنوات، يتوج بليسانس(أكاديمية–مهنية).

– الطور الثاني بكالوريا + خمسة سنوات، يتوج بماستر(أكاديمية –مهنية).

[1] – وزارة التعليم والتكوين المهنيين، **مرجع سابق**

[2] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **مرجع سابق**.

– الطور الثالث بكالوريا + ثمان سنوات، يتوج بدكتوراه.

تهدف هاته الإستراتيجية إلى إنشاء تعليم عالي تساهميا في خطواته، تطوريا في تنفيذه يعطي للجامعة حرية أكثر في تحديد مجالات التكوين والشهادات المرفقة، كما أن صياغة البرامج التكوينية والحجم الساعي يعتبر من صلاحيات المؤسسة الجامعية، ليصبح بذلك للوزارة دور التقييم و المتابعة بواسطة لجان جهوية ووطنية تضمن تجانس وتحسين عروض التكوين المقدمة من اجل الاستجابة للتطورات العالمية وتطوير آليات التكوين الفردي بغية الاستمرار في التعليم العالي والرفع من جودته، وبعد إدخال نظام **LMD** في عام 2004 وتطبيقه من طرف بعض المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني، سعت الدولة إلى وضع مخططين خماسيين يشمل الأول الفترة 2005-2009 ويهدف إلى:[1]

– تهيئة ظروف ملائمة للاستمرار في توسيع الشبكة الجامعية والسعي لتوفير أكثر من 500.000 مقعد بيداغوجي جديد، من اجل الوصول إلى 1.200.000 مقعد بيداغوجي بحلول سنة 2009.

– تحقيق التوازن الجهوي بتقريب الجامعات لمختلف الطلبة.

– السعي لإنشاء 5 مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد والوسائل العلمية.

وسعت الدولة في مخطط خماسي ثاني 2008-2012 إلى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي حيث وضعت مجموعة من الأهداف يمكن أن نلخصها في مايلي:[2]

– السعي نحو زيادة عدد الأساتذة الباحثين ليبلغ عددهم 32.579 من بينهم 28.079 أستاذ باحث أستاذ و4.500 باحث دائم في أفاق 2012.

– رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات البحثية إلى 3.732 في أفاق 2012.

– السعي لتوفير كل الوسائل المادية والوثائق الضرورية لتثمين نتائج البحث والتطوير.

– زيادة الإنفاق على البحث والعلمي ليصل إلى 1% من الناتج الداخلي الخام .

ولا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى حد الآن تجري تعديلات والإصلاحات على نظمها التربوية قصد التحسين من المردود التربوي والرفع من مستواه.

[1] - **le programme 2006-2010 sur la recherche scientifique et le développement 2006**,disponible sur site: www.tsa-algerie.com. , date de consultation, 15/11/2011

[2] – **القانون التوجيهي رقم 08–05 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة بتارخ 27 فيفري 2008.

المطلب الثالث: أهم نتائج الاستثمار التعليمي المحققة في كل من ماليزيا والجزائر

سيتم محاولة إبراز أهم النتائج المحققة في كل من ماليزيا والجزائر في مجال التعليم من ناحية الكم ومن ناحية النوعية والجهود المبذولة في هذا المجال.

1- أهم نتائج الاستثمار التعليمي في ماليزيا

1-1- أهم المؤشرات الكمية

ومن بين أهم النتائج التي استطاعت ماليزيا تحقيقها نذكر:

أ- عدد الطلاب

عرف عدد التلاميذ والطلبة في المرحلة الأساسية والثانوية تطورا ملحوظا والشكل الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): تطور عدد التلاميذ في الطور الأساسي والثانوي في ماليزيا بين عامي 1999 و2010

السنوات	99/98	00/99	03/02	04/03	05/04	10/09
التعليم الابتدائي	3.040.333	3.025.977	3.056.266	3.159.376	3.202.008	3.053.373
التعليم الثانوي	2.052.047	2.073.925	2.380.121	2.343.362	2.369.363	2.367.427
المجموع	5.092.380	5.099.902	5.436.387	5.502.738	5.571.371	5.420.800

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم الماليزية المتوفرة على الموقع: www.moe.gov.my تاريخ الاطلاع: 2011/12/30.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور عدد الطلبة المسجلين في الطور الأول والثاني في ماليزيا حيث ارتفع من 5.092.380 تلميذ للموسم الدراسي 1999/1998 من بينهم 2.052.047 طالب في المرحلة الثانوية، إلى 5.420.800 طالب للموسم الدراسي 2010/2009 بينهم 2.367.427 طلب في المرحلة الثانوية.

ب- عدد المنشآت القاعدية للتعليم

عرف عدد المنشات القاعدية زيادة معتبر بين عامي 1999 و2010 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): تطور عدد المنشآت القاعدية للتعليم في ماليزيا بين عامي 1999 و2010

الموسم الدراسي	1999/1998	2010/2009
عدد مدارس التعليم الأساسي	7.088	7.714
عدد مدارس التعليم الثانوي	1.522	2.282
المجموع	8.610	9.996

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم الماليزية المتوفرة على الموقع: www.moe.gov.my،تاريخ الاطلاع: 2011/12/30.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة عدد منشات التعليم في ماليزيا حيث كانت تقدر بـ 8.610 منشأة، منها 7.088 مدرسة للتعليم الأساسي و1.522 ثانوية في الموسم الدراسي1999/1998 ليصل العدد إلى 9.996 منشاة، منها 7.714 مدرسة للتعليم الأساسي و2282 ثانوية سنة في الموسم الدراسي 2010/2009، وتأتي هذه الزيادة في عدد المنشآت القاعدية للتعليم من أجل الرفع من قدرات الاستيعاب بسبب زيادة نسب الالتحاق خاصة في التعليم الأساسي.

ج- عدد هيئة التدريس

عرف عدد المدرسين في الطورين الاساسي والثانوي في ماليزيا تطورا ملحوظا والشكل الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): تطور عدد المدرسين في الطور الأساسي والثانوي في ماليزيا بين عامي 1999و2010

الموسم الدراسي	1999/1998	2010/2009
أساتذة التعليم الأساسي	142.996	234.654
أساتذة الثانوي	106.300	177.388
المجموع	249.296	412.042

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم الماليزية، مرجع سابق.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع عدد المدرسين في ماليزيا حيث ارتفعت من 249.296 أستاذ في الموسم الدراسي 1999/1998 ، منهم 142.996 معلم في التعليم الأساسي و106.300 أستاذ للتعليم الثانوي إلى 412.042 أستاذ ومعلم في الموسم الدراسي 2010/2009 منهم 234.654 معلم التعليم الأساسي، بينهم 163.261 امرأة، و177.388 أستاذ للتعليم الثانوي بينهم 121.933 امرأة.

أما في التعليم العالي فقد ارتفع عدد الطلاب من 108.845 سنة 1996 إلى 344.250 سنة 2000، ليصل سنة 2010 إلى 992.000 طالب، حيث تمثل الإناث مانسبته 55.2% من مجموع الملتحقين[1].

1-2- أهم المؤشرات النوعية

عرفت نسبة التأطير في التعليم الابتدائي تحسنا حيث انتقلت من معلم لكل 14.2 تلميذ سنة 2008 إلى معلم لكل 13 تلميذ سنة 2010. أما في التعليم الثانوي فعرفت نسبة التأطير هي أيضا تحسنا إذ انتقلت من أستاذ لكل 13.9 طالب سنة 2008 إلى من أستاذ لكل 13.4 طالب سنة 2010[2].

[1] - - Department Of Statistics, **The Malaysian Economy In Figures 2011**, p: 18, available on web site: www.statistics.gov.my date of consultation: 13/01/2012.
[2] -Ibid, p: 17.

ومن اجل تحسين نوعية التعليم في ماليزيا قامت وزارة التعليم باتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها إنشاء المدارس الذكية وتبني نظام المدارس العنقودية.

أ- المدارس الذكية

من اجل زيادة جودة التعليم في ماليزيا، تبنت وزارة التعليم حديثا إنشاء عديد من المدارس النوعية تعرف بالمدارس الذكية* توافقا مع عصر التكنولوجيا في مجال الاتصال والمعلومات، حيث أنشئت ماليزيا حوالي 20 مدرسة ذكية كنواة لهذا المشروع القومي سنة 1999[1]، وتقرر إتمام المشروع على أربعة مراحل ابتداء من سنة 1999 إلى سنة 2020.

ب- المدارس العنقودية

تبنت ماليزيا نظام المدارس العنقودية*، تماشيا مع ما اتخذته بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل بريطانيا وسنغافورة ونيوزيلندا، وفي 2007 أعلنت وزارة التعليم في ماليزيا عن 30 مدرسة تأهلت لتكون في هذا التصنيف المميز[2].

أما في التعليم العالي فان الجهود المبذولة مازالت متواصلة من اجل أن تصبح ماليزيا مركزا للتميز العالمي في مجال التعليم العالي ويظهر ذلك من خلال تصنيف 5 جامعات ماليزية في قائمة أفضل 400 جامعة في العالم سنة 2009 حسب مؤسسة تايمس للتعليم العالي Times Higher Education وهي: جامعة الملايا في المرتبة 180 ثم الجامعة الماليزية للعلوم 291 ثم الجامعة الماليزية للتكنولوجيا، 313 ثم جامعة بوترا في المرتبة 345. بينما لم تصنف أي جامعة ماليزية في الترتيب العالمي لمؤسسة التايمس سنة 2011 وهذا بسبب المنافسة الكبيرة خاصة من الجامعات الكورية والسنغافورية.

بالرغم من هذه الجهود المبذولة لازالت الحكومة الماليزية تعاني من ارتفاع نسبة التسرب من التعليم فقد لوحظ في هذا الصدد أن من بين الطلاب الذين يلتحقون بالسنة الأولى ابتدائي فان 30% منهم لايكملون

* المقصود بالمدرسة الذكية هي المدرسة التي فيها بيئة تعليمية دينامية، حيث التعامل الكثيف مع تكنولوجيا المعلومات وعلى وجه الخصوص شبكة الانترنت، وإتاحة الجو المشجع للابتكار. ومن المواد التي يهتم بها في هذه المدارس هي أنظمة التصنيع الذكية، شبكات الاتصال، نظم استخدام الطاقة النظيفة غير الملوثة، وأنظمة النقل الذكية، وتعد هذه المدارس مؤسسات تعليمية متخصصة تسعى لاستيعاب التقنية الجديدة.

[1]- Economic Planning Unit, **Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, 2005, p:82.

* المدارس العنقودية ليست مدارس يتم بناؤها حديثا، وإنما هي من بين المدارس المتواجدة التي تم اختيارها من قبل الوزارة لتكون المدارس العنقودية، واختيار مدرسة ما للدخول تحت هذا التصنيف يعتبر التقدير والإشادة والاعتراف بتميزها التربوي والإداري والمدرسة العنقودية هي مدرسة مجموعة من الطلبة التي تتبع نظاما دراسيا معينا على مستوى عال من الجودة.

[2]- Ministry of Education, **Malaysian cluster schools,** available on website:www.moe.gov.my, date of consultation: 09/01/2012.

دراساتهم، حيث وجد أن معظم الطلاب المالاوي يستعجلون النتائج فسرعان ما يبحثون عن وظائف بعد شهادة التعليم الابتدائي من اجل توفير مصادر للدخل.

2- أهم نتائج الاستثمار التعليمي في الجزائر

2-1- أهم المؤشرات الكمية

ومن بين أهم النتائج التي استطاعت الجزائر تحقيقها نذكر:

أ- عدد الطلاب

عرف عدد التلاميذ والطلبة في المرحلة الأساسية والثانوية في الجزائر تطورا ملحوظا والشكل الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): تطور عدد التلاميذ في الطور الأساسي والثانوي في الجزائر بين عامي 2001 و2010

الموسم الدراسي	2001/2000	2002/2001	2004/2003	2005/2004	2010/2009
التعليم الأساسي	6.736.320	6.807.957	6.729.496	6.617.976	6.360.120
التعليم الثانوي	975.862	1.041.047	1.122.395	1.123.123	1.170.351
المجموع	7.712.182	7.849.004	7.851.891	7.741.099	7.530.471

المصدر:- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

- Le Gouvernement Algérien, **op.cit**, p:47.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في الطور الأساسي والثانوي في الجزائر من 7.712.182 تلميذ في الموسم الدراسي 2001/2000 إلى 7.851.891 تلميذ للموسم الدراسي 2004/2003 ليعرف تراجعا بدابة من الموسم الدراسي 2005/2004 حيث قدر عدد التلاميذ بـ 7.741.099 تلميذ للموسم الدراسي 2005/2004 ليصل إلى 7.530.471 تلميذ للموسم الدراسي 2010/2009، وترجع أسباب انخفاض عدد التلاميذ أساسا إلى انخفاض الالتحاق بالتعليم الابتدائي الناجم عن تراجع نسب الولادات خلال السنوات السابقة، وتجدر الإشارة انه من المتوقع زيادة عدد المتمدرسين بالابتدائي بداءا سنة 2011 وذلك راجع إلى عدد الولادات الحية المسجلة سنة 2005 الذي تجاوز 700.000 طفلا.

ب- عدد المنشآت القاعدية للتعليم

عرف عدد المنشات القاعدية في الجزائر زيادة بالموازاة مع زيادة أعداد الطلبة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): تطور عدد المنشآت القاعدية للتعليم في الجزائر بين عامي 1999 و2010

الموسم الدراسي	1999/1998	2010/2009
عدد المدارس الابتدائية	14.728	17.995
عدد المتوسطات	3.267	4.853
عدد الثانويات	1.194	1.825
المجموع	19.189	24.673

Source: Le Gouvernement Algérien, **op.cit**, p:52.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة عدد المنشات القاعدية للتعليم في الجزائر حيث كانت تقدر بـ 19.189 منشأة، منها 14.728 مدرسة للتعليم الابتدائي، 3.267 مدرسة للتعليم المتوسط و1.194 ثانوية في الموسم الدراسي 1999/1998، ليصل العدد في الموسم الدراسي 2010/2009 إلى 24.673 منشاة، منها 17.995 مدرسة للتعليم الابتدائي، 4.853 متوسطة و1.825 ثانوية، ومنه فان عدد الإجمالي للمنشاة القاعدية للتعليم ارتفع في الفترة 1999-2010 بـ 5.484 منشاة منها 3.267 مدرسة ابتدائية، 1.586 متوسطة و631 ثانوية وتأتي هذه الزيادة في عدد المنشات القاعدية للتعليم من اجل الرفع من قدرات الاستيعاب خاصة في التعليم الابتدائي.

ج- عدد هيئة التدريس

عرف عدد المدرسين في الطورين الأساسي والثانوي في الجزائر تطورا ملحوظا والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): تطور عدد المدرسين في الطور الأساسي والثانوي في الجزائر بين عامي 1999 و2010

الموسم الدراسي / عدد المدرسين	1999/1998	2010/2009
التعليم الأساسي	270.114	281.975
الثانوي	54.033	69.643
المجموع	324.147	351.618

Source: Le Gouvernement Algérien, **op.cit**, p:52.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع عدد المدرسين في الجزائر حيث ارتفعت من 324.147 أستاذ للموسم الدراسي 1999/1998، منهم 270.114 معلم في التعليم الأساسي و54.033 أستاذ للتعليم الثانوي إلى 351.618 أستاذ ومعلم للموسم الدراسي 2010/2009 منهم 281.975 معلم تعليم أساسي، و69.643 أستاذ للتعليم الثانوي.

أما في التعليم العالي فقد ارتفع عدد الطلاب من 488.617 طالب للموسم الجامعي 2000-2001 إلى حوالي 1.186.000 طالب للموسم الجامعي 2008-2009. تمثل نسبة الإناث 59.9% سنة 2008 مقابل 57.4% سنة 2007، كما ارتفع عدد الاساتذة إلى 34.470 أستاذ تمثل النساء نصفهم للموسم الجامعي 2008-2009، بعدما كان 17.780 للموسم الجامعي 2000-2001[1].

2-2- أهم المؤشرات النوعية

عرف عدد التلاميذ في كل قسم في مرحلة التعليم الابتدائي تحسنا كبيرا حيث انتقلت من 40.02 تلميذ في كل قسم للموسم الدراسي 2000/1999 إلى 35.03 تلميذ في كل قسم للموسم الدراسي 2004/2003 ليصل العدد 27.86 تلميذ في الموسم الدراسي 2009/2008، ويبقى الوصول إلى 25 تلميذ في كل قسم من بين أهداف إصلاح المنظومة التعليمية[2].

كما عرفت نسبة التأطير في التعليم الابتدائي تطورا حيث انتقلت من معلم لكل 28 تلميذ سنة 1999 معلم لكل 20 تلميذ سنة 2009[3].

وفي إطار تحسين كفاء أساتذة التعليم الابتدائي فقد عرف معدل الأساتذة الذين لديهم مستوى جامعي ارتفاع من 13.24% سنة 2005 إلى قرابة 30% سنة 2009[4].

بالرغم من تحقيق الجزائر لنتائج كبيرة وزيادة معدل الالتحاق بمختلف المراحل التعليمية إلا أنها مازالت تعاني مشكلة الرسوب والتسرب ويتجلى ذلك من خلال:

أ- الرسوب المدرسي

بالرغم من الإصلاحات فان معدلات الرسوب المدرسي مازالت مرتفعة نسيبا وتظهر ذلك من خلال نسب الرسوب في الأقسام النهائية لكل طور حيث تمثل 9% في الطور الابتدائي و18.4% في الطور المتوسط و19% في السنة الثالثة ثانوي سنة 2008 بالرغم من انخفاضها بنسبة 6% مقارنة بسنة 2007[5].

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأمة**، قسم الدراسات الاقتصادية، ، الجزائر، ديسمبر ، 2009، ص ص: 82-83.
[2] - Le Gouvernement Algérien, **op.cit**, p:53.
[3] - ibid, p:52.
[4] - ibid, p:52.
[5] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**مرجع سابق**، ص: 80.

ب- التسرب المدرسي

يضاف إلى ظاهرة الرسوب المدرسي ظاهرة التخلي عن الدراسة التي هي في انتشار متزايد، حيث تشير الإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة أن 6.7% من تلاميذ الابتدائي والمتوسط تخلوا عن مقاعد الدراسة سنة 2007-2008، فيما تبلغ حدود 16% في الطور الثانوي سنة 2009/2008، كما أنها تمس الذكور أكثر من الإناث من مجموع التلاميذ المتدرسين[1]، ويعد التوجه إلى الحياة العملية مبكرا من بين أهم أسباب التخلي التلاميذ عن مقاعد الدراسة.

المبحث الثالث: آثار إستراتيجية الاستثمار التعليمي على أبعاد التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر

في هذا المبحث سيتم تناول آثار إستراتيجية الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على أبعاد التنمية المستدامة في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وعليه تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب تتضمن:

- أثر الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر؛
- أثر الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر؛
- أثر الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على البعد البيئي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر.

المطلب الأول: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر

يتناول هذا المطلب دور الرأسمال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مساهمته في تسريع الانتقال إلى الاقتصاد المبني على المعرفة من اجل زيادة صادرات السلع التكنولوجية، وكذا تعزيز التنافسية الاقتصادية والتي تعتبر من بين العوامل المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذه العوامل التي من شانها المساعدة في تحقيق معدلات نمو مستدامة من اجل الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 81.

1- الرأسمال البشري واقتصاد المعرفة

قبل التعرف على التحديات والفرص التي تواجه ماليزيا والجزائر من اجل الدخول في الاقتصاد المعرفي، يجب أولا استعراض مركز كل دولة على الخريطة العالمية للاقتصاد المعرفي.

الشكل رقم (03): مركز ماليزيا والجزائر على الخريطة العالمية لاقتصاد المعرفة بين عامي 2000 و2009

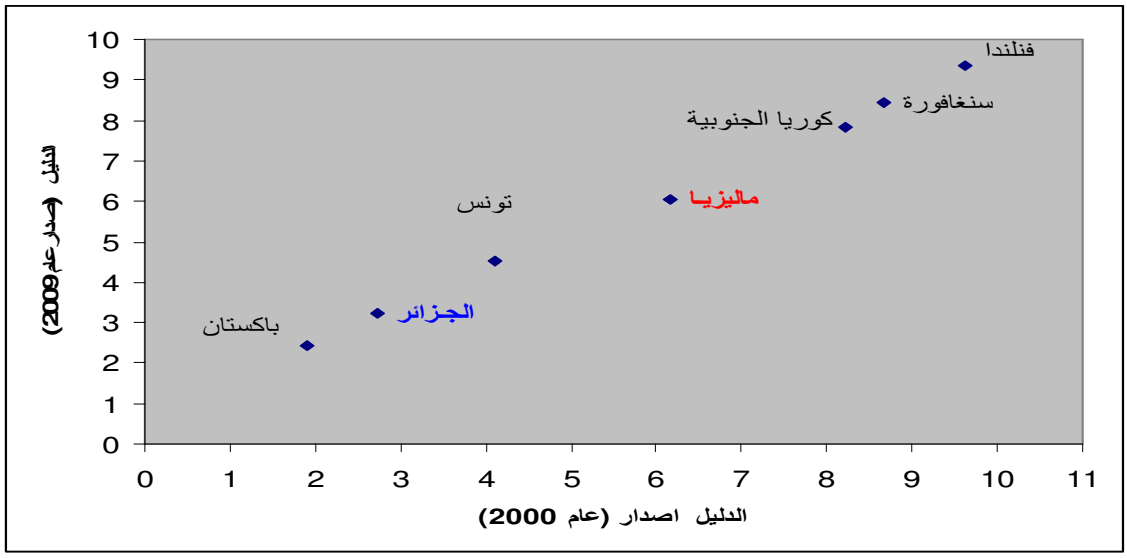

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإصدارات المختلفة للبنك الدولي الخاصة بمنهجية التقييم المعرفيKAM، نقلا عن الموقع:www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن ماليزيا تقع في موقع متقدم نسبيا بين مجموعة الدول المكونة لمجتمع دراسة البنك الدولي وهي 145 دولة، حيث جاءت في المرتبة 48 عالميا بعدما تحصلت على 6.07 درجة من أصل 10 درجات حسب آخر تصنيف سنة 2009، وبذلك تحتل ماليزيا مركزا متقدما بالمقارنة مع دول أخرى مثل تركيا وباكستان وتونس، فضلا عن بعض دول جنوب شرق أسيا مثل اندونيسيا التي احتلت المركز 103 حسب آخر تصنيف سنة 2009، غير أن هذا المركز يضعها في مركز متأخر نسبيا مقارنة بالدول الصناعية الكبرى مثل السويد وفنلندا واليابان وبعض الاقتصاديات الناشئة سريعة النمو، مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية اللتان احتلتا المركز 19 و29 على التوالي حسب آخر تصنيف سنة 2009.

أما الجزائر فإنها تقع في مركز متأخر نسبيا بين مجموعة الدول المكونة لمجتمع دراسة البنك الدولي وهي 145 دولة، حيث تحتل المركز 105 وتحصلت على 3.22 درجة من أصل 10 درجات حسب آخر تصنيف سنة 2009، وبذلك تعرف الجزائر تأخرا في ما يخص سرعة التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة مقارنة مع ماليزيا،

فضلا عن تأخرها عن دول عربية مثل قطر التي تحتل المركز 44 وتونس التي تحتل المركز 82 والمغرب الأقصى الذي يحتل المركز99، بالإضافة إلى تأخرها مقارنة ببعض الدول الإفريقية الأخرى مثل جنوب إفريقيا التي تحتل المركز 65.

وبعد التعرف على مركز كل من ماليزيا والجزائر على الخريطة العالمية للاقتصاد المبني على المعرفة، سيتم تحليل المؤشرات الأساسية المكونة للاقتصاد المعرفي في الدولتين ومقارنتها بالدول الرائدة في هذا المجال من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف، وكذا إبراز مكانة الرأسمال البشري في هذه المؤشرات ممثلا في التعليم، والتي سوف يتم تلخيصها في الجدول الموالي.

الجدول رقم(09): دليل الاقتصاد المعرفي في كل من ماليزيا والجزائر مقارنة ببعض الدول الرائدة سنة 2009

	الدرجة/ 10				الترتيب/145			
الدليل	ماليزيا	الجزائر	فنلندا	كوريا. ج	ماليزيا	الجزائر	فنلندا	كوريا. ج
الدليل العام للاقتصاد المعرفي	**6.07**	**3.22**	**9.37**	**7.82**	**48**	**105**	**3**	**29**
دليل الإطار المؤسسي وبيئة الأعمال	6.11	2.18	9.31	6.00	55	121	10	56
دليل البحث والتطوير والابتكار	6.82	3.59	9.67	8.60	44	97	3	23
دليل الرأسمال البشري التعليم	4.21	3.66	9.77	8.09	93	100	3	28
دليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	7.14	3.46	8.73	8.60	37	100	16	19

المصدر: قاعدة بيانات البنك لدولي الخاصة بمنهجية التقييم المعرفيKAM، نقلا عن الموقع:www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بالرغم من احتلال ماليزيا لمركز متقدم في خريطة العالم للاقتصاد المعرفي إلى أن أدلة اقتصاد المعرفة تبين أن مستوى أداء ها لم يكن على وتيرة واحدة، وإنما تفاوت من دليل لآخر، فكان الأداء أكثر تطورا في دليل تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث بلغ درجة 7.14 درجة من أصل عشرة ما يجعلها تحتل المرتبة 37 عالميا في هذا الدليل وذلك بفضل البنية التحتية المتطورة في ماليزيا والمتمثلة أساسا في شبكة الاتصالات المتطورة، مدن ومراكز الكترونية متقدمة، ثم يأتي بعد ذلك دليل البحث والتطوير بدرجة اقل وصلت إلى 6.82 من أصل 10 درجات محتلة بذلك المركز 44 عالميا، يليه بعد ذلك دليل الإطار المؤسسي وبيئة الأعمال بدرجة وصلت 6.11 محتلة بذلك المركز 55 عالميا، بينما تخلف أداء ماليزيا في دليل التعليم حيث كانت قيمة

المؤشر 4.21 درجة من أصل 10 درجات محتلة بذلك المركز 93 عالميا في هذا المؤشر، وعند مقارنة ماليزيا في هذا المؤشر نجد أنها متأخرة بالمقارنة مع فنلندا أين كان هذا المؤشر يمثل نقطة قوة فنلندا حيث بلغ 9.77 درجة من عشرة محتلة بذلك المركز 3 عالميا وهو مايبرز أهمية التعليم في اقتصاد المعرفة.

أما الجزائر فإن الأدلة كذلك لم تكن على وتيرة واحدة بل تباينت من دليل لأخر وإن كانت معظمها دون المتوسط، فكان دليل التعليم يمثل أكثر الأدلة أداء حيث بلغ 3.66 درجة من أصل 10 درجات محتلة بذلك المرتبة 100 عالميا ثم يأتي بعد ذلك دليل البحث والتطوير والابتكار حيث بلغ 3.59 درجة محتلة بذلك المرتبة 97 عالميا، يليه بعد ذلك دليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محتلة المرتبة 100 بمجموع 3.46 درجة، وأخيرا دليل الإطار المؤسسي وبيئة الأعمال ب 2.18 درجة محتلة بذلك المركز 121 عالميا. وان تباينت الأدلة إلا أنها تبقى دون المتوسط وهو ما يستوجب بذل المزيد من الجهود من اجل تسريع وتيرة اللحاق بركب الدول القائمة على اقتصاد المعرفة.

ومن أجل التوسع أكثر ومعرفة المؤشرات الفرعية الأكثر تأثيرا على دليل الرأسمال البشري ممثلا في التعليم، فإنه سيتم تحليل هذا الدليل إلى أهم المؤشرات الفرعية المكونة له، والتي سيتم تلخيصها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (10): مقارنة المؤشرات الفرعية لمؤشر التعليم في اقتصاد المعرفة في ماليزيا والجزائر ببعض الدول الرائدة 2009

مؤشرات فرعية / الدولة	مكونات دليل الرأسمال البشري (التعليم)					
	معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار (15 ومافوق) سنة 2007		إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي سنة 2007		إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي سنة 2007	
	الدرجة/10	النسبة%	الدرجة/10	النسبة%	الدرجة/10	النسبة%
ماليزيا	4.73	91.9	3.13	69.07	4.78	30.24
الجزائر	2.40	75.39	4.38	83.22	4.20	24.02
فنلندا	10	100	9.44	111.64	9.86	93.81
كوريا. ج	6.78	97.9	7.57	97.5	9.93	94.67

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمنهجية التقييم المعرفيKAM، نقلا عن الموقع:www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

من خلال الجدول السابق يتضح أن نقطة الضعف في دليل التعليم في ماليزيا تكمن في إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي حيث بلغت نسبة 69.07% بينما كانت في فنلندا مثلا 111.64% أما في كوريا الجنوبية

فكانت 97.5%، ثم يأتي بعد ذلك معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ماليزيا كان يقدر بنسبة 91.9 % إلا أن هذه النسبة لم تبلغ مستوى فنلندا التي قضت تماما على الأمية بنسبة 100%، وكوريا الجنوبية بنسبة 97.9%، أما فيما يخص معدل إجمالي الالتحاق بالتعليم العالي فكان بنسبة 30.24% غير أن هذه النسبة تبقى غير كافية مقارنة بما حققته كل من فنلندا وكوريا الجنوبية بنسبة التحاق تقدر 93.81% و94.67% على التوالي.

أما في الجزائر فإن نقطة الضعف فتكمن أساسا في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة حيث سجلت الجزائر درجة منخفضة نقدر ب2.4 وبمعدل 75.39% إلا أن هذه النسبة تعد ضعيفة مقارنة بكل من ماليزيا وفنلندا وكوريا الجنوبية، أما فيما يخص معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي فان الجزائر سجلت نسبة 83.22% والتي تعتبر نسبيا مرتفعة مقارنة بماليزيا إلا أنها تبقى منخفضة مقارنة بكل من فنلندا وكوريا الجنوبية، أما فيما يخص معدل الالتحاق بالتعليم العالي فان الجزائر مازالت متأخرة في هذا المجال حيث لم تتعدى نسبة الالتحاق 24.02% في حين كانت نسبة الالتحاق في فنلندا وكوريا الجنوبية مايقرب من 94%في فنلندا و95% في كوريا الجنوبية.

والشكل الموالي يوضح وضعية جميع المؤشرات الفرعية المكونة للاقتصاد المعرفي في كل من ماليزيا والجزائر.

الشكل رقم (04): مقارنة مؤشرات الفرعية المكونة لأدلة الاقتصاد المعرفي في كل من ماليزيا والجزائر لسنة 2009

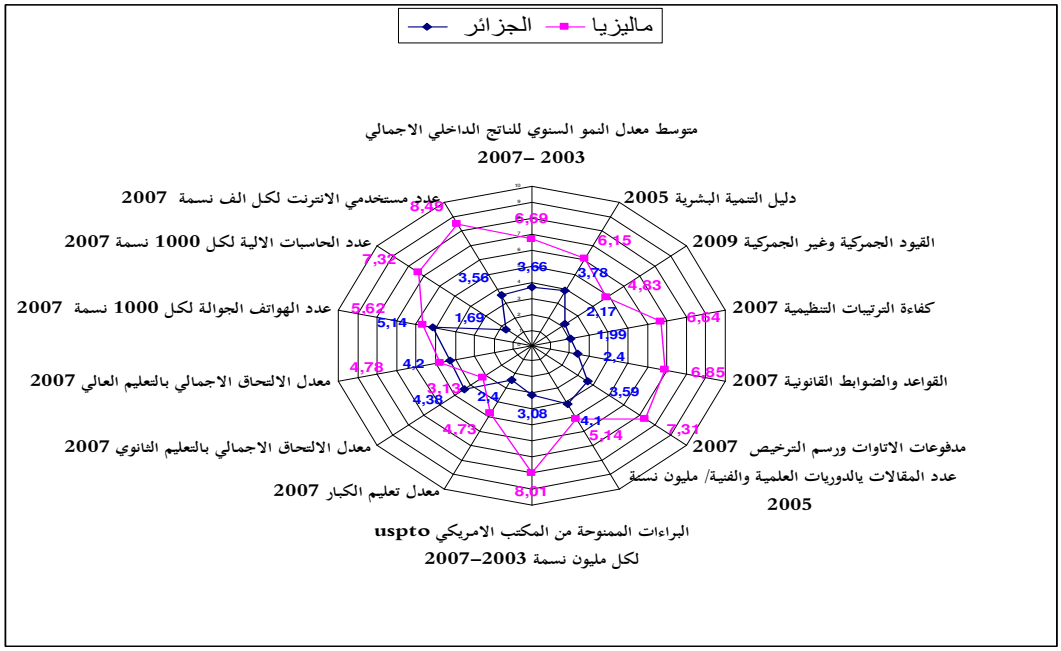

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمنهجية التقييم المعرفيKAM، نقلا عن الموقع:www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تقدم ماليزيا في أغلب المؤشرات المكونة للاقتصاد المعرفي ما يبين سرعة تحولها إلى اقتصاد معرفي، بينما نلاحظ أن الجزائر مازال أمامها الكثير من اجل تسريع وتيرة اللحاق بركب الدول الرائدة في مجال اقتصاد المعرفة.

1-2- اقتصاد المعرفة وصادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة

يقوم اقتصاد المعرفة على إنتاج سلع تتميز بكثافة المعرفة، وعليه سيتم التعرف على حجم الصادرات من هذه السلع في كل من ماليزيا والجزائر للوقوف على مدى اندماج الدولتين في مجال اقتصاد المعرفة، والتي يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم(11) : تطور نسبة صادرات السلع التكنولوجية من إجمالي الصادرات في كل من ماليزيا والجزائر للفترة 1990-2010

السنة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ماليزيا	%38	%46	%60	%55	%54	%52	%40	%47	%45
الجزائر	-	%0	%4	%1	%2	%1	%1	%1	%1

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/11.

من خلال الجدول السابق يتبين مدى قدرة ماليزيا على إنتاج وتصدير السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة حيث وصلت سنة 2000 مثلا إلى 60% ثم لتنخفض قليلا بعد ذلك بسبب المنافسة الكبيرة في هذا المجال خاصة من طرف الاقتصاديات الناشئة مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة إلا أنها تبقى مرتفعة في حدود 45% سنة 2010، أما في الجزائر فان صادرات التكنولوجيا المتقدمة لم تتجاوز نسبة 4% سنة 2000، ثم لتعود للانخفاض بعد ذلك إلى 1% في سنة 2010 وهو ما يعني عدم قدرة الجزائر على إنتاج سلع تكنولوجية يمكن تصديرها والمنافسة بها عالميا، ومن اجل التعرف على هيكلة الصادرات في كل من ماليزيا والجزائر فانه سوف يتم استعراض أهم السلع المصدرة في الدولتين.

الشكل رقم (05): هيكل الصادرات الماليزية سنة 2009

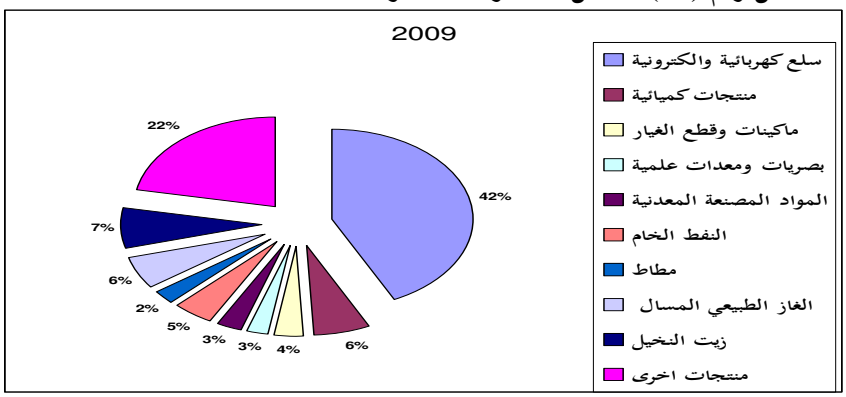

Source: Department Of Statistics**, Malaysia External Trade statistics 2009**, available on web site: www.statistics.gov.my.date of consultaion:02/01/2012.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المنتجات الكهربائية والالكترونية تمثل أغلبية صادرات ماليزيا حيث تشمل أشباه الموصلات، المحولات الكهربائية، معدات النظافة، الغسالات الكهربائية، أجهزه التلفاز والفيديو، أجهزه التسجيل وأجهزه الحاسب الآلي... الخ، أي مانسبته 42% من إجمالي أهم السلع التي تصدرها ماليزيا، في حين نجد انه بالرغم من توفر ماليزيا على احتياطيات كبيرة من المطاط والقصدير زيت النخيل والبترول الخام، إلا نسبة تصديريها لها ضعيفة حيث تمثل ما نسبته 2%، 7%، 5% على التوالي.

أما الاقتصاد الجزائري مازال اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على تصدير المحروقات حيث تمثل نسبة 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية والشكل الموالي يمثل لنا هيكل الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم (06): هيكل الصادرات الجزائرية لسنة 2010

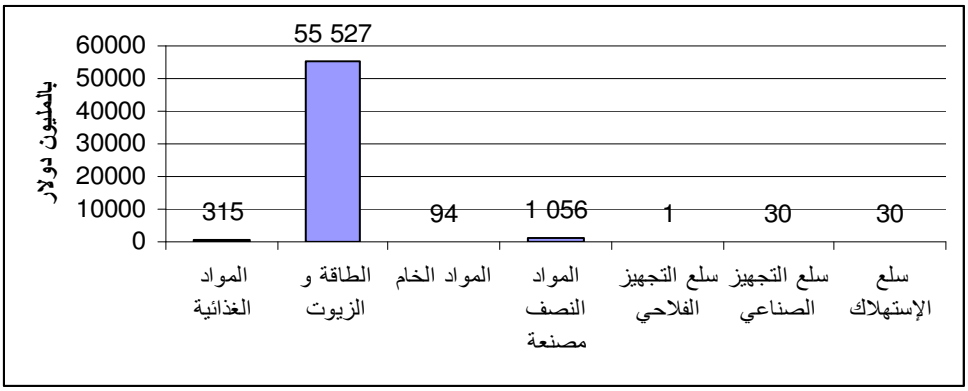

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، نقلا عن الموقع: www.andi.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/03.

نلاحظ من الشكل السابق هيمنة قطاع المحروقات على صادرات الاقتصاد الجزائر حيث بلغت صادرات الجزائر من المحروقات سنة 2010 ماقيمته 55.5 مليار دولار أي مانسبته 97 % من إجمالي الصادرات، فيما لم تتعدى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات 1.5 مليار دولار سنة 2010 أي ما يمثل نسبته 3% من إجمالي

الصادرات مقابل 1.05 مليار سنة 2009، ويرجع هذا الارتفاع الطفيف في صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات إلى ارتفاع صادرات المواد النصف مصنعة التي بلغت 1.05 مليار دولار سنة 2010، أي ما نسبته 1.9 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بعدما كانت تبلغ 692 مليون دولار سنة 2009. ومن خلال ماسبق نلاحظ مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بصادرات المحروقات وعدم مقدرته على إنتاج سلع ذات قيمة عالية خاصة تلك المتعلقة بالصناعات القائمة على المعرفة.

2- الرأسمال البشري وتنافسية الاقتصاد

سيتم عرض دور ومكانة الاستثمار في الرأسمال البشري ممثلا في التعليم والصحة في تعزيز تنافسية الاقتصاد والجدول الموالي يلخص جميع محاور التنافسية في كل من ماليزيا والجزائر.

الجدول رقم (12): تنافسية الاقتصاد الماليزي والجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2010 و2011

ركائز تنافسية الاقتصاد	2010		2011	
	ماليزيا	الجزائر	ماليزيا	الجزائر
	المرتبة من133 دولة		المرتبة من139 دولة	
المحور الاول: المتطلبات الأساسية	**33**	**80**	**25**	**75**
الركيزة01: الهيئات الحكومية	42	98	30	127
الركيزة 02: البنية التحتية	30	87	26	93
الركيزة 03: البيئة الاقتصادية الكلية	41	57	29	19
الركيزة 04: الصحة والتعليم الابتدائي	34	77	33	82
المحور الثاني: محفزات الكفاءة	**24**	**107**	**20**	**122**
الركيزة 05: التعليم العالي والتدريب	49	98	38	101
الركيزة 06: كفاءة سوق السلع	27	126	15	134
الركيزة 07: كفاءة سوق العمل	35	123	20	137
الركيزة 08 تطور السوق المالي	7	135	3	137
الركيزة 09: الاستعداد التقني	40	106	44	120
الركيزة 10: حجم السوق	29	50	29	47
المحور الثالث: عوامل الابتكار والتطور	**25**	**108**	**22**	**136**
الركيزة 11: درجة تطور التجارة	25	108	20	135
الركيزة 12: الابتكار	24	107	24	132
مرتبة الدولة	**26**	**86**	**21**	**87**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية العالمي لمنتدى الاقتصاد العالمي لسنتي: 2010-2011 و2011-2012

يلاحظ من الجدول السابق تقدم الاقتصاد الماليزي في الترتيب العالمي للتنافسية الاقتصادية من المرتبة 26 من أصل 133 دولة سنة 2010، إلى المرتبة 21 من أصل 139 دولة سنة 2011، وهو يبرز قوة الاقتصاد الماليزي ودرجة تنافسيته، أما الاقتصاد الجزائري فنجد أن تنافسيته تراجعت في الترتيب العالمي من المرتبة 86 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 87 من أصل 139 دولة سنة 2011، وهو ما يوضح هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على المنافسة في ظل عالم سريع التغير والتطور، وهذا ما يدل على أن الدولة الجزائرية مطالبة ببذل المزيد من الجهود قصد تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

ومن اجل الوقوف أكثر على أسباب تقدم تنافسية الاقتصاد الماليزي وتراجع تنافسية الاقتصاد الجزائري فانه سوف يتم تحليل كل محور من محاور التنافسية وإبراز نقاط القوة والضعف في الدولتين، ومكانة الرأسمال البشري ضمن هذه المحاور، وذلك من خلال التعرض إلى مكوناته والمتمثلة في الصحة والتعليم الأساسي في المحور الأول والتعليم العالي والتدريب في المحور الثاني بالإضافة ا القدرة على الابتكار في المحور الثالث.

3-1- المحور الأول: المتطلبات الأساسية

في هذا المحور نلاحظ تقدم الاقتصاد الماليزي من المرتبة 33 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 25 من أصل 139 دولة سنة 2011 بصفة عامة، كما نلاحظ أيضا انه حقق تقدما في كافة الركائز المكونة لهذا المحور وهي الهيئات الحكومية، البنية التحتية، البيئة الاقتصادية الكلية والصحة والتعليم الابتدائي هذا الأخير والذي يعتبر من مكونات الرأسمال البشري، نلاحظ تقدم ماليزيا في هذه الركيزة من المرتبة 34 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 33 من أصل 139 دولة سنة 2011، وتعود أسباب هذا التقدم أساسا إلى جودة التعليم الأساسي والذي يعتبر من بين المؤشرات الفرعية لهذه الركيزة حيث احتلت ماليزيا في هذا المؤشر المرتبة 21 من أصل 139 دولة سنة 2011 بعدما كانت في المرتبة 30 من أصل 133 دولة سنة 2010[1]، هذا بالرغم من تراجعها فما يخص مؤشر صافي الالتحاق بالتعليم الأساسي حيث تراجعت ماليزيا من المرتبة 47 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 61 من أصل 139 دولة سنة 2011[2].

أما فيما يخص الجزائر يلاحظ من الجدول السابق تقدم تنافسية الاقتصاد الجزائري في هذا المحور حيث انتقلت من المرتبة 80 من أصل 133دولة سنة 2010 إلى المرتبة 75 من أصل 139 دولة سنة 2011، غير أن هذا التقدم لم يكن في كافة الركائز حيث نجد ان نقطة القوة الوحيدة كانت في مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 57 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 19 من أصل 139 دولة سنة 2011، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل من بينها المركز المالي للدولة والمتمثل في احتياطي الصرف الذي وصل قرابة 150 مليار دولار سنة 2010، أما نقاط الضعف تمثلت أساسا في ضعف الهيئات الحكومية وكذا البنية التحتية بالإضافة إلى الصحة والتعليم الأساسي، هذا الأخير والذي يعتبر من مكونات الرأسمال البشري نلاحظ تراجع الجزائر فيه من المرتبة 77 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 82 من أصل 139 دولة سنة 2011، وتعود أسباب هذا

[1] - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, Geneva, 2011,p:229.
[2] -ibid, p: 229.

التراجع إلى ضعف جودة التعليم الأساسي حيث احتلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 113 من أصل 139 دولة سنة 2011، بعدما كانت في المرتبة 96 من أصل 133 دولة سنة 2010[1]، بالإضافة إلى تراجعها فما يخص مؤشر صافي الالتحاق بالتعليم الأساسي حيث تراجعت الجزائر من المرتبة 58 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 65 من أصل 139 دولة سنة 2011[2].

3-2- المحور الثاني: محفزات الكفاءة

في هذا المحور احتلت ماليزيا مرتبة جد متقدمة حيث جاءت في المرتبة 20 من أصل دولة 139 سنة 2011 بعدما كانت في المرتبة 24 من أصل 133 دولة سنة 2010، وقد كانت جميع ركائز هذا المحور نقاط قوة للاقتصاد الماليزي، خاصة فيما يخص التعليم العالي والتدريب حيث احتلت ماليزيا المرتبة 38 من أصل 139 دولة سنة 2011 بعدما كانت في المرتبة 49 من أصل 133دولة سنة 2010، ويرجع هذا التقدم أساسا إلى جودة النظام التعليمي في المرحلة الجامعية حيث تقدمت ماليزيا في هذا المجال محتلة المرتبة 20 من أصل 139 دولة سنة 2011 بعدما كانت في المرتبة 30 من أصل 133 دولة سنة 2010، وهذا التقدم يؤكد عزم الحكومة الماليزية على تحقيق التميز في مجال التعليم العالي من خلال الرؤية التي وضعتها وهي أن تصبح مركزا للتميز بحلول سنة 2020 هذا من جهة، وإلى جودة التعليم في مادتي الرياضيات والعلوم من جهة أخرى، حيث احتلت ماليزيا المرتبة 23 من أصل 139 دولة سنة 2011 بعدما كانت في المرتبة 31 سنة 2010، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة ربط المؤسسات التعليمية بخدمة الانترنت حيث احتلت ماليزيا المرتبة 36 سنة 2010 و2011 على التوالي.

أما الجزائر فإنها تراجعت في هذا المحور من المرتبة 107 من أصل دولة 133 سنة 2010 إلى المرتبة 122 من أصل 139 دولة سنة 2011، حيث كانت جميع ركائز هذا المحور نقاط ضعف للاقتصاد الجزائر خاصة فيما يتعلق بالتعليم العالي والتدريب حيث تراجع الجزائر من المرتبة 98 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 101 من أصل 139دولة سنة 2011، ويرجع أسباب هذا التراجع أساسا إلى ضعف جودة النظام التعليمي في المرحلة الجامعية حيث تراجعت الجزائر من المرتبة 117 من أصل 133 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 123 من أصل 139 دولة سنة 2011، بالإضافة ضعف جودة التعليم في مادتي الرياضيات والعلوم، حيث تراجعت الجزائر إلى المرتبة 96 سنة

[1] - ibid, p:77.
[2] - Ibid, p:77.

2011 بعدما كانت في المرتبة 84 سنة 2010، بالإضافة إلى انخفاض نسبة ربط المؤسسات التعليمية بخدمة الانترنت حيث احتلت الجزائر المرتبة 125 سنة 2010 و2011 على التوالي.

3-3- المحور الثالث: عوامل الابتكار والتطور

تنافسية الاقتصاد الماليزي في هذا المحور كانت عالية، حيث مثل هذا المحور نقطة قوة فقد احتلت المرتبة 22 من أصل 139 دولة سنة 2011 بعدما كانت في المرتبة 25 من أصل 133 دولة سنة 2010، كما أنها احتلت مراتب جد متقدمة فيما يخص تطور التجارة والابتكار هذا الأخير الذي احتلت فيه المرتبة 24 للعامين 2010 و2011 على التوالي، وعند تحليل عوامل هذا التفوق نجد أنها احتلت المرتبة 19 من أصل 139 دولة سنة 2011 بعدما كانت في المرتبة 25 سنة 2010 في مؤشر القدرة على الإبداع من جهة، وهذا مايدل على تطور منظومة البحث والتطوير في ماليزيا، وإلى الإنفاق الكبير للمؤسسات على البحث والتطوير حيث احتلت ماليزيا المرتبة 13 من أصل 139 دولة سنة 2011 من جهة أخرى، أما فيما يخص التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في مجال البحث والتطوير فقد احتلت ماليزيا المرتبة 21 سنة 2011. بينما احتلت ماليزيا المرتبة 4 من أصل 139 سنة 2011 من حيث شراء الحكومة لمنتجات عالية التقنية وهذا بهدف تدعيم مراكز البحث والتطوير.

أما تنافسية الاقتصاد الجزائري في هذا المحور تكاد تكون منعدمة حيث احتلت الجزائر المرتبة 108 سنة 2010 تتراجع إلى المرتبة 136من أصل 139 دولة سنة 2011، وكانت ركائز هذا المحور نقاط ضعف بالنسبة للاقتصاد الجزائري أي تطور التجارة والابتكار، هذا الأخير الذي جاءت فيه الجزائر في المرتبة 132 من أصل 139 دولة سنة 2011، وعند تحليل مؤشرات هذه الركيزة نجد أن الجزائر تحتل في مؤشر القدرة على الإبداع مرتبة جد متأخرة حيث جاءت في المرتبة 138من أصل 139 دولة سنة 2011، وهذا ما يدل على ضعف منظومة البحث والتطوير في الجزائر، بالإضافة الى احتلالها المرتبة 119 من أصل 139سنة 2011 فيما يخص الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية وهذا ما يبين انعزال الجامعة الجزائرية عن محيطها الاقتصادي وهو وعدم مواكبة مخرجاتها من حاملي الشهادات مع متطلبات سوق العمل من جهة، بالإضافة الى ضعف الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المؤسسات الصناعية من جهة أخرى، أما فيما يخص شراء الحكومة لمنتجات عالية التقنية والموجهة للبحث والتطوير احتلت الجزائر المرتبة 137 أصل 139 سنة 2011 وهذا ما يعكس ضعف مراكز البحث والتطوير.

ومن أجل الوقوف أكثر على مكانة البحث والتطوير في كل من ماليزيا والجزائر فانه سيتم معرفة حجم الإنفاق على البحث والتطوير وكذا عدد المقالات العلمية المنشورة في المجالات التقنية المختلفة مع مقارنتها ببعض الدول الرائدة.

الجدول رقم (13): الإنفاق على البحث والتطوير وعدد المقالات المنشورة في ماليزيا والجزائر مقارنة ببعض الدول الرائدة

السنة / الدولة	الإنفاق عل البحث والتطوير كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%)				مقالات المنشورة في المجلات العلمية والتقنية (مقال)	
	2000	2002	2004	2008	2006	2007
ماليزيا	0.47	0.65	0.62	0.64	724	808
الجزائر	0.2	0.36	0.16	0.07	413	481
كوريا .ج	2.38	2.4	2.68	3.21	17910	18467
فنلندا	3.35	3.36	3.45	3.45	4800	5102

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/11.

من خلال الجدول السابق نجد أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في ماليزيا في تزايد حيث كانت 0.47% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لتصل إلى 0.64%سنة 2008 من الناتج الداخلي الخام، غير أن هذه النسبة تبقي منخفضة مقارنة مع ما يتم إنفاقه في كل من كوريا الجنوبية وفنلندا حيث وصل الإنفاق على البحث والتطوير في كوريا الجنوبية 3.21 % سنة 2008، بينما وصل في فنلندا إلى 3.45% سنة 2008 وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الدول المتقدمة للبحث والتطوير، أما في الجزائر فنجد أن الإنفاق على البحث والتطوير متذبذب حيث كان سنة 2000 يقدر ب 0.2% من الناتج الداخلي الخام ليصل سنة 2002 إلى 0.36% ثم لينخفض إلى 0.07%سنة 2006(احدث سنة متوفرة).

أما فيما يخص عدد المقالات المنشورة في المجالات العلمية والتقنية في مجال الفيزياء، البيولوجيا، الكيمياء، الرياضيات، الطب السريري، البحوث الطبية الحيوية، الهندسة، التكنولوجيا، علوم الأرض وعلوم الفضاء فكانت في ماليزيا تقدر بـ 808 مقال سنة، 2007 أما في الجزائر فكانت تقدر ب481 مقال وهذا عدد ضعيف إذا ما قورن بكل من كوريا الجنوبية 18.467 مقال سنة 2007 والولايات المتحدة الأمريكية ب 209.000 مقال سنة 2007[1].

[1] – البنك الدولي، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا** نقلا عن الموقع:http://data.albankaldawli.org/indicator ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/11.

3-4- التنافسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

ومن بين أهم مزايا التنافسية الاقتصادية هو تهيئة المناخ لجذب استثمارات جديدة خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه سيتم محاولة التعرف على آثار تنافسية الاقتصاد الماليزي والجزائري من خلال النتائج السابقة وانعكاسها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات الأكثر جذبا لها.

الشكل رقم(07): نسبة الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاستثمارات المحلية في ماليزيا سنة 2009

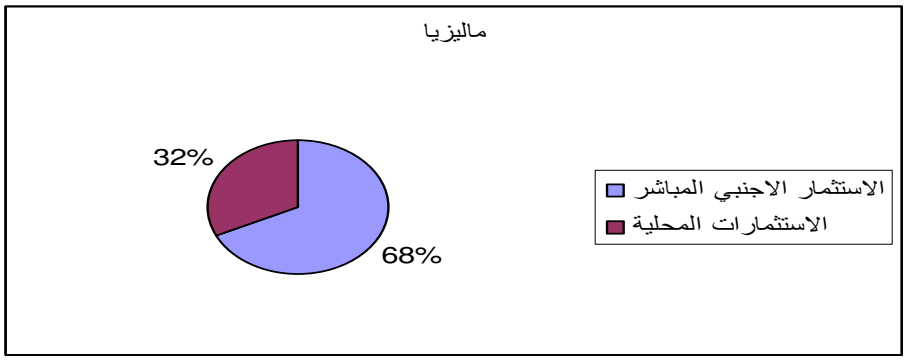

Source: Malaysian Investment Development Authority, **Malaysia: Performance of the Manufacturing and Services Sectors 2009,p:12**, available on website http://www.mida.gov. my, date of consultation: 01/01/2012.

من خلال الشكل السابق يتبن أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاقتصاد الماليزي من بين مجموع الاستثمارات كبيرة حيث تمثل ما نسبته 68% سنة 2009، أي ما قيمته 22.1 مليار رينجيت ما يعادل 7.02 مليار دولار[1] من مجموع الاستثمارات، بينما الاستثمار المحلي يمثل 32% من مجموع الاستثمارات ماقيميته 10.5 مليار رينجيت، أي مايعادل 3.3 مليار دولار[2]، ومنه يتبن مدى قدرة الاقتصاد الماليزي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم(08): نسبة الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاستثمارات المحلية في الجزائر للفترة 2002-2010

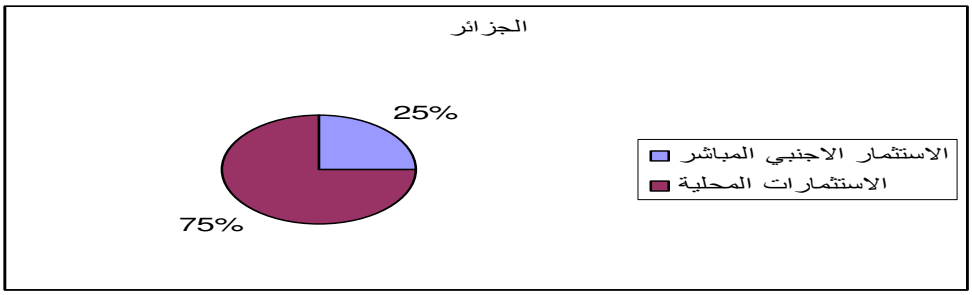

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،نقلا عن الموقع، www.andi.dz ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/11.

[1]- Malaysian Investment Development Authority, **op.cit** ,p:14.
[2]- ibid, p:14.

أما في الجزائر فان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاقتصاد الجزائري من بين مجموع الاستثمارات تمثل نسبته 25% من سنة 2002–2010، وقد بلغت مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة الجزائر في نفس الفترة ماقيمه 21.5 مليار دولار من مجموع الاستثمارات بينما الاستثمار المحلي يمثل 75% من مجموع الاستثمارات ماقيمته 65 مليار دولار. ومنه يتبن مدى ضعف الاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ومن اجل التعرف أكثر على أهم القطاعات استقطابا لاستثمار الأجنبي المباشر في كل من ماليزيا والجزائر فانه سيتم تحليل هذه الاستثمارات حسب أهم القطاعات المستقطبة له، ممثلة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (09): أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا سنة 2009

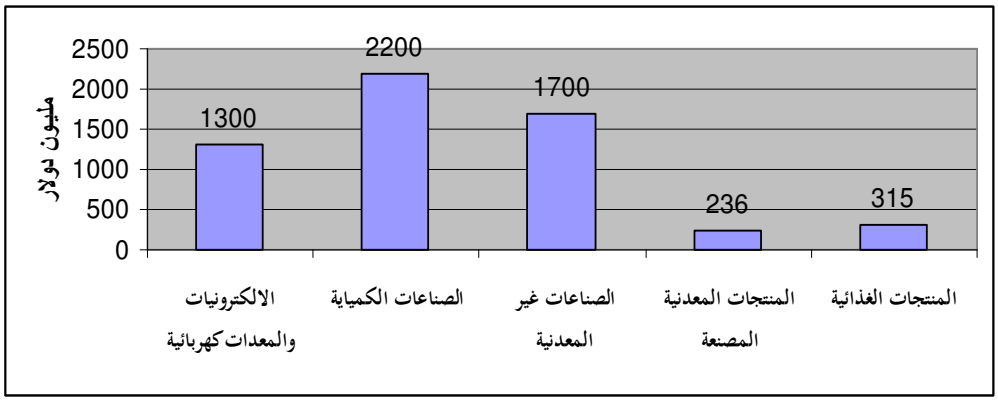

Source: Malaysian Investment Development Authority, **op.cit**, p:14

يبين الشكل السابق أن أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى ماليزيا كانت في مجال الصناعات الكيميائية مثل الصناعات الصيدلانية حيث يقدر مبلغ الاستثمار الأجنبي فيها بـ 2.2 مليار دولار سنة 2009، بينما الصناعات الالكترونية والمعدات الكهربائية مثل أجهزة الحاسوب أشباه الموصلات فيقدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بـ 1.3 مليار دولار، بالإضافة إلى الصناعات غير المعدنية التي يقدر حجم الاستثمار فيها بـ 1.7 مليار دولار، وهي كلها صناعات كثيفة المعرفة تعتمد على كوادر بشرية جد مؤهلة وبنية تحتية جيدة ومراكز بحث وتطوير جد متطورة.

[1] – الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، **مرجع سابق**.

الشكل رقم(10) : أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002–2010

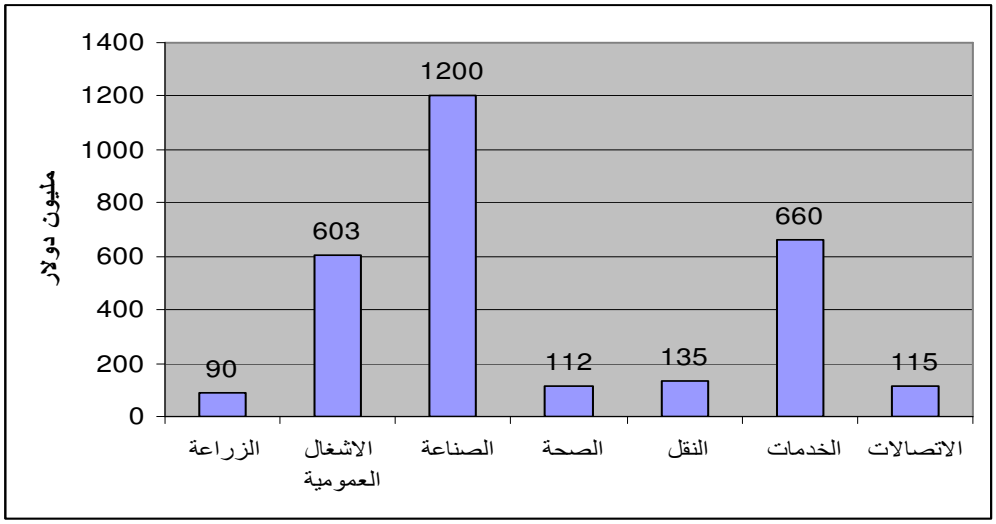

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، نقلا عن الموقع، www.andi.dz ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/11.

أما في الجزائر يتضح من الشكل السابق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت مركزة بشكل كبير على قطاع الطاقة كونه يحظى بمردودية عالية إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص لهذه المشاريع، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية نظرا للاهتمام البالغ الذي توليه الحكومة الجزائرية للقطاع، وما يكتسبه من أهمية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد وتقليل أزمة السكن، أما القطاعات التي تعتمد على كثافة المعرفة مثل قطاع الإلكترونيك فانه شبه غائب تماما في حين استقطب قطاع الصحة في مجال المنتجات الصيدلانية حجم ضعيف لا يتعدى 112مليون دولار في الفترة من 2002 إلى 2010. وهذا يرجع إلى أسباب عديدة منها ضعف مراكز البحث والتطوير في الجزائر، ضعف مخرجات المنظومة التعليمية في الجزائر وعدم توافقها مع مخرجات سوق العمل العالمي وضعف إنتاجيتها، بالإضافة إلى انعدام البنية التحتية اللازمة لمثل هذه الصناعات كالمدن الذكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجد متطورة.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر

تعتبر التنمية البشرية من بين أهم نتائج الاستثمار في الرأسمال البشري عموما والاستثمار التعليمي خصوصا وعليه سيتم تحليل مكانة مل من ماليزيا والجزائر في مجال التنمية البشرية والتقدم المحرز في مكوناتها.

1- تطور مؤشر التنمية البشرية

عرف مستوى التنمية البشرية في كل من ماليزيا والجزائر تطورا ملحوظا مما انعكس إيجابا على مستوى معيشة السكان وذلك نتيجة الاستثمارات الموجهة لفائدة السكان والشكل الموالي يبين تطور مؤشر التنمية البشرية في البلدين مقارنة بمؤشر التنمية البشرية في بعض المناطق.

الشكل رقم(11): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر وماليزيا بين عامي 1980 و2011

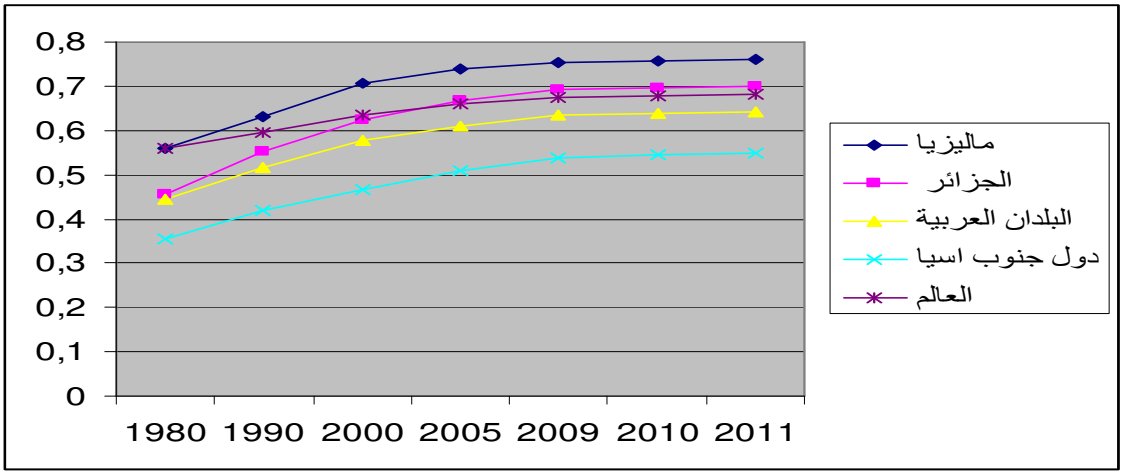

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعالم، **الاستدامة والإنصاف**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ، 2011، ص، ص: 136، 138.

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن ماليزيا استطاعت أن تحقق تقدم كبير في مجال التنمية البشرية حيث تطور مؤشر التنمية البشرية من 0.631 سنة 1990 إلى 0.761 سنة 2011، محتلة بذلك المرتبة 61 عالميا ضمن مجموعة الدول عالية التنمية البشرية، حيث يقدر متوسط السنوي لمعدل نمو مؤشر التنمية البشرية 0.90% للفترة 1990- 2011، كما أنها استطاعت أن تحقق تقدما مقارنة بمؤشر التنمية البشرية في منطقة جنوب شرق أسيا الذي يقدر بـ 0.548 سنة 2011، كذلك تعد التنمية البشرية في ماليزيا مرتفعة مقارنة بمؤشر التنمية البشرية للعالم والمقدر بـ 0.682 سنة 2011.

أما الجزائر فقد استطاعت هي أيضا أن تحقق تقدم كبير في مجال التنمية البشرية حيث تطور مؤشر التنمية البشرية من 0.551 سنة 1990 إلى 0.698 سنة 2011، محتلة بذلك المرتبة 96 عالميا ضمن مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية، كما أنها استطاعت أن تحقق تقدما مقارنة بمؤشر التنمية البشرية في منطقة الدول العربية الذي يقدر ب 0.641 سنة 2011، ويعد مؤشر التنمية البشرية في الجزائر جد متقاربة مع مؤشر التنمية البشرية للعالم والمقدر ب 0.682 سنة 2011.

وعند مقارنة مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا والجزائر نجد أن ماليزيا متقدمة في هذا المجال وهو ما يعكس الجهود المبذولة من اجل تحقيق الرفاه البشري، أما الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة إلا انه لايزال أمامها بذل المزيد من الجهود لتحسين التنمية البشرية أكثر، ومن اجل الوقوف على التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية في كل من ماليزيا والجزائر سيتم التطرق لكل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية .

1-1- مؤشر التعليم

يعتبر التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية وقد أولت كل من ماليزيا والجزائر اهتماما بها القطاع وهذا من خلال:

أ- الإنفاق على التعليم

أدى الاهتمام بالتعليم بزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم في كل من ماليزيا والجزائر والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(12): تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي في ماليزيا والجزائر بين عامي 1970و2008

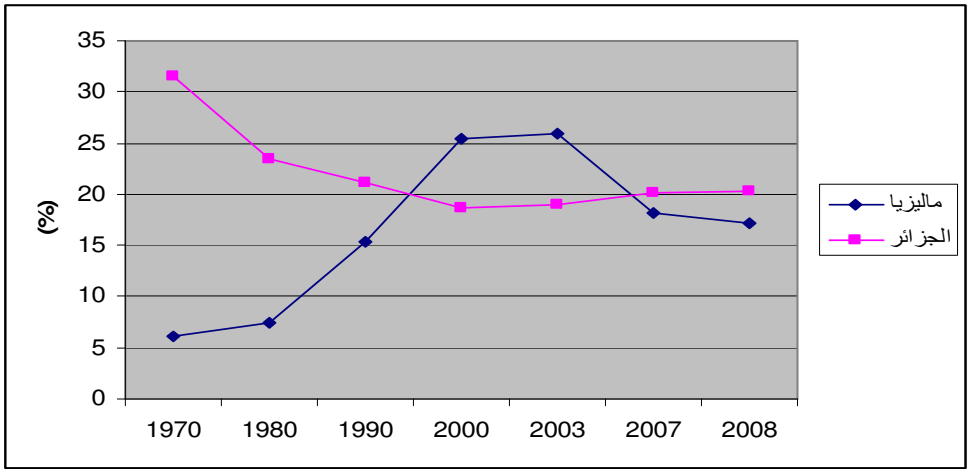

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12.

- تقرير التنمية البشرية للعالم، **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2004، ص: 173.

- Economic Planning Unit, **Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, 2005, p:77.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الإنفاق على التعليم في ماليزيا ارتفع من 6.1% من إجمالي الإنفاق الحكومي سنة 1970 إلى 26% سنة 2003، ثم لينخفض بعد ذلك إلى حدود 17.2% سنة 2008 ويعود أساسا انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم في ماليزيا إلى فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص في مجال التعليم خاصة في مجال التعليم العالي، أما في الجزائر فنلاحظ انخفاض الاتفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي من 31.1% سنة 1970 ليصل سنة 19% سنة 2003، ثم يرتفع قليلا بعد ذلك ليصل سنة 20.3% سنة 2008.

ب- تقليص نسب الامية

حققت كل من ماليزيا والجزائر نتائج كبيرة في مجال تقليص نسبة الأمية والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(14): تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار 15 سنة فما فوق في كل من ماليزيا بين عامي 1990 و2006

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار 15 سنة فمافوق (%)						
السنة / الدولة	1990			2006		
	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
ماليزيا	82.9	88	77.3	92.5	94.6	90.3
الجزائر	49.6	63.4	35.8	72.6	81.3	63.9

المصدر: قاعدة بيانات اليونسكو (**unesco**) نقلا عن الموقع، www.uis.unesco.org، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12.

من خلال الجدول السابق تبين التقدم الكبير الذي حققته ماليزيا في مجال القضاء على الأمية، فقد بلغ عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة للكبار 15 سنة وأكثر عام 2006 حوالي 92.5% من إجمالي السكان بعدما كان سنة 1990 تقدر بحوالي 82.9%، حيث تمثل نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة من 15سنة وأكثر 90.3% سنة 2006 بعدما كان 77.3% سنة 1990. كما ارتفعت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في الفئة العمرية 15-25 سنة من 98.2%سنة 2000 إلى 98.5% سنة 2009[1].

أما الجزائر فقد حققت هي كذلك نتائج في مجال القضاء على الأمية حيث انتقلت نسبة السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة للكبار 15 سنة وأكثر من 49.6% سنة 1990، إلى 72.6% سنة 2006، حيث تمثل نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة من 15 سنة وأكثر 63.9% سنة 2006 بعدما كانت 35.8% سنة 1990، كما ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15-25 من 86.57% سنة 1998 إلى 93.9% سنة 2008[2]، وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال القضاء على الأمية إلا أنها تبقى غير كافية، حيث تشير الإحصائيات أن عدد الأميين في الجزائر يقدر بـ 6.108.000 من إجمالي السكان سنة 2008.

[1]- Economic Planning Unit**, Malaysia The Millennium Development Goals At 2010**, United Nations Country Team ,Malyasia, 2011, p: 40.
[2] - Le Gouvernement Algérien**, op.cit**, p:53.

ج- معدلات الالتحاق بمختلف الأطوار التعليمية

حققت كل من ماليزيا والجزائر معدلات التحاق عالية خاصة في مجال التعليم الأساسي وهو ما يوضح عزم الدولتين المضي قدما من اجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية خاصة فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(15): تطور معدلات الالتحاق بمختلف الأطوار التعليمية في ماليزيا والجزائر

	صافي الالتحاق ابتدائي%			صافي الالتحاق ثانوي %			إجمالي الالتحاق جامعي%	
	2009-2005			2009-2005			1990	2010
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	المجموع	
ماليزيا	96	96	96	66	70	68	7	37
الجزائر	96	94	95	65	68	66.5	10	31

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي في ماليزيا تقدر ب 96%، ونلاحظ ان نسبة الإناث إلى الذكور متساوية، وهذا ما يؤكد حرص ماليزيا على تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، أما معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والتي تقدر ب68%، فهي منخفضة وتدل على أنه ليس جميع المسجلين في التعليم الابتدائي يكملون دراستهم إلى الثانوي، ونلاحظ كذلك أن نسبة الإناث في التعليم الثانوي أكثر من الذكور حيث تقدر نسبتهم ب 70%، وتعود أسباب انخفاض نسبة الذكور إلى تفضيلهم الاكتفاء بالتعليم الابتدائي ودخول سوق العمل مبكرا. أما في التعليم العالي فنلاحظ أن نسبة الالتحاق ارتفعت من 7%سنة 1990 إلى 37% سنة 2010.

أما في الجزائر نلاحظ أن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي تقدر ب 95%، ونلاحظ أن نسبة الإناث إلى الذكور متقاربة، وهذا ما يؤكد حرص الجزائر على تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، أما معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والتي تقدر ب66.5%، فهي منخفضة وتدل أنه ليس جميع المسجلين في التعليم الابتدائي يكملون دراسته إلى الثانوي، ونلاحظ كذلك أن نسبة الإناث في التعليم الثانوي أكثر من الذكور حيث تقدر نسبتهم ب 68%، وتعود أسباب انخفاض نسبة الذكور إلى تفضيلهم الاكتفاء بالتعليم الابتدائي ودخول سوق العمل مبكرا.

أما في التعليم العالي فنلاحظ أن نسبة الالتحاق ارتفعت من 10%سنة 1990 إلى 31% سنة 2010، وترجع أسباب هذه الزيادة أساسا إلى زيادة نسبة النجاح في شهادة البكالوريا من جهة، بالإضافة إلى مجانية التعليم العالي في الجزائر من جهة أخرى.

1-2- مؤشر الصحة

يؤدي تحسن الرعاية الصحية إلى تقليص الوفيات وزيادة العمر المتوقع للسكان مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان والجدول الموالي يوضح تتطور عدد السكان في ماليزيا والجزائر.

الجدول رقم(16): تطور عدد السكان في ماليزيا والجزائر في الفترة 1990 و2011

(بالمليون نسمة)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011
ماليزيا	18.2	20.7	23.4	26.1	27.6	28.7
الجزائر	25.3	28.3	30.5	32.8	36.4	37.1

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12،

- الديوان الوطني للإحصاء، نقلا عن الموقع www.ons.dz، تاريخ الاطلاع 2012/01/15.

من الجدول السابق نلاحظ أن الزيادة السكانية في ارتفاع في كل من الجزائر وماليزيا حيث ارتفعت في ماليزيا من 18.2مليون نسمة سنة 1990 إلى 28.7 مليون نسمة سنة 2011، وفي والجزائر تطور كذلك عدد السكان من 25.3 مليون نسمة سنة 1990 إلى 37.1 مليون نسمة سنة 2011، ويرجع ذلك أساسا لارتفاع المستوى الصحي للسكان نتيجة لعوامل عديدة نذكر منها:

أ – الإنفاق العام على الصحة

من أهم مؤشرات الاهتمام بالصحة في دولة ما هو نسبة الإنفاق عليها، والجدول الموالي يوضح الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج الداخلي الخام في كل من ماليزيا والجزائر.

الجدول رقم (17): نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج الداخلي الخام في ماليزيا والجزائر للفترة 1995-2009

السنة / الدولة	1995	2000	2005	2008	2009
ماليزيا	%3.0	%3.2	%4.1	%4.3	%4.8
الجزائر	%3.4	%3.5	%3.7	%5.4	%5.8

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12.

نلاحظ من الجدول السابق الزيادة المستمرة في نسبة الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج الداخلي الخام في ماليزيا حيث ارتفع من 3% سنة 1995 إلى 4.3% سنة 2008 ثم 4.8% سنة 2009، اما في الجزائر فهو في ارتفاع كذلك حيث كان سنة 1995 يقدر بـ3.4% ليرتفع سنة 2008 إلى 5.4% ثم إلى 5.8% وهو ما يدل على المكانة التي تحظى بها الصحة في الدولتين.

ب- متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات

أدى تحسين الرعاية الصحية في ماليزيا والجزائر إلى زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (18): تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا والجزائر للفترة 1990- 2009 (بالسنوات)

الدولة / السنة	ماليزيا			الجزائر		
	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي
1990	72	68	70	68	66	67
1995	73	69	71	69	67	68
2000	74	70	72	71	69	70
2005	75	71	73	74	70	72
2009	76	72	74	75	71	73

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12.

نلاحظ من خلال الشكل السابق التحسن المستمر لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا الذي ارتفع من 70 سنة عام 1990 إلى 72 سنة عام 2000 ليصل 74 سنة عام 2009، كما عرفت ماليزيا أيضا تحسن في معدل العمر المتوقع عند الولادة بين الإناث مقارنة بين الذكور إذ وصل سنة 2009 إلى 76 سنة الإناث مقارنة ب 72 سنة للذكور وهو مايدل على تحسن معدلات الرعاية الصحية للمرأة.

وفي الجزائر عرف كذلك هذا المؤشر ارتفاعا حيث كان يقدر عام 1990 بـ 67 سنة ثم ارتفع إلى 70 سنة عام 2000 ليصل سنة 2009 إلى 73 سنة، كما عرف هذا المؤشر أيضا تحسن في الرعاية الصحية للإناث مقارنة بالذكور حيث تطور من 68 سنة للإناث مقابل 66 سنة للذكور ليصل إلى 75سنة للإناث مقارنة ب71 سنة للذكور سنة 2009 وهذا أيضا ما يدل على تحسن الرعاية الصحية للمرأة في الجزائر.

ج- معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود جديد

الجدول الموالي يوضح انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع بالنسبة لكل 1000 مولود جديد.

الجدول رقم(19): معدل الوفيات لكل 1000 مولود حي في كل من ماليزيا والجزائر للفترة 1990– 2010

السنة / الدولة	1990	1995	2000	2005	2010
ماليزيا	15	12	9	7	5
الجزائر	55	47	41	36	31

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع: data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12.

نلاحظ من الجدول السابق أن ماليزيا استطاعت أن تحقق نتائج كبيرة فيما يخص تقليل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة حيث سجلت 15 وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 1990 ، أما في سنة 2010 فقد سجلت 5 وفيات لكل 1000 مولود حي مايدل على التطور الملحوظ في المنظومة الصحية للأطفال في ماليزيا.

أما الجزائر فقد حققت هي أيضا تقدم في هذا المجال حيث سجلت سنة 1990 55 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، وانخفضت بعد ذلك إلى 31 وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2010، غير أن هذا المعدل لا يعكس بصورة كافية الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل ضمان تكفل أفضل بالفترة ما قبل وما بعد الولادة والبرامج الكبرى الموجهة لصحة الأم والطفل.

3-1- الدخل

يعد المؤشر الدخل من العناصر الأساسية في التنمية البشرية ويستخدم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للدلالة على التقدم المحرز في كل دولة.

1- تطور الناتج الداخلي الخام

عرف الناتج الداخلي الخام في كل من ماليزيا والجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة والشكل الموالي يوضح نمو الناتج الداخلي الخام في الدولتين.

الشكل رقم(13): معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2003-2011

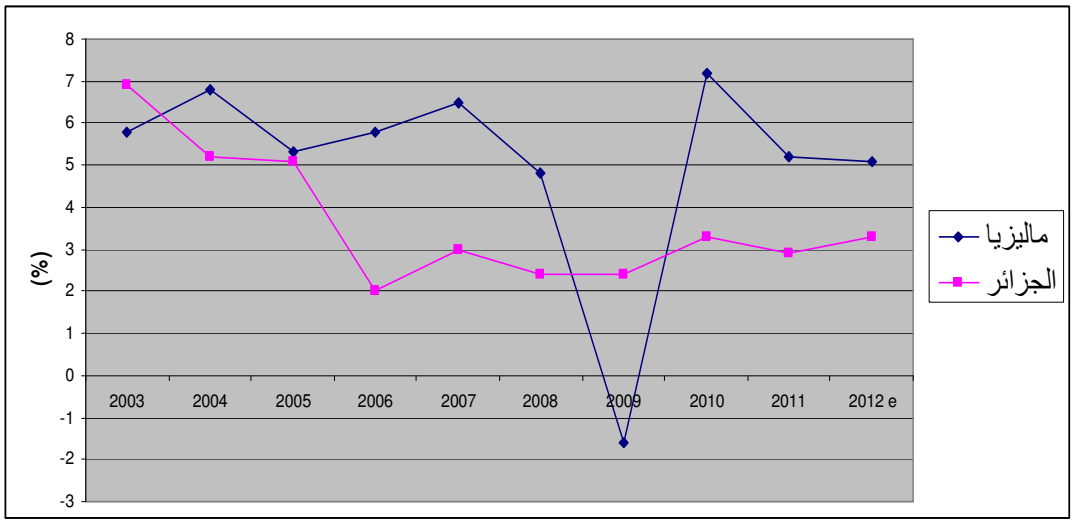

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي نقلا عن الموقع: data.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2012/01/01.

- Fonds Monétaire International, **Perspectives De L'économie Mondiale, Croissance Au Ralenti, Risques En Hausse, Etude Economiques Et Financières**, septembre 2011, disponible sur site web : http://www.imf.org , date du consultation 12/01/ 2012.

استطاعت ماليزيا أن تحقق معدلات نمو مرتفعة حيث نلاحظ من الجدول انه كان يقدر ب 5.8% سنة 2003 ليرتفع إلى 6.5% سنة 2007 ثم لينخفض إلى 4.8% سنة 2008 بسبب بداية الأزمة المالية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكان تأثير هذه الأزمة شديدا على ماليزيا سنة 2009 حيث حققت معدلات نمو سالبة قدرت – 1.6%، بسبب تراجع المعاملات التجارية الدولية نظرا لارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالمي حيث تستورد ماليزيا المنتجات النصف مصنعة خاصة في مجال الإلكترونيك وإعادة بيعها في شكل منتجات تامة الصنع، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر المستوردين للمنتجات الالكترونية الماليزية خاصة فيما يتعلق بأشباه الموصلات Semi- Conductor التي تستعمل في صناعة الأجهزة الالكترونية، غير أنها استطاعت أن تتجاوز هذه الأزمة وتحقق معدلات نمو عالية سنة 2010 وصلت إلى حدود 7.2%. ويتوقع البنك الدولي أن يصل النمو الاقتصادي في ماليزيا سنة إلى 5.1% سنة 2012.

أما الجزائر فقد حققت هي الأخرى معدلات نمو مرتفعة سنة 2003 قدرت ب 6.9% وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، غير أن نمو الناتج الداخلي الخام عرف تناقصا مستمرا من سنة 2005 حيث كان يقدر ب 5.2% سنة 2004 ليصل إلى 2.9% سنة 2011، وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى أرقام قياسية تجاوزت حاجز 100 دولار في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008، إلا أنها لم تحقق نمو اقتصادي كبير نتيجة لانخفاض القيمة المضافة الناجمة عن قطاع المحروقات والتي تراوحت بين – 2.5% و – 0.2 % بين سنتي 2006

و2008 رغم تزايدها سنة 2009 إلى 1.6%. وقد عرف الاقتصاد الجزائر خارج المحروقات نمو بعض القطاعات كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات في الفترة لممتدة بين 2003 و2009 إلا أن الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل انخفاض عائدات القطاع تعود سلبا على النمو الاقتصادي، ويتوقع البنك الدولي أن يصل النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2012 إلى 3.3 %.

ب- تطور الناتج الداخلي الخام الفردي

ارتفع الناتج الداخلي الخام الفردي في كل من ماليزيا والجزائر والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(20): تطور الناتج الداخلي الخام للفرد حسب قوة التعادل الشرائية لسنة 2005 للفترة 1990- 2009

(بالدولار الأمريكي)

السنة / الدولة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009
ماليزيا	6.646	9.185	10.271	11.755	12.222	12.788	1.2790	13.163
الجزائر	6.215	5.631	6.087	7.176	7.210	7.316	7.379	7.421

المصدر: قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلا عن الموقع:hdrstats.undp.org/en/indicators، تاريخ الاطلاع: 2012/01/12

شهد الدخل الفردي في ماليزيا تطورا ملحوظا حيث انتقل من 6.646 دولار سنة 1990 إلى 10.271 دولار سنة 2000 إلى 13.163 دولار سنة 2009 وذلك نتيجة لزيادة الناتج الداخلي الخام مما انعكس إيجابا على مستوى المعيشي للأفراد في الدولة، أما في الجزائر فقد شهد الدخل الفردي انخفاضا في الفترة من 1990 إلى 2000 حيث انخفض من 6.215 دولار إلى 6.087 دولار وذلك بسب انخفاض العائدات البترولية والأزمة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، ثم عرف بعد ذلك زيادة وصلت إلى غاية 7.421 دولار سنة 2009 بسبب ارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على البعد البيئي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر

يساهم التعليم في نشر وزيادة الثقافة البيئية وزيادة الوعي بالجانب البيئي سواء على مستوى المؤسسات التعليمية قصد تنشئة الجيل الجديد وتوعيته بأهمية البيئة والمخاطر الناجمة على تلفها، أو على مستوى محلي ممثلا في المجتمع المدني من خلال إنشاء الجمعيات المحلية والوطنية بهدف زيادة الوعي البيئي بين المواطنين من اجل التصدي

للمشاكل البيئية الناجمة عن نشاط المؤسسات بِحَثِهَا على تبني أنظمة تضمن من خلالها حماية البيئة، أو على مستوى كلي ممثلا في الدولة فيكون في شكل قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال تبني إجراءات رادعة كالضرائب مثلا.

1- مكانة البيئة والتعليم البيئي في ماليزيا

تولي ماليزيا اهتماما كبيرا للبيئة نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية وكذا تنوع بيولوجي هام بها من جهة والتزاما منها بالمعاهدات والمواثيق الدولية في هذا المجال.

1-1- التشريعات البيئية في ماليزيا

حظيت البيئة باهتمام كبير في ماليزيا منذ عام 1970، فقد تم إنشاء وزارة البيئة سنة 1975 وكانت هي المسؤولة عن الإدارة البيئية في البلاد، وذلك حرصا من الحكومة الماليزية على تحقيق التنمية المستدامة واستمرارية العملية التنموية، شغلت السياسة البيئية وقضية تحسين الظروف البيئية احد مواقع الصدارة في اهتمامات السياسة العامة الماليزية، لمواجهة التحديات البيئية والمضي قدما لمعالجة آثارها السلبية مثل تراجع مساحات الغابات، تلوث المياه والهواء... ، كما أولت اهتماما خاصا بالموارد الطبيعية، يتبين هذا من خلال مجموعة القوانين التشريعات التي أصدرتها ماليزيا في هذا المجال ومن بين اهم هذه القوانين نذكر:[1]

- قانون حفظ الأراضي 1960.
- قانون حماية الحياة البرية في 1972.
- قانون الجودة البيئية 1974.
- قانون حماية المحميات الوطنية لعام 1980.
- قانون حماية الغابات الوطنية لعام 1984.
- قانون مكافحة التلوث النفطي لعام 1994.

1-2- التعليم البيئي في المؤسسات الرسمية في ماليزيا

وكان من مهام وزارة البيئة أيضا تعزيز ونشر التعليم البيئي عبر كامل المناطق في ماليزيا، وتشاركها في ذلك مختلف الدوائر الحكومية والجمعيات المحلية الحكومية وغير الحكومية الناشطة في هذا المجال، بالإضافة إلى

[1] - Ministry Of Natural Resources And Environment, **Legislation, Acts, Regulation & Order**, available on web site: http://www.doe.gov.my, date of consultation: 31/01/2012.

المؤسسات التعليمية، في الترويج الفعال للتربية البيئة في مجالات التعليم الرسمي التي تستهدف الطلاب والمعلمين، وفي مجال التعليم غير الرسمي الذي يستهدف المواطنين، أصحاب المصانع والتجار... .

ففي مجال التعليم الرسمي لعبت وزارة التعليم دورا هاما من خلال تطويرها لمناهج الدراسة الخاصة بالتعليم البيئي، والتي تم إدخالها في المقررات الدراسية بداءا من سنة 1998، من اجل تعزيز الوعي وزيادة نشر الثقافة البيئية بين الطلبة والمدرسين في المرحلة الابتدائية والثانوية[1].

أما على المستوى الجامعي فقد تم أيضا إدماج البعد البيئي في جميع التخصصات مثل: الاقتصاد البيئي، السياسة البيئية، التنمية المستدامة، تقييم الأثر البيئي... ، وكذا تنظيم ملتقيات وندوات علمية، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالبعد البيئي في مجال البحث والتطوير.من اجل تحسين الإدارة البيئية وجعلها مبنية على أسس علمية لمعرفة التعامل مع القضايا البيئية بهدف تحقيق التنمية البيئية المستدامة[2].

أما في مجال التعليم غير الرسمي تلعب الجمعيات غير الحكومية دورا بارزا في نشر وتعزيز الثقافة البيئية من خلال تنظيم ملتقيات وأيام دراسية لفائدة الطلاب والمواطنين وكذا رجال الأعمال وغيرهم من المهتمين بالبيئة، إضافة إلى تنظيم حملات تشجير وتنظيف وغيرها... .وتعد جمعية الطبيعة الماليزية من أقدم هذه الجمعيات والتي تأسست سنة 1940[3].

2- مكانة البيئة والتعليم البيئي في الجزائر

نظرا لزيادة الوعي بأهمية دمج البعد البيئي في عملية التخطيط للتنمية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة، قامت الجزائر بتسجيل المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) الذي يهدف أساسا إلى اقتراح إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة تعمل على تدعيم التشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة، نشر الوعي البيئي بين المواطنين، حماية التربة، الموارد المائية وكذا التنوع البيولوجي.

[1] - Susan Pudin,Koji Tagri, **Environmental Education In Malaysia And Japan : Comparative Assessment**, pp: 4-5, available on website: http://www.ceeindia.org, date of consultation: 28/01/2012.
[2] - Suzana Ariff Azizan, **Environmental Education In Malaysian Universities**, available on website: http://kankyo-institute.lit.konan-u.ac.jp, date of consultation: 28/01/2012.
[3] - Ibid.

2-1- أهم التشريعات والقوانين البيئية في الجزائر

أصدرت الجزائر العديد من القوانين والتشريعات بهدف حماية البيئة، وهذا وعيا منها بأهمية البيئة وحرصا على حمايتها والحفاظ عليها، ومن بين أهم هذه القوانين نذكر:

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها*.

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة*.

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وقد نصت المادة رقم 02 من هذا القانون أنه تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فيما يلي:[1]

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.

- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.

- إصلاح الأوساط المتضررة.

- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

- القانون 04-09 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة والذي يهدف إلى:[2]

- حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة.

- المساهمة في مكافحة التغييرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.

- المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها.

- المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها.

- قانون رقم 07-06 مؤرخ في 13 ماي سنة 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة.

---

* - للمزيد راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، متوفرة على الموقع: www.joradp.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

[1] – القانون رقم 03-10، **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43 الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003 نقلا عن الموقع: www.joradp.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

[2] – للمزيد راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 52 الصادرة بتار يخ 18 اوت سنة 2004، متوفرة على الموقع: www.joradp.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

– القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والذي ينص على فرض ضريبة على الأنشطة الملوثة والمهددة للبيئة.

2-2- التعليم البيئي في المؤسسات الرسمية في الجزائر

عند إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في عام 2000، كان من بين أهدافها رفع مستوى الوعي البيئي على الصعيد الوطني وإطلاع الرأي العام على خطورة الوضع البيئي في الجزائر، فوضعت خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة من بين المواضيع التي تشملها هذه الخطة الطموحة التعليم البيئي.

وفي هذا الصدد تم إبرام مذكرة تفاهم بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التربية الوطنية في أفريل 2002، هدفها وضع وتنفيذ برنامج لتعزيز التعليم البيئي في المناهج المدرسية وخلق أنشطة إضافية من خلال أندية المدارس الخضراء، ومن أجل تنفيذ هذه الاتفاقية فقد تم تقسيمها إلى مرحلتين:[1]

–المرحلة التجريبية 2005/2002 والغرض منها تجريب الأدوات التعليمية في المدارس في 230 مدرسة ابتدائية و161مدرسة ثانوية عبر 23 ولاية.

– مرحلة التوسع 2006/2005 تدعيم التجربة في 912 مدرسة عبر جميع الولايات مع تعميها على كافة المدارس الابتدائية والثانوية ابتداء من الموسم الدراسي 2009/2008، وكذا تجهيز النوادي الخضراء في المدارس بالوثائق المعدات اللازمة.

كما تم إنشاء العديد من المعاهد والمؤسسات التي تعنى بالجانب البيئي نذكر أهمها:

– المعهد الوطني للتكوين في مجال البيئية تابع لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تم إنشاؤه سنة 2002 والهدف منه نشر الوعي البيئي وتكوين الإطارات في مجال البيئية تقديم المساعدة للمهتمين في مجال البيئة من جمعيات ومؤسسات وطنية وخاصة أو مواطنين عاديين.

– الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم.

– المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف.

– المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .

[1] - Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, **L'introduction de l'Education Environnementale dans le milieu scolaire et éducation des nouvelles générations à la protection de l'Environnement**, disponible sur site: www.mate.gov.dz, date du consultation: 01/02/2012.

وتوجد في الجزائر أكثر من 300 جمعية تعمل في إطار حماية البيئية حسب أخر الإحصائيات لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تهدف هذه الجمعيات أساسا إلى تحسيس وتوعية المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة عير كافة التراب الوطني من خلال إشراك المواطنين في إنجاز مشاريع بيئية ما يجعلهم يحسون بأنهم معنيون بها وبالتالي مسؤولون عنها.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل استعراض التجربة التنموية في ماليزيا واهم المراحل التي مرت واهم الخطط التنموية التي صاغتها، كما تم التطرق كذلك إلى مكونات المنظومة التعليمية في ماليزيا واحدث الاستراتيجيات المطبقة في مجال التعليم بدءا من التعليم المدرسي مرورا ووصولا إلى التعليم الجامعي الذي يعتبر المرحلة الأخيرة لصقل وتنمية الرأسمال البشري، وقد تم أيضا التطرق إلى أهم المؤشرات الكمية لهذه الإستراتيجية، وكذا الجهود المبذولة من اجل تحسين النوعية.

كما تم التطرق كذلك إلى التجربة التنموية في الجزائر واهم المراحل التي مرت بها، كما تم التعرض لمكونات المنظومة التعليمية في الجزائر، واحدث الإصلاحات التي تم إدخالها عليها، بداء من التعليم المدرسي ووصولا إلى التعليم الجامعي والذي عرف الكثير من التغييرات على إثر توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، كما تم التطرق كذلك إلى أهم المؤشرات الكمية المحققة، والوقوف على أهم الأسباب التي المؤثرة على نوعية التعليم في الجزائر.

والأخير تم مقارنة آثار إستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري على أبعاد التنمية المستدامة في الدولتين وأهم النتائج المحققة.

الخاتمة

أصبحت المعرفة إحدى وسائل قياس تقدم الدول، بل أصبحت معياراً للرقي الإنساني، خصوصاً في هذه المرحلة المهمة من مراحل التطور المجتمعي، ويعد نقص المعرفة أو ما يعرف بالفقر المعرفي أحد أهم معوقات التنمية البشرية في الدول النامية، إذ يتسبب الشح المعرفي في ضعف القدرة على الإنتاج والمنافسة، وكذا انتشار الأمراض والجهل زيادة معدلات الجريمة... .

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن إقامة مجتمع المعرفة صارت مطلباً ملحاً لتحقيق التنمية المستدامة في كافة أبعادها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري خاصة في مجال التعليم من خلال وضع إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف، تأخذ بالمتغيرات الدولية وتعمل على ترسيخ والحفاظ على الهوية الوطنية. لذا تم دراسة دور استرتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال التعليم في تحقيق التنمية المستدامة مع إجراء دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والجزائرية للوقوف على نقاط قوة وضعف كل تجربة، وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة الماليزية.

1- نتائج البحث

من بين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي مايلي:

- يتكون الرأسمال البشري من مجموع المعارف والخبرات والمهارات والقدرات الإبداعية والابتكارية التي يكتسبها الأفراد على مدار حياتهم من خلال التعليم والتدريب والممارسة، ما يمكنهم من تحسين مستوى الرفاهية الشخصية، أو الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل. ويعد الرأسمال البشري محددا رئيسيا في عملية التنمية، حيث يؤدي التراكم المعرفي له إلى إمكانية تعويض بعض الموارد الناضبة مما يجعله عاملا أساسيا في استدامة التنمية.

- يلعب التعليم دورا رئيسيا في إعداد الرأسمال البشري لأنه ينمي قدرات الأفراد ويسلحهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة، ويفسح المجال للكشف عن قدراتهم المبدعة، ويساعد على حسن استثمارها، ويحسن مستوى إنتاجيتهم، ويزيد دخلهم، ويرفع مستواهم الصحي، ويقلل الفروق الفئوية بينهم. كما يزيد من فرص مشاركتهم السياسية، ويمكِّنهم من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يعتمد نجاح الاستراتيجيات والخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التربوية.

– تهدف التنمية المستدامة إلى اعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، تعزيز موضع ومشاركة مختلف فئات المجتمع في الجهود الإنمائية لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

– يساهم الاستثمار في الرأسمال البشري في زيادة قدرة الدول على الإفادة من اقتصاد المعرفة حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدراتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع، في ظل وجود مناخ مناسب لخلق ونشر المعرفة، هاته الأخيرة تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد في العصر الحالي، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنافسية الوطنية، وهو ما **يثبت صحة الفرضية الأولى**.

– تعتبر التنمية البشرية من أهم النواتج الاجتماعية للاستثمار في الرأسمال البشري فالاستثمار في التعليم والتدريب والعناية الصحية هو والذي يعتبر العامل الأساسي لاستدامة التنمية، كما تعتبر العدالة في توزيع الدخل وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الأهداف المركزية لهذه التنمية، وهو ما **يثبت صحة الفرضية الثانية**.

– تعتبر التربية والتعليم البيئي من الأسس المهمة في تكوين الوعي البيئي ونشر الثقافة البيئية بين مختلف شرائح المجتمع وعلى كافة المستويات إذا ما أُحْسِنَ التخطيط له، فهو جهد موجه ومقصود نحو التعرف وتكوين المدركات لفهم العلاقات المعقدة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، وهو ما **يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

– من أجل الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020، قامت ماليزيا بوضع وتنفيذ مجموعة من السياسات التنموية من خلال عدة إستراتيجيات أهمها إستراتيجية التعليم، من أجل تكوين رأسمال بشري قادر على الاستجابة للمتطلبات المرحلية لكل سياسة تنموية، ومنه فإن تكامل مخرجات العملية التعليمية مع احتياجات السياسات التنموية يُعد أهم العوامل التي مكنت ماليزيا من تسجيل تقدم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو **ما يثبت صحة الفرضية الرابعة**.

– الاهتمام البالغ الذي حظي به قطاع التعليم يعد من العوامل المهمة وراء القفزة التنموية للاقتصاد الماليزي وذلك لمواجهة الاختلالات القائمة وانعكاساتها على سوق العمل، فالإضافة إلى تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ في المرحلة الابتدائية، عمدت الحكومة على رفع معدلات الاستيعاب بالتعليم الثانوي والجامعين، وزيادة الإنفاق على

التعليم والارتقاء بكفاءة المعلمين وتزويد المدارس بالحاسبات الآلية، وتطوير المناهج التعليمية، مع التركيز على تأهيل وتدريب خريجي المدارس الراغبين بالالتحاق بسوق العمل بإنشاء صندوق خاص لتنمية الموارد البشرية لتمويل البرامج التدريبية، فضلا عن التوعية بنظام التعلم طوال الحياة لتوفير مزيد من فرص العمل وتنمية مهارات الأفراد.

– اعتمدت ماليزيا أساسا على الاستثمار في تطوير التعليم والتدريب وربطهما بسوق العمل وقطاع الأعمال، مع التوسع في توفير الخدمة التعليمية في كافة المناطق الحضرية والريفية، وكذا التخطيط الاستراتيجي للتوسع في إنشاء المدارس الذكية ولتحقيق التميز في التعليم الجامعي خاصة. وكانت هذه التوجهات من المؤثرات الفاعلة في إحداث التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي لصالح القطاعات الصناعية والخدمية الحديثة مما ساهم بشكل فعال في تحسن الأداء التنموي للاقتصاد الماليزي بصفة عامة.

– أصبحت ماليزيا مؤهلة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة حيث تحصلت حسب أخر تصنيف للبنك الدولي سنة 2009 لدليل الاقتصاد المعرفي على 6.07 درجة من أصل عشرة درجات محتلة المرتبة 48 من أصل 145 دولة، وتعتبر معدلات المرتفعة للالتحاق بمختلف المراحل التعليمية وكذا انخفاض مستويات الأمية بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تطور البنية التحتية خاصة في مجال تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات من جهة وكذا تطور مراكز البحث والتطوير من جهة أخرى من بين العوامل التي ساعدت ماليزيا على التحول بسرعة إلى إقامة اقتصاد قائم على المعرفة، كما احتلت ماليزيا مركز متقدم في مجال التنمية البشرية خاصة في مجال التعليم حيث انعكست إستراتيجية الاستثمار التعليمي إيجابا على معدلات التنمية البشرية، كما أنها حققت تقدم ملحوظ في مجال الصحة بصفة عامة، وقد عرف الدخل الفردي تطورا كبيرا، هذا ما انعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي، كما عملت الحكومة الماليزية على إدخال التعليم البيئي في المناهج التعليمية في كافة المستويات التعليمية، خاصة في مجال التعليم الجامعي من خلال فتح تخصصات تهتم مباشرة بالجانب البيئي تمس كافة المجالات قصد نشر الوعي بين أفراد المجتمع.

– إشراك القطاع الخاص ساهم في نجاح إستراتيجية ماليزيا في مجال التعليم خاصة في مجال التعليم العالي.

– حققت الجزائر نتائج كمية هامة في مجال التعليم في كافة مراحله خاصة فيما يخص معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي حيث وصلت إلى حدود 95% سنة 2009، كما أنها حققت معدلات التحاق هامة تقدر بـ 30% في ما

يخص التعليم الجامعي، مما ساعد في تحقيقها معدلات متوسطة في مجال التنمية البشرية الأمر الذي انعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي، غير أنها تبقى غير كافية إذا ما قورنت بما هو سائد في الدول المتقدمة.

– مازالت الجزائر غير مؤهلة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تحصلت حسب آخر تصنيف للبنك الدولي سنة 2009 لدليل الاقتصاد المعرفي على 3.22 درجة من أصل عشر درجات محتلة المرتبة 105 من أصل 145 دولة، وتعود أسباب هذا التأخر إلى ارتفاع نسبة الأمية والتي تقدر بحوالي 25% بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال القضاء على الأمية من خلال زيادة معدلات الالتحاق بمختلف المراحل التعليمية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية خاصة في مجال تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات من جهة، وكذا ضعف مراكز البحث والتطوير من جهة أخرى، وهو ما **يثبت صحة الفرضية الخامسة**.

– عدم قدرة الجزائر على بناء اقتصاد قائم على المعرفة اثر سلبا في قدرتها على إنتاج سلع تكنولوجية يمكن تصديرها والمنافسة بها في السوق الدولية.

– ضعف المؤشرات الخاصة بالرأسمال البشري مثل ضعف جودة التعليم خاصة في مادتي الرياضيات والعلوم، وكذا القدرة على الابتكار والإبداع، بالإضافة إلى ضعف الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي، أثّر سلبا على تنافسية الاقتصاد الجزائري، بالرغم من استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

– عملت الجزائر في إطار خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على دمج التعليم البيئي ضمن المناهج الدراسية من أجل نشر الوعي البيئي وزيادة الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع بهدف الحفاظ على البيئة.

2- الاقتراحات

– ضرورة وجود إستراتيجية للاستثمار في الرأسمال البشري في مجال التعليم تتماشى والسياسة العامة للدولة، مع ضرورة تكييفها حسب كل مرحلة.

– زيادة معدلات الالتحاق في بالتخصصات العلمية خاصة على مستوى الجامعات، وتحسين جودة مادتي الرياضيات والعلوم.

– ضرورة تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ في المرحلة الأساسية وإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم، وتقليل نسب التسرب المدرسي.

– التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة المستويات التعليمية.

- التوسع في استخدام الأنماط الحديثة للتعليم كالتعليم عن بعد والتعليم الافتراضي من اجل زيادة نشر المعرفة؛
- التوسع في إنشاء الجامعات الافتراضية.
- ضرورة التفتح أكثر على اللغات الأجنبية مع إلزامية تبني اللغة الانجليزية كلغة ثانية.
- تطوير البرامج والمناهج المتعلقة التربية البيئية وربطها بالواقع المحلي والدولي.
- ضرورة التركيز على النوعية في التعليم وتكييف مخرجات العملية التعليمية مع سوق العمل المحلي والدولي.

3- آفاق البحث

من خلال انجاز هذا البحث أمكن الوصول إلى طرح مجموعة من المواضيع يمكن أن تمثل إشكاليات بحث وهي:

- الاستثمار في الرأسمال البشري ودوره في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- الاستثمار الصحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
- البحث والتطوير ودوره تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكـــــتب

1- إسماعيل محمد السيد، **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

2- المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، **التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية**، دار الخليج، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

3- بربرة انجهام، **الاقتصاد والتنمية**، ترجمة حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان، سورية، 2010.

4- جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوزي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5- حسن احمد الطعاني، **التدريب الإداري المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

6- حسين علي السعدي، **أساسيات علم البيئة والتلوث**، دار اليازوزي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

7- خلف فليح حسن، **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.

8- سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2009.

9- سليمان الفارس وأخرون، **إدارة الموارد البشرية**، منشورات جامعة دمشق، الطبعة السادسة، سوريا، 2005.

10- شفيق أحمين ،**التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**، مطبعة النور، الجزائر، 1999.

11- طارق عبد الرؤوف عامر، **التعليم عن بعد والتعليم المفتوح**، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

10- عادل حرشوش المفرجي واحمد علي صالح، **رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه**، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

11- عبد الرحمان الهاشمي، وفائزة محمد العزاوي، **المنهج واقتصاد المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

12- عبد الستار السحباني، **التربية والتعليم**، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007.

13- عبدالله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

14- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

15- عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، **اقتصاد المعرفة وانعكاساته على التنمية البشرية– نظرية وتحليل في دول عربية مختارة**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

16- علي لبيب، **السكان والمستوطنات البشرية**، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007.

17- عمار حامد، **دراسات في لتنمية البشرية وتعليم المستقبل**، مكتبة الدار العربية، مصر، 1999.

18- عمار حامد، **التنمية البشرية: المفهوم والمكونات**، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 1998.

19- فاروق عبده فلية، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003.

20- فلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

21- مايكل مور وجريج كيرسلي، **التعليم عن بعد، ترجمة احمد المغربي**، الدار الأكاديمية للعلوم، الطبعة الأولى، مصر، 2009.

22- محروس محمود خليفة، **التنمية البشرية وقضياها النظرية والمنهجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

23- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.

24- محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.

25- محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.

26- محمد حسنين العجمي **اقتصاديات التعليم، آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007.

27- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

28- محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

29- محمد عطا مدني، **التعليم عن بعد: أهدافه وأسسه وتطبيقاته العلمية**، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

30- محمد فالح صالح، **إدارة الموارد البشرية: عرض وتحليل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 .

31- محمد محمود الحلية، **تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق**، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، الأردن، 2007.

32- محمود عباس عابدين،**علم اقتصاديات التعليم الحديث**،الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

33- ممدوح محمود منصور،العولمة: **دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003.

34- راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، القاهرة ،2002.

35- رداح الخطيب واحمد الخطيب، **التدريب الفعال**، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

36- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة للنشر،الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

37- رهيف علي هداد والعبيدي وسيلان جبران، ، **اقتصاديات التعليم وطرائقه التقنية**، بغداد، مكتب مالك للنشر والتوزيع، 1998.

38- هاشم الشمري ونادیا الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

الدوريات

39- أشرف العربي، **رأس المال البشري في مصر المفهوم– القياس–الوضع النسبي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، 2007.

40- عبد الاله الديوه جي، **الصناعة البرمجية، موجة ثالثة من ثورة المعلومات والاتصالات**، ندوة الصناعة البرمجية وأفاق المستقبل، بغداد، 2000، نقلا عن الموقع: /www.arabicin.net، تاريخ الاطلاع: 2011/04/20.

41- علي القيم، **الخطة الشاملة المحدثة للثقافة العربية**، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة السورية، العدد 571، سوريا، 2011.

42- علي اسعد وطفة، **الأسس النقدية للاستثمار التربوي**، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة جمهورية سوريا العربية، العدد 568، جانفي 2011.

43- علي بطاهر، **سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.

44 – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، الكويت.

45 – كريم عبد كاظم، **دور التنظيم الدولي في مكافحة التصحر**، مجلة البيئة والحياة، نقلا عن الموقع: http://www.moen.gov.iq/magazine.htm، تاريخ الاطلاع: 2011/06/15.

46- نبيل مرزوق، **تحديات التنمية البشرية في سوريا**، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2000.

الرسائل العلمية

47- أمال شوتري، **دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008.

48- علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة –1990–2005**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،كلية علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

49 – محمد حداد، **العولمة وانعكاساتها على الدول العربية – مع الإشارة إلى حالة كل من مصر والجزائر–** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004.

50- يحضيه سملالي، **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – مدخل الجودة و المعرفة–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

التقارير

51- تقرير التنمية البشرية، **توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2001.

52- تقرير التنمية البشرية للعالم، **الاستدامة والإنصاف**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك ، 2011.

53- التقرير الوطني للتنمية البشرية، **التعليم والتنمية البشرية نحو كفاءة أفضل**، سوريا، 2005.

54- التقرير العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة**، مطبوعات اليونسكو، فرنسا، 2005.

55- مركز جواثا الاستشاري للمعلوماتية، **التقرير الأول :إستراتيجية التوظيف السعودية**، وكالة التخطيط والتطوير بوزارة العمل، الرياض، دون سنة نشر.

56- الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** جوهانسبرغ بجنوب افريقيا،نيويورك، 26 أوت-4 سبتمبر 2002.

57- لجنة التنمية المستدامة، **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ**، الدورة الخامسة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة، 7-25 أفريل 1997.

الملتقيات

58- إبراهيم بختي، **دور التعليم الافتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية**، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 09- 10 مارس 2004.

59- جاسم محمد جرجيس، **قطاع المعلومات في الوطن العربي تحديات المستقبل**، الندوة العربية الثانية للمعلومات، منشورات الاتحاد المغربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 1991.

60- سحر قدوري رفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق،** المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة–التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، تونس، 2007.

61-صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر،** الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 افريل 2008.

62- صولح سماح ومحبوب مراد، **الريادية: الرأسمال البشري وصناعة الكفاءات الريادية،** المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر: الريادية في مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 26–29 أفريل 2010.

63- طارق عبدالرؤف محمد عامر، **تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصره (الدول المتقدمة)**، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 21- 22 نوفمبر 2006.

64- عبد الاله الديوه جي، **الصناعة البرمجية، موجة ثالثة من ثورة المعلومات والاتصالات،** ندوة الصناعة البرمجية وأفاق المستقبل، بغداد، 2000.

65- عبد الحليم محمد، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة،** بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان لتنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

66- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها،** الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 افريل 2008.

67- فيصل بوطبة وعبد الرزاق بن حبيب، **العائد من تعليم المرأة في الجزائر،** المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية"، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، 2010.

68- ليندة فريحة وهدى ضواوية، **إشكالية البيئة والتنمية المستدامة،** الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر،17-18 ماي 2010.

69- مبارك بوعشة، **التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 07-08 افريل، 2008.

70- مبارك بوعشة، **الحكم الراشد كآلية لمحاربة الفساد**، الملتقى الوطني الثالث حول تطبيق الحكم الرشيد بالمؤسسة الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2007.

71- يسري فاروق داود ووسيم وجيه الكسان، **قياس الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان لتنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

الدراسات

72- منتدى الرياض الاقتصادي، **الاستثمار في الرأس المال البشري واقتصاد المعرفة**، دراسة مقدمة للدورة الرابعة لمنتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، 2009.

73- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأمة**، قسم الدراسات الاقتصادية، ، الجزائر، ديسمبر 2009.

74- جابر عوض سعيد، **صنع السياسة العامة في ماليزيا** ، مركز الدراسات الأسيوية، البرنامج الماليزي، القاهرة، 2008.

مواقع الانترنيت

75– **القمة العالمية لمجتمع المعلومات** جنيف، 2003، نقلا عن الموقع

http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03 تاريخ الاطلاع: 2011/08/26

76- بندر بن سعود بن خالد آل سعود، **أنماط التعليم الحديثة ومجتمع المعرفة**، مؤسسة الفكر العربي نقلا عن الموقع : http://ethoscrm.com/atf/node/170 ،تاريخ الاطلاع: 2011/08/20.

77- خليل عوده، **نموذج في ضبط معايير الجودة في التعليم الأكاديمي**، نقلا عن الموقع:
http://saufa.yu.edu.jo/download/5-1.doc تاريخ الاطلاع : 2011/04/04.

78- عبد القادر بن عبد الله ،عبد العزيز بن عبد الله السلطان، **الإنترنت في التعليم–مشروع المدرسة الإلكترونية**، نقلا عن الموقع :
http://edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=609&print=true
تاريخ الاطلاع: 2011/07/18.

79- رياض بن صوشة، نظرية **الاستثمار في الرأسمال لبشري** ، المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية، نقلا عن الموقع :http://hrdiscussion.com/hr4751.html، تاريخ الاطلاع: 2011/05/30

80- عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل،01 نوفمبر 2002، نقلا عن الموقع:
www.annahjaddimocrati.org/index.htm تاريخ الاطلاع: 2011/08/26.

81- كامل السيد غراب، **الإدارة الإستراتيجية: أصول عملية وحالات عملية**، جامعة الملك سعود، نقلا عن الموقع: www.ksu.edu.sa ، تاريخ الاطلاع: 2011/04/01.

82- كمال رضوي، **قمة كوبنهاغن لتغير المناخ تعد بتقليل الانبعاثات وإنقاذ الأرض**، نقلا عن الموقع:
http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=80822

83- منصور فرغل، **الاستثمار في الرأسمال لبشري والعائد من التعليم**، المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية، نقلا عن الموقع :http://hrdiscussion.com/hr4751.html، تاريخ الاطلاع: 2011/05/30.

84- **مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي يصدر اتفاقية كوبنهاجن**، نقلا عن الموقع:
http://swissinfos.ch/، تاريخ الاطلاع: 2011/05/20

85- وزارة الشؤون الخارجية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010–2014**، الجزائر 24 ماي 2010، ص: 03، نقلا عن الموقع: www.mae.dz.، تاريخ الاطلاع: 2012/01/22.

86– **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001. نقلا عن الموقع: www.joradp.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

87- **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43 الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003 نقلا عن الموقع: www.joradp.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

88- **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم العدد 52 الصادرة 18 أوت سنة 2004. نقلا عن الموقع: www.joradp.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

89- وزارة التربية الوطنية، **النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية**،الجزائر، فيفري 2008، نقلا عن الموقع: http://www.m-education.gov.dz، تاريخ الاطلاع:2012/01/01

90- وزارة التعليم والتكوين المهنيين، **سياسة القطاع**، نقلا عن الموقع: www.mefp.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2011/12/19.

91-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **نصوص تنظيمية**، نقلا عن الموقع: www.mesrs.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/25.

92- البنك الدولي، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا** نقلا عن الموقع:

http://data.albankaldawli.org/indicators، تاريخ الاطلاع: 2012/01/11.

93- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، نقلا عن الموقع: www.andi.dz، تاريخ الاطلاع: 2012/01/03.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- المراجع باللغة الفرنسية

Les ouvrages

94- Alain Chamak et Céline Fromage, **Le capital humain comment le développer et l'évaluer**, Édition Laisions, France, 2006.

95- Haribson.F,Human Resourses as Wealth of Nations, Oxford University Press, New Yourk, 1973.

96- Réseau des Agences Régionale de l'Energie de l'Environnement (RARE) ,**Objectif développement durable comprendre agir sur son territoire**, **retours d'expériences et recommandations pour l'agenda 21 local**, Lavoisier éditions, France,2004.

97-Philippe Gil, **E-formation: Ntic et reengineering de la formation professionnelle**, DUNOD,2eme edition, 2003.

98 – Tracey Strange, Anne Bayley,**Le développement durable à la croisée de l'économie de la société et de l'environnement**, les essentiels de l'OCDE,2008.

Périodiques

99- A. Kiss, Jean Didier Sicault, **la conférence des nations unies sur l'environnement**, stokholm,5-16 juin 1972,revue Persee, volume 18, p: 607, disponible sur site: http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi_0066-3085_1972_num_18_1_1717 date du consultation 15/06/2011.

ب– المراجع باللغة الانجليزية:

Reports

100- Economic Planning Unit**, Malaysia The Millennium Development Goals At 2010**, United Nations Country Team ,Malyasia, 2011.

101-Economic Planning Unit**, Malaysia Achieving The Millennium Development Goals – Successes And Challenges**, United Nations Country Team Malaysia, Kula Lumpur, 2005.

102- Le Gouvernement Algérien **, Algérie ^{2eme} rapport National Sur Les Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement**,, septembre 2010.

103- United Nations Development Programme, **human development report**: **New dimensions of human security**, oxford university press, New York, 1994.

104- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, Geneva, 2011, available on web site: www.wef.org, date of consultaion: 01/01/2012.

Internet sites

105- Department Of Statistics, **The Malaysian Economy In Figures 2011**, available on web site: www.statistics.gov.my date of consultation: 13/01/2012.

106- Department Of Statistics**, Malaysia External trade statistics 2009**, available on web site: www.statistics.gov.my.date of consultaion:02/01/2012.

107-Department Of Statistics, Malaysia, available on website: www.statistics.gov.my, date of consultation:05/01/2012.

108-Economic Planning Unit, **First Outline Perspective Plan**, available on website: www.epu.gov.my, date of consultation:05/01/2012.
109- Economic Planning Unit, **Second Outline Perspective Plan,** available on website: www.epu.gov.my, date of consultation:05/01/2012.
110 -Economic Planning Unit, **Third Outline Perspective Plan**, available on website: www.epu.gov.my, date of consultation:05/01/2012**.**
111- Fonds Monétaire International, **Perspectives De L'économie Mondiale, Croissance Au Ralenti, Risques En Hausse, Etude Economiques Et Financières**, septembre 2011, disponible sur site web : http://www.imf.org , date du consultation 12/01/ 2012.
112- Izumi Ohno & Kenichi Ohno, **Dynamic Capacity Development in East Asian Industrialization**, Graduate Institute for Policy Studies GRIPS, japan, 2008, available on website: www.grips.ac.jp/, date of consultation : 07/01/2012**.**
113 -**le programme 2006-2010 sur la recherche scientifique et le développement 2006**,disponible sur site: www.tsa-algerie.com. , date de consultation, 15/11/2011.
114- Malaysian Investment Development Authority, **Malaysia: Performance of the Manufacturing and Services Sectors 2009,**, available on website http://www.mida.gov. my, date of consultation: 01/01/2012.
115- Ministry of Education**, Malaysian Education System**, available on website:www.moe.gov.my, date of consultaion: 07/01/2012.
116- Ministry of Education**, Philosophy of Education ,** available on website:www.moe.gov.my, date of consultaion: 07/01/2012.
117 - Ministry of Education, **Education Development plan For Malaysia 2001-2010,** available on website:www.moe.gov.my, date of consultation: 07/01/2012**.**
118-Ministry of Human Resources ,**strategic plan**, available on website:www.mohr.gov.my, date of consultation: 07/01/2012.
119- Ministry of Higher Education, **National Higher Education Strategic Plan 2020**, available on website:www.mohe.gov.my, date of consultaion: 07/01/2012.
120- Ministry Of Natural Resources And Environment, **Legislation, Acts, Regulation & Order**, available on web site: http://www.doe.gov.my, date of consultation: 31/01/2012
121- Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, **L'introduction de l'Education Environnementale dans le milieu scolaire et éducation des nouvelles générations à la protection de l'Environnement**, disponible sur site: www.mate.gov.dz, date du consultation: 01/02/2012.
122- Ministry of Education, **Malaysian cluster schools,** available on website:www.moe.gov.my, date of consultation: 09/01/2012.

123 - Susan Pudin,Koji Tagri, **Environmental Education In Malaysia And Japan : Comparative Assessment**, available on website: http://www.ceeindia.org, date of consultation: 28/01/2012.

124- Suzana Ariff Azizan, **Environmental Education In Malaysia**n **Universities**, available on website: http://kankyo-institute.lit.konan-u.ac.jp, date of consultation: 28/01/201

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أهمية التكوين بالنسبة للفرد	21
02	مؤشرات التنمية المستدامة حسب كل بعد من أبعادها	39
03	تطور عدد التلاميذ في الطور الأساسي والثانوي في ماليزيا بين عامي 1999 و2010	134
04	تطور عدد المنشآت القاعدية للتعليم في ماليزيا بين عامي 1999و 2010	134
05	تطور عدد المدرسين في الطور الأساسي والثانوي في ماليزيا بين عامي 1999و2010	135
06	تطور عدد التلاميذ في الطور الأساسي والثانوي في الجزائر من 2001 و2010	137
07	تطور عدد المنشآت القاعدية للتعليم في الجزائر بين عامي 1999 و2009	138
08	تطور عدد المدرسين في الطور الأساسي والثانوي في الجزائر بين عامي 1999 و2010	138
09	دليل الاقتصاد المعرفي في كل من ماليزيا والجزائر مقارنة ببعض الدول الرائدة سنة 2009	142
10	مقارنة المؤشرات الفرعية لمؤشر التعليم في اقتصاد المعرفة في ماليزيا والجزائر ببعض الدول الرائدة 2009	143
11	تطور نسبة صادرات السلع التكنولوجية من إجمالي الصادرات في كل من ماليزيا والجزائر بين عامي 1990 و2010	145
12	تنافسية الاقتصاد الماليزي والجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي لعامي 2010 و2011	148
13	الإنفاق على البحث والتطوير وعدد المقالات المنشورة في ماليزيا والجزائر مقارنة ببعض الدول الرائدة	152
14	تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار 15 سنة فما فوق في كل من ماليزيا بين عامي 1990 و2006	158
15	تطور معدلات الالتحاق بمختلف الأطوار التعليمية في ماليزيا والجزائر	159
16	تطور عدد السكان في ماليزيا والجزائر بين عامي 1990 و 2011	160
17	نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج الداخلي الخام في ماليزيا والجزائر بين عامي 1995 و2009	160
18	تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا والجزائر بين عامي 1990 و2009	161
19	معدل الوفيات لكل 1000 مولود حي في كل من ماليزيا والجزائر بين عامي 1990 و2010	162
20	تطور الناتج الداخلي الخام للفرد حسب قوة التعادل الشرائية لسنة 2005 بين عامي 1990 و2009	164

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أبعاد التنمية المستدامة	38
02	منهجية تقدير العائد على الاستثمار في التعليم العالي	68
03	مركز ماليزيا والجزائر على الخريطة العالمية لاقتصاد المعرفة بين عامي 2000-2009	141
04	مقارنة مؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة في كل من ماليزيا والجزائر سنة 2009	144
05	هيكل الصادرات الماليزية سنة 2009	146
06	هيكل الصادرات الجزائرية لسنة 2010	146
07	نسبة الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاستثمارات المحلية في ماليزيا سنة 2009	153
08	نسبة الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاستثمارات المحلية في الجزائر بين عامي 2002 و2010	153
09	أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا سنة 2009	154
10	أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عامي 2002-2010	155
11	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر وماليزيا بين عامي 1980-2011	156
12	تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي في ماليزيا والجزائر بين عامي 1970-2008	157
13	معدل نمو الناتج الداخلي الخام في كل من ماليزيا والجزائر بين عامي 2003 و2011	163

الفهرس العام

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ- و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار في الرأسمال البشري والتنمية المستدامة	**02- 44**
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرأسمال البشري	03
المطلب الأول: مفهوم الرأسمال البشري	03
1- تعريف الرأسمال البشري	03
2- السياق التاريخي لتطور مفهوم الرأسمال البشري	04
المطلب الثاني: نظرية الرأسمال البشري	06
المطلب الثالث: نظرية الاستثمار في الرأسمال البشري	07
1- إسهامات تيودر شولتز (*T. W. Schultz*)	08
2- إسهامات بيكر (*Gary Becker*)	10
3- إسهامات جاكوب مينسر(*Jacob Mincer*)	11
المطلب الرابع: أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري	12
المبحث الثاني: مداخل الاستثمار في الرأسمال البشري	14
المطلب الأول: التغذية والصحة	14
1- التغذية	14
2- الصحة	15
المطلب الثاني: التدريب	17
1- تعريف التدريب ومبادئه الأساسية	17
2- أساليب التدريب	18
3- أهمية التدريب	20
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة	22
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة	22
1- تعريف التنمية المستدامة	22
2- السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة	23
3- خصائص التنمية المستدامة	30
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	30
1- أبعاد التنمية المستدامة	30
2- مؤشرات التنمية المستدامة	38

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	41
1- مبادئ التنمية المستدامة	41
2-أهداف التنمية المستدامة	42
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: إستراتيجية الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري وفعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة	**100 -46**
تمهيد	46
المبحث الأول: مدخل نظري للإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي	47
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية	47
1- تعريف الإستراتيجية	47
2- مراحل بناء الإستراتيجية	48
3- العناصر الأساسية للإستراتيجية	48
4- أهمية الإستراتيجية	49
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للتخطيط الاستراتيجي	49
1- تعريف التخطيط الاستراتيجي	50
2 – العناصر الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي	50
3- مزايا التخطيط الاستراتيجي	51
المبحث الثاني: التعليم وتكوين الرأسمال البشري	51
المطلب الأول: التعليم ومجتمع المعرفة	51
1- التعليم واهم المصطلحات المتقاربة معه	52
2- تكنولوجيا المعلومات والأنماط الحديثة للتعليم	53
3- بناء مجتمع المعرفة	60
المطلب الثاني: تمويل التعليم وطرق قياس العائد منه	61
1- تمويل التعليم ومصادره	61
2- الإنفاق على التعليم وطرق قياس العائد منه	64
المطلب الثالث: جودة التعليم ومتطلبات سوق العمل	68
1- الجودة في التعليم	69

2- مخرجات التعليم وسوق العمل	72
المبحث الثالث: أثار إستراتيجية الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على أبعاد التنمية المستدامة	73
المطلب الأول: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاقتصادي	74
1- الاستثمار في الرأسمال البشري واقتصاد المعرفة	74
2- الرأسمال البشري والتنافسية الاقتصادية	78
المطلب الثاني: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاجتماعي	80
1 – مفهوم للتنمية البشرية وتطوره	80
2- مؤشرات التنمية البشرية	85
3- الثقافة والتنمية البشرية بين تحديات العولمة وضرورة العالمية	92
المطلب الثالث: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البيئية	95
1- مستويات الثقافة البيئية	95
2- أبعاد الثقافة البيئية	98
خلاصة الفصل	100
الفصل الثالث: إستراتيجية الاستثمار في الرأسمال البشري ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر	**102-170**
تمهيد	102
المبحث الأول: التجربة التنموية في كل من ماليزيا والجزائر	103
المطلب الأول: التجربة التنموية في ماليزيا	103
1- لمحة عامة عن ماليزيا وكيفية صياغة السياسة العامة ومستوياتها	103
2- المراحل التنموية التي مرت بها ماليزيا	105
المطلب الثاني: التجربة التنموية في الجزائر	112
1- المرحلة الأولى من (1962 – 1989)	113
2- المرحلة الثانية من (1990 — 1999)	116
3- المرحلة الثالثة من (2000- 2014)	117
المبحث الثاني: إستراتيجية التعليم في كل من ماليزيا والجزائر	118
المطلب الأول: إستراتيجية الاستثمار التعليمي في المنظومة التعليمية الماليزية	119

1- مكونات المنظومة التعليمية في ماليزيا	119
2- إستراتيجية الاستثمار التعليمي في ماليزيا	123
المطلب الثاني: : إستراتيجية الاستثمار التعليمي في المنظومة التعليمية الجزائرية	128
1- مكونات المنظومة التعليمية في الجزائر	128
2- إستراتيجية الاستثمار التعليمي في الجزائر	130
المطلب الثالث: أهم النتائج المحققة في كل من ماليزيا والجزائر	134
1- أهم نتائج الاستثمار التعليمي في ماليزيا	134
2- أهم نتائج الاستثمار التعليمي في الجزائر	137
المبحث الثالث: آثار إستراتيجية الاستثمار التعليمي على أبعاد التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر	140
المطلب الأول: أثر الاستثمار في الرأسمال البشري على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر	140
1- الرأسمال البشري واقتصاد المعرفة	140
2- الرأسمال البشري والتنافسية الاقتصادية	147
المطلب الثاني: أثر الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر	155
1- تطور مؤشر التنمية البشرية	156
2-مؤشر التعليم	157
3-مؤشر الصحة	160
4- مؤشر الدخل	162
المطلب الثالث: أثر الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري على البعد البيئي للتنمية المستدامة في كل من ماليزيا والجزائر	164
1- مكانة البيئة والتعليم البيئي في ماليزيا	165
2- مكانة البيئة والتعليم البيئي في الجزائر	166
خلاصة الفصل	170
الخاتمة	172-176
1- نتائج البحث	172
2- الاقتراحات	175
3- أفاق البحث	176

قائمة المراجع	178
فهرس الجداول	191
فهرس الأشكال	192
الفهرس العام	194

الملخص

أصبح وجود إستراتجية للاستثمار في الرأسمال البشري خاصة في مجال التعليم من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، فالرأسمال البشري الكفء والمؤهل يمثل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه يساعد على تسريع وتيرة الانتقال من اقتصاد يعتمد على الإنتاج إلى اقتصاد معرفي تكون المعرفة والإبداع المحرك الأساسي له، كما يساهم في زيادة تنافسية الاقتصاد، بالإضافة إلى هذا فان الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري يساعد على تحقيق معدلات أعلى في مجال التنمية البشرية وبالتالي توفير مزيد من الرفاه للأفراد، كما يساهم في نشر الثقافة البيئية التي تعتبر من العوامل المساعدة في الحفاظ على البيئة.

وفي هذه الدراسة تم التطرق إلى إستراتيجية الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري في كل من ماليزيا والجزائر مع الوقوف على أهم النتائج الكمية والنوعية المحققة في الدولتين، بالإضافة إلى انعكاس نتائج هذا الاستثمار على أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: إستراتيجية، تعليم، رأسمال بشري، تنمية مستدامة، اقتصاد معرفي، تنمية بشرية، ثقافة بيئية.

Abstract

The existence of a strategy to invest in human capital, especially in the field of education has become important tools for achieving sustainable development, the essential foundation for economic development is human capital efficient and qualified, it helps to accelerate the pace of transition from an economy based on production to knowledge-based economy where knowledge and creativity are the main engine of this economy, also contribute to increased competitiveness of the economy, in addition to this, the educational investment in human capital helps to achieve higher rates in the field of human development and thus provide more welfare for individuals, also contributes to the dissemination of environmental culture which is one of the factors helping to preserve the environment.

In this study, exposure to the investment strategy in the education of human capital in Malaysia and Algeria, with the stand on the most important qualitative and quantitative results achieved in the two countries as well as a reflection of the results of this investment on the dimensions of sustainable development.

Key words: strategy, education, human capital, sustainable development, knowledge-based economy, human development, environmental culture.